وزارة الثقافة

تفصيل ظلامة فلسطين

تأليف: حسن الدجاني

رقمنة

وزارة الثقافة
Ministry of Culture

تفصيل ظُلامة فِلَسطين

تأليف: حسن الدّجاني

صدرت الطَّبعة الأولى منه عام ١٩٣٦
عن المطبعة التِّجاريَّة في القدس

وزارة الثقافة الفلسطينية
سلسلة الموروث الثقافي
اسم المؤلف: حسن الدّجاني
اسم الكتاب: تفصيل ظُلامة فِلَسطين
الطبعة الأولى: ١٩٣٦ عن المطبعة التِّجاريَّة في القدس

الطبعة الثانية: ٢٠٢٢
مراجعة وتدقيق: رشيد عِناية - نور عرفات
تصميم الغلاف: فاطمة حسين
لوحة الغلاف للفنان: نقولا صايغ

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعمال المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذنٍ مسبق من الناشر.

All rights are reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission of the publisher.

فلسطين
www.moc.pna.ps

تقديم

سيادة الرَّئيس محمود عبَّاس «أبو مازن»

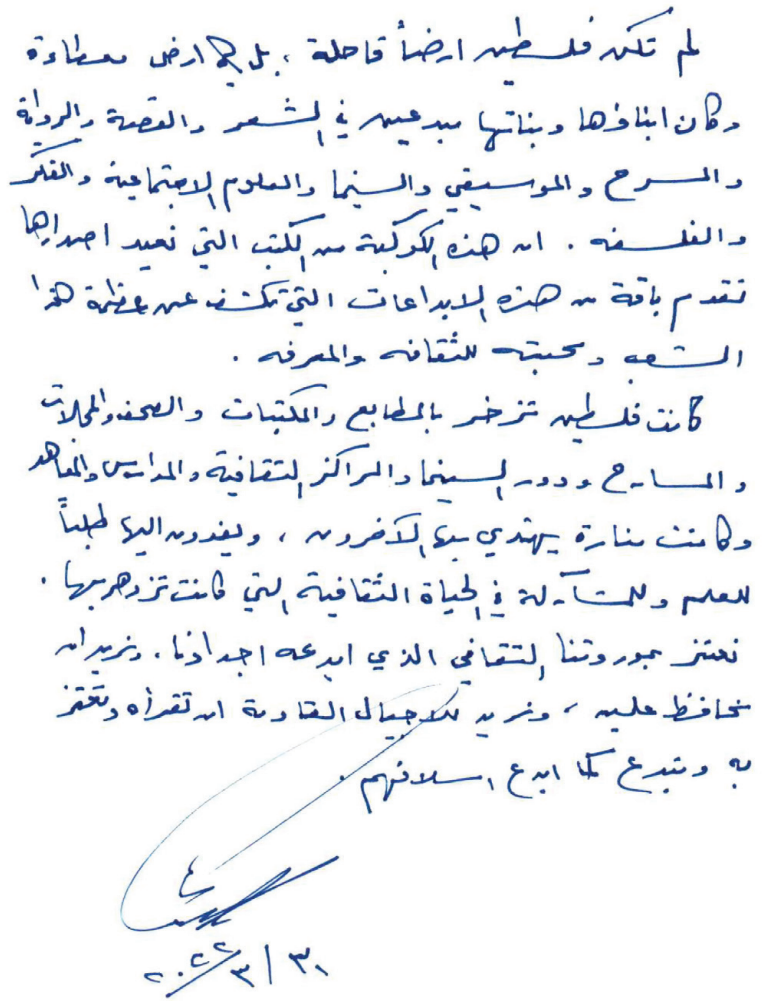
لم تكن فلسطين ارضاً قاحلة ، بل كانت ارض عطاء
وكان ابناؤها وبناتها سبّاقين في الشعر والقصة والرواية
والمسرح والموسيقى والسينما والعلوم الاجتماعية والفكر
والفلسفة . انه لهذا الكوكبة من الكتب التي نعيد اصدارها
تقدم باقة من هذه الابداعات التي تكشف عن عظمة هذا
الشعب وحبه للثقافة والمعرفة .

كانت فلسطين تزخر بالمطابع والمكتبات والصحف والمجلات
والمسارح ودور السينما والمراكز الثقافية والمدارس والمعاهد
وكانت منارة يهتدي بها الكثيرون ، ويفدون اليها طلباً
للعلم والمعرفة في الحياة الثقافية التي كانت تزدهر بها .
نعتز بجذورنا الثقافي الذي ابدعه اجدادنا . ونريد ان
نحافظ عليه ، ونريد لاجيالنا القادمة ان تقرأه وتعتز
به وتبدع كما ابدع اسلافهم .

٢٠٠٤/٣/٣٠

تفصيل ظُلامة
فِلَسطين

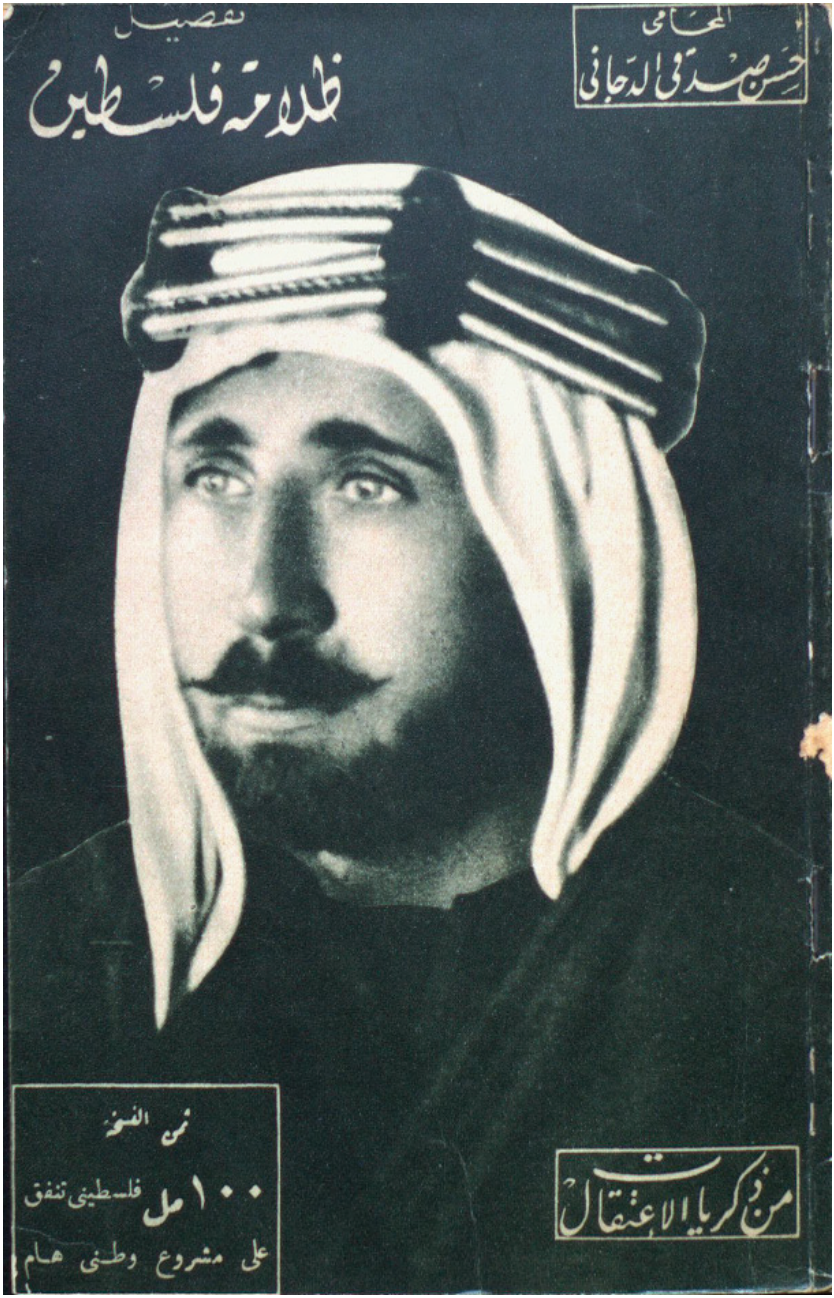

الغلاف الأصلي للكتاب

نداء

إلى كلّ عربيّ ومسلمٍ في العالم

اقرؤوا ظلامةَ فلسطين الجريحةِ!

ردِّدوا قولَه تعالى: «فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا» .

ثماني عشرةَ سنةً، ونحنُ في مضضٍ، وعراكٍ وجهادٍ، نتحملُ العسفَ والإرهاقَ، ونذودُ عن حياضِ الوطنِ بالطُّرقِ السِّلميَّةِ، والاحتجاجاتِ والمظاهراتِ، ولكن بدونِ جدوى.

ثماني عشرةَ سنةً، ونحنُ نسعى في إفهامِ ظلامتِنا إلى الحكومةِ البريطانيَّةِ، والعالمِ الأوروبيِّ، وجمعيَّةِ الأممِ، ولكن بدونِ فائدةٍ.

ثماني عشرةَ سنةً، ونحنُ نواجهُ الأخطارَ تلوَ الأخرى، وبلادُنا تغمرُها الهجرةُ اليهوديَّةُ، وأراضينا تبتاعُها اليهودُ، والحكومةُ تحرمُنا من أبسطِ أنواعِ الحكمِ الذَّاتيِّ، فهي تسنُّ القوانينَ، وهي تفرضُ الضَّرائبَ، وهيَ تجبيها، وهي تنفقُها، ونحنُ لا نستطيعُ أن ننبسَ ببنتِ شفة.

ثماني عشرةَ سنةً، ونحنُ ننتظرُ العدالةَ، فما كانَ انتظارُنا ليفيدَنا، بل كانت بلادُنا تتدهورُ، وحالتُنا تسوءُ، وأصبحَ العاملُ اليهوديُّ ينافسُ العاملَ العربيَّ، ويأخذُ خبزَه من فمِه، وأخذَ اليهودُ يبنونَ وطنَهم القوميَّ آمنين مطمئنّينَ بحراسةِ الحرابِ البريطانيَّةِ، إلى أن بلغَ السَّيلُ الزّبى، وأصبحنا وبلادنا على شفا جرفٍ هارٍ، وهنا أخذنا نفكِّرُ:

أنستسـلمُ للأقدارِ فنبيد ونموتُ موتَ الجبناءِ؟

أم ننهـضُ للـذَّودِ عن حياضِ الوطنِ فنموتُ شرفاء؟

ومـاذا يُنتَظَرُ من العـربيّ؟ الخنوع والخضوع للذُّلِّ والهوان؟ كلَّا.

إذن، فلننهضْ باسـمِ اللهِ والوطنِ، وبرعايةِ اللهِ وفي سـبيلِ الوطنِ.

وهكـذا قامـت فلسـطينُ ثائـرةً، سـاخطةً، وأعلنـتِ الإضرابَ العـامَّ، ومـا كادَ صـوتُ فِلَسـطين يرتفـعُ عاليًـا حتَّـى رأينـا:

بغدادَ هائجةً والشَّـامَ غاضبة

وفي الرِّيـاضِ يكادُ القومُ يذكيها

والهنـدَ حانقةً، والتُّرَكَ ناقمةً

وأهـلَ إيرانَ قد صاحوا نلبّيها

وإذ بقضيَّةِ فلسـطين تصبحُ قضيَّةَ العربِ والإسـلامِ.

وإذ بمُلـوكِ العـربِ، وأبنـاءِ البـلادِ العربيَّـةِ يطلبـونَ العـدلَ لفِلَسـطينَ، والحيـاةَ لأبنائِهـا.

وإذ بالعـالمِ يهتزُّ، والصَّحافة تتكلَّمُ، وبجمعيَّةِ الأممِ تتسـاءلُ!

وإذا بالمسـيحيَّةِ تغضـبُ لغضـبِ أبنـاءِ البـلادِ المقدَّسـةِ، وتطلـبُ لهـا الإنصـافَ.

أيُّها المؤازرونَ، المنتصرونَ للحقِّ!

لكم من فِلَسطينَ الجريحةِ أجزل الشُّكرِ

أيُّها العربُ!

قد ترغبونَ في الوقوفِ على حقيقةِ ظلامةِ فِلَسطين التي قمتم لنصرتِها، وغضبتم لغضبِها، وأسعفتم منكوبيها، وآزرتم أيتامَها وأراملَها.

إليكم إذن أقدِّم هذه الظّلامةَ، وفيها الشَّرحُ الكافي، والبيانُ الوافي؛ ليقفَ كلُّ فردٍ منكم على حقيقةِ قضيَّةِ العربِ في فِلَسطينَ، ويطَّلعَ على مبلغِ الظُّلمِ الذي أصابَهم، والصَّبرِ الذي تحمَّلوه طيلةَ سنيِّ الانتدابِ.

وقد اقتصرتُ في نشرِ هذه الحقائقِ على ذكرِ البياناتِ والوثائقِ الرَّسميَّةِ والأرقامِ التي لا شبهةَ فيها؛ آملًا أن أكونَ قد صوَّرتُ الظّلامةَ بصدقٍ وأمانةٍ، وأن تكونَ من نشرِها الفائدةُ المتوخَّاة.

وقبلَ أن أختمَ كلمتي، كنتُ أرغبُ أن أوجِّهَ كلمةَ شكرٍ للأخِ المفضالِ «أمين أفندي سعيد» الذي أذنَ لي بأخذِ بعضِ معلوماتٍ من كتابِه القيِّم «الثَّورة العربيَّة الكبرى» استعنتُ بها في بعضِ الأبحاثِ.

المحامي

حسن صدقي الدّجاني

مقدِّمة

أكتبُ ندائي هذا في اليومِ الخامسِ والسَّبعين من إعلانِ إضرابِ فِلَسطين، إضرابًا عامًّا احتجاجًا على سياسةِ الحكومةِ البريطانيَّةِ المنتدبةِ على فِلَسطين[1]، وعلى الرَّغمِ من جلبِ الحكومةِ ما يقرب العشرين ألفَ جنديٍّ، عدا البوليس الفلسطينيّ والبريطانيّ، وقوَّة حدود شرقيّ الأردن، والأسلحة والذَّخائر والطَّيَّارات والدَّبَّابات، وعلى الرَّغمِ من سنِّ قوانين الطَّوارئ الغريبةِ في نوعِها، واستعمال القوى والقسوةِ والإرهاقِ، وعلى الرَّغمِ من نفي العاملينَ من أبناءِ البلادِ، واستعمالِ الشِّدَّةِ في أمرِهم وإهانتِهم، وعلى الرَّغمِ من امتلاءِ السُّجونِ وفرضِ الغراماتِ على المدنِ والقرى، فإنَّ الشَّعبَ العربيَّ ما زالَ مضربًا، وما زالتِ الثَّورةُ منتشرةً في جميعِ أنحاءِ البلادِ انتشارًا لم يسبقْ لهُ مثيلٌ في التَّاريخِ، وقد اشتركَ في هذه الثَّورةِ جميعُ العربِ من مسلمينَ ومسيحيّينَ، لا فرقَ بينَ الفلَّاحِ والمدنيِّ، والرِّجالِ والنِّساءِ؛ ولذلك يصحُّ القولُ أنَّه لم يبقَ في فِلَسطينَ عربيٌّ واحدٌ لم يساهم في هذه الثَّورةِ الموجَّهةِ قلبًا وقالبًا ضدَّ الحكومةِ أوَّلًا، ثمَّ ضدّ اليهودِ ثانيًا.

ويصحُّ القولُ أيضًا إنَّ سياسةَ استعمالِ القوَّةِ والقسوةِ التي قرَّر المندوبُ السَّاميُّ السّير آرثر واكهوب استعمالَها، لم تأتِ بأيَّةِ فائدةٍ في تهدئةِ الحالةِ، بل زادتِ البلادَ اشتعالًا، وإنَّ كلّ عالمٍ في بواطنِ الأمورِ، وما قرَّرَ عليهِ الشَّعبُ العربيُّ من الاستماتةِ في سبيلِ حريَّتِه، يستطيعُ أن يحكمَ على سياسةِ فخامتِه ليسَ بالإفلاسِ فحسب، بل بأنَّها سياسةٌ

١ هنا يقصد الإضراب الذي لحقَ الثَّورة الكبرى الفلسطينيَّةَ التي امتدَّت من نيسان عام ١٩٣٦ وحتَّى آب عام ١٩٣٩.

مـن شـأنِها الإسـاءة إلى سـمعةِ بريطانيـا في العالمـين الإسـلاميّ والعـربيِّ؛ فضلًا عـن العـالمِ المتمـدِّن، لاسـيَّما بعـدَ أن صرَّحَ فخامـةُ وزيـرِ المسـتعمراتِ أمـامَ مجلـسِ النُّـوَّابِ البريطـانيِّ بتاريـخ ٩٣٦/٠٦/١٩ ، معـزِّزًا ثقـةَ الحكومـةِ البريطانيَّـةِ التَّامـةِ بفخامـةِ المنـدوبِ السَّـاميّ؛ الأمـر الـذي يجعـلُ مسـؤوليَّةَ الفشـلِ وخـرابِ البـلادِ تقـعُ عـلى الحكومـةِ الإنجليزيَّـةِ أيضًـا، وقـد صمَّـت آذانَهـا عـن سـماعِ الحقائـقِ وتلبيـةِ مطاليـبِ العـربِ العادلـةِ.

ولمَّـا كان بعـضُ إخوانِنـا العـربِ والمسـلمينَ مـن أبنـاءِ البـلادِ العربيَّـةِ والإسـلاميَّةِ لا يعرفـونَ عـن فِلَسـطينَ وقضيَّتِهـا إلَّا الـشَّيءَ القليـلَ، ويهمُّهـم الاطِّـلاعُ عـلى أسـبابِ الثَّـورةِ الحـاضرةِ، رأيـتُ مـن واجبـي أن أوجِّـهَ هـذا النِّـداءَ إلى كلِّ عـربيٍّ ومسـلمٍ في العـالمِ؛ لـيرى مبلـغَ الكارثـةِ التـي حلَّـت بأبنـاءِ البـلادِ المقدَّسـةِ حتَّـى اضطرتهـم إلى القيـامِ بثورتِهـم الحـاضرةِ طلبًـا للحريَّـةِ والاسـتقلالِ؛ وخشـيةَ ضيـاعِ هـذا القطـرِ العـربيِّ، وتمكـينِ اليهـودِ مـن جعلِـه وطنًـا قوميًّـا لهـم.

وأرغـبُ قبـلَ البَـدءِ في توجيـهِ هـذا النِّـداءِ أن أشـيرَ إلى أنَّنـي أكتـبُ نـدائي هـذا وأنـا في معتقـلِ صرفنـد، بسـببِ الحالـةِ الحـاضرةِ، حيـثُ مُنِعـتُ مـن اسـتعمالِ حريَّتـي، وَفُرِضَـتْ عـليَّ الإقامـةُ مـعَ سـائرِ إخـواني المعتقلـين، وقـد بلـغَ عددُهـم (٤٠٠) في أكـواخٍ محوطـةٍ بالأسـلاكِ الشَّـائكةِ تحـتَ حراسـةِ الجنـودِ.

العـرب قبل الاحتلال أي في عهد الأتراك

أقـرأ وأسـمع كثـيرًا مـن بعـض البريطانيّـين (كـما قـرأت أخـيرًا تصريحًـا للمسـتر لويـد جـورج) أنّ العـرب يجـب أن يكونـوا مدينـين لإنجلـترا؛ لأنّهـا حرّرتهـم مـن عبوديّـة الأتـراك، وقـد يظـنّ مـن يسـمع أو يقـرأ مثـل هـذه الأقـوال، أنّ العـرب كانـوا محرومـين مـن التّمتّـع بالحكـم في زمـن الأتـراك، بـل كانـوا مسـتعبدين، مسـتعمرين لهـم، مـع أنّ الحقيقـة غـير ذلـك.

فقـد كان العـرب يتمتّعـون بحريّـةٍ تامّـةٍ في بلادهـم، وكانـت لغتهـم العربيّـة هـي اللّغـة الرّسـميّة في البـلاد، وكان منهـم الـوزراء والحـكّام، وكان لهـم مجالـس ألويـةٍ، ومجالـس بلديّـاتٍ، ومجالـس إدارةٍ، وكان الأتـراك يكرمـون سـادات العـرب وعلماءهـم، وكان العـرب عـلى أتـمّ وئـامٍ مـع الأتـراك حتّـى أعلـن الدّسـتور العثـمانيّ في ٢٣ يوليـو سـنة ١٩٠٨.

لمّـا قبـض فتيـان الـتّرك عـلى زمـام الأمـور، وكان أكثرهـم قليـل التّجـارب، متشـبّعًا بـروح القوميّـة الطّورانيّـة ، أخـذوا يعملـون عـلى إنشـاء إمبراطوريّـةٍ تركيّـةٍ تبتلـع مـا للعنـاصر الأخـرى مـن قوميّـةٍ، وتدمجهـم في القوميّـة التّركيّـة.

خـاف عقـلاء العـرب مـن هـذا التّطـوّر، وخشـوا أن يقـضي ذلـك عـلى قوميّتهـم العربيّـة، وعـلى الرّغـم مـن أنّ العـرب لم يفقـدوا في الواقـع شـيئًا مـن قوميّتهـم حتّـى بعـد إعـلان الدّسـتور العثـمانيّ، إلّا أنّهـم كانـوا يخشـون عـلى قوميّتهـم مـمّا كانـوا يسـمعون بـه مـن عـزم الأتـراك عـلى تتريـك البـلاد.

وقـد يسـتغرب بعـض القـرّاء إذا علمـوا أنّ مجلـس النّـواب العثـمانيّ كان يتألّـف في دورتـه الأولى مـن ٢٧٣ نائبًـا، وكان للعـرب فيـه ٧٠ نائبًـا؛ أي أكـثر مـن ٢٥ في المائـة.

ولمّـا اشـتدّ فتيـان الأتـراك في سياسـة تتريـك البـلاد العربيّـة، والتّنكيـل بزعـماء العـرب ومفكّريهـم، رأى العـرب أن يعملـوا عـلى حفـظ كيانهـم القومـيّ، فأخـذوا يؤسّسـون الجمعيّـات والأنديـة وينشـئون الجرائـد ويحضّـون عـلى الاحتفـاظ بالقوميّـة العربيّـة، إلى أن أعلنـت الحـرب، فانتهـز الأتـراك هـذه الفرصـة، وأخـذوا يعدمـون الرّجـال العاملـين الذيـن كانـوا يعملـون في الحركـة الوطنيّـة لحفـظ البـلاد العربيّـة، وقوميّتهـا أمـام خطّـة التّتريـك الآنفـة الذّكـر.

وليـس هنـاك بيّنـة عـلى صحّـة مـا أقولـه أصـدق مـن الأسـباب التـي ذكرهـا شريـف مكّـة وجلالـة ملـك الحجـاز الأسـبق المرحـوم الملـك حسـين في منشـوره الـذي أذاعـه عـلى الأمّـة العربيّـة بتاريـخ ٢٦ يونيـو سـنة ١٩١٦، يدعوهـا فيـه إلى الثّـورة عـلى الأتـراك بعـد اتّفاقـه مـع السّـير هـنري مكماهـون بالنّيابـة عـن الحكومـة البريطانيّـة كـما سـيأتي ذكـره فيـما بعـد. فـكلّ مـن يقـرأ هـذا المنشـور يـدرك الحقيقـة في سـبب ثـورة العـرب عـلى الأتـراك، ويتأكّـد أنّ الدّافـع الحقيقـيّ الـذي دفعهـم إليهـا هـو الخـوف عـلى قوميّتهـم العربيّـة، والرّغبـة في إنشـاء دولـةٍ عربيّـةٍ مسـتقلّةٍ في البـلاد العربيّـة، مثـل سـائر الأمـم؛ لإعـادة مجدهـم واسـتئناف مدنيّتهـم وحضارتهـم.

إذن، فالادّعاء بأنّ الإنجليز قد حرّرونا من الأتراك لا يستند على شيءٍ من الحقيقة أو الواقع، بل الحقيقة أنّ الإنجليز قد استفادوا من نهضة العرب التي عجّلت بالنّصر الحاسم، ولكن وأسفاه أنّهم بعد إحراز النّصر قسّموا (بالاشتراك مع الحلفاء) بلادنا العربيّة إلى دويلاتٍ، ومناطق، واقتسموا الانتداب علها، كما سيأتي تفصيله فيما بعد.

لماذا تحالف العرب مع الإنجليز؟

وقد يظنّ البعض أنّ ما دفع الأمّة العربيّة إلى الثّورة ضدّ الأتراك، الإنكليز وتحريضهم، مع أنّ الحقيقة غير ذلك، فإنّ العرب عندما رأوا الأتراك يعدمون أبناءهم العاملين، ويسرعون في تتريك البلاد العربيّة، ويرغبون في القضاء على العرب، انتهزوا فرصة الحرب العامّة، وأخذ الحسين بن عليٍّ يفاوض حكومة الاتّحاديّين في الأستانة، ويجاذبها الحبل، وكان عازمًا على القيام بثورته ضدّ الأتراك لإنقاذ البلاد العربيّة من ظلمهم وحفظ أبناء العرب من انتقام الأتراك والفتك بهم، وكان هذا قبل أن يتّفق مع الإنجليز.

ولمّا بلغ هذا التّشادّ السّريّ بين الحسين والاتّحاديّين مسامع الإنجليز انتهزوا الفرصة، وأرادوا أن يستميلوا العرب بوساطة أميرهم وزعيمهم الأكبر، الحسين بن عليٍّ؛ لمقامه وتحدّره من بيت النّبوّة الكريمة كما استمال الألمان التّرك، فأخذ الأتراك يفاوضونه وأبناءه، ولا ينكر المستر لويد جورج نفسه، ولا المستر أورمسبي غور (وزير المستعمرات) أنّ الإنجليز، والحكومة الإنجليزيّة ما رأوا إلّا إعراضًا ونفورًا من الحسين

وأبنائـه في أوّل الأمـر؛ لأنّ الحسـين كان يعتقـد أنّ القيـام ضـدّ حكومـة الخلافـة بإيعـازٍ مـن حكومـةٍ أجنبيّـةٍ أو بالتّعـاون معهـا، أمـرٌ قـد يـؤدّي إلى التأثـير الـسّيء لـدى العـالم الإسـلاميّ، ولأنّـه كان يعتقـد فـوق ذلـك أنّ بإمكانـه أن يحصـل عـلى اسـتقلال البـلاد العربيّـة اسـتقلالًا لا مركزيًّـا بوسـاطة المفاوضـات الدّاخليّـة مـع الأتـراك.

ففـي أواخـر شـهر سـبتمبر سـنة ١٩١٤، أرسـل السّـير رونالـد أسـتورس (وكان آنـذاك مسـتر رونالـد أسـتورس السّـكرتير الشّرقـيّ لـدار الحمايـة في القاهـرة) رسـالة إلى سـموّ الأمـير عبـد اللـه (أمـير شرقـيّ الأردن الآن) حملهـا عـلي أفنـدي أصفـر (أحـد البهائيّـين) يعلمـه فيهـا أنّ الحكومـة الإنجليزيّـة مسـتعدّةٌ لمسـاعدة العـرب للدّفـاع عـن حقوقهـم، فلـم يجبْـه الأمـير عبـد اللـه عـلى رسـالته هـذه، خوفًـا مـن أبيـه الـذي كان شـديد النّفـور مـن الاتّصـال بالأجانـب.

وبعـد أسـبوعين، عـاد الرّسـول يحمـل إلى الأمـير عبـد اللـه رسـالةً ثانيـةً مـن السّـير رونالـد أسـتورس، يقـول لـه فيهـا مـا يـلي:

«بمـا أنّ الـتّرك عزمـوا عزمًـا نهائيًّـا عـلى دخـول الحـرب في جانـب الألمـان، وبمـا أنّ الفرصـة سـانحةٌ لكـم لتحقيـق مطالـب العـرب، فأنـا آسـفٌ لترككـم كتـابي بـلا جـوابٍ؛ آمـلًا الإسراع في الـرّدّ عـلى سـؤالي»

غـير أنّ الأمـير عبـد اللـه بعـد أن عـرض الأمـر عـلى جلالـة والـده، كتـب إلى السّـير رونالـد أسـتورس يقـول لـه:

«إنّ ليس في استطاعة والده عمل أيّ شيءٍ قبل أن يستشير العرب ويسألهم رأيهم.»

وهكذا بدأت المفاوضات بين العرب والإنجليز إلى أن صارت رسميّةً بين جلالة المرحوم الملك حسين والسّير هانري مكماهون.

مراسلات الحسين - مكماهون

لست أرغب أن آتي على ذكر جميع الرّسائل التي تبودلت بين الحسين ومكماهون؛ لأنّها طويلةٌ تستغرق عدّة صفحاتٍ، ولكنّني سأقتصر على نشر ما يختصّ منها بفلسطين، مراعيًا تسلسلها التّاريخيّ:

١. ففي ١٤ يوليو سنة ١٩١٥، أرسل الحسين رسالةً ضمّنها مذكّرةً تحوي شروطه للاتّفاق مع الإنجليز، وبعث بها مع رسولٍ خاصٍّ إلى السّير مكماهون، جاء فيها ما يختصّ بفلسطين:

«أن تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربيّة من مرسين - اطنه، حتّى الخليج الفارسيّ شمالًا، ومن بلاد فارس حتّى خليج البصرة شرقًا، ومن المحيط الهنديّ للجزيرة جنوبًا، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسّط حتّى سينا غربًا»

وهنا ترى أنّ فلسطين داخلةٌ بكلّ وضوحٍ ضمن الحدود الغربيّة هذه، وهذا لا يحتاج إلى أقلّ جدالٍ.

٢. وفي ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥، أرسل السّير مكماهون جوابًا للحسين، أخذ يخادعه فيه بشأن الحدود فقال:

«أمّا ما يتعلّق بالحدود فقد يكون بحثنا في مثل هذه التّفاصيل - والوقت قصيرٌ، والحرب قائمةٌ - سابقًا لأوانه، وخاصّة أنّ تركيّا لا تزال تحتلّ قسمًا من الأراضي التي أشرتم إليها في اقتراحكم احتلالًا تامًّا...»

إصرار الحسين ومخادعة مكماهون

٣. وقد أدرك الحسين مخادعة مكماهون له بشأن الحدود، فأرسل إليه جوابًا مؤرّخًا في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥، قال له فيه ما يلي:

« ..... ويعذرني فخامة المندوب إذا قلت له بصراحةٍ إنّ البرودة «والتّردّد» اللّذين ضمّنهما كتابه فيما يتعلّق بالحدود، وقوله إنّ البحث في هذه الشّؤون إنّما هو إضاعةٌ للوقت، وأنّ تلك الأراضي لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها ... يعذرني فخامته إذا قلت إنّ هذا كلّه يدلّ على عدم الرّضاء، أو النّفور، أو على شيءٍ من هذا القبيل.

فإنّ الحدود المطلوبة ليست لرجلٍ واحدٍ تتمكّن من إرضائه، ومفاوضته بعد الحرب، بل هي مطالب شعبٍ يعتقد أنّ حياته في هذه الحدود وهو متّفق بأجمعه على هذا الاعتقاد، وهذا ما جعل الشّعب العربيّ يعتقد أنّ من الضّروريّ البحث في هذه النّقطة قبل كلّ شيءٍ مع الدّولة التي يثقون بها كلّ الثّقة ويعلّقون عليها الآمال، وهي بريطانيا العظمى.

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك، فإنّما يجمعون عليه في سبيل المصلحة المشتركة، وهم يرون أنّه من الضّروريّ جدًّا أن يتمّ تنظيم الأراضي المجزأة؛ ليعرفوا على أيّ أساسٍ يؤسّسون حياتهم؛ كيلا تعارضهم إنجلترا أو إحدى حليفاتها في هذا الموضوع، ممّا يؤدّي إلى نتيجةٍ معاكسةٍ.

وفوق هذا، فإنّ العرب لم يطلبوا في تلك الحدود مناطق يقطنها شعبٌ أجنبيٌّ، بل هي عبارةٌ عن بلادٍ عربيّةٍ أطلقت عليها كلماتٌ وألقابٌ مختلفةٌ»

رحم الله الحسين، لقد كان قلبه يوجس خيفةً، وقد وقع ما توقّعه، وها هي بريطانيا اليوم تدّعي أنّ فلسطين لم تكن داخلةً في الحدود، بل هي تنكر هذه المراسلات، وتنكر انّها وعودٌ قطعت للعرب باسم الحكومة الإنجليزيّة بالمرّة.

عندما كانوا في خطرٍ رجعوا إلى العرب

٤. ولمّا أن رأى السّير مكماهون إصرار الحسين على الحدود وكانت الحرب قد تقدّمت وأخذت فرنسا تخسر الوقائع الحربيّة، ويتقدّم الألمان في بلادها تقدّمًا عظيمًا، وكانت إنجلترا تنهزم أمام قوّات الأتراك في العراق، وتتحمّل الضّحايا العظيمة والخسائر الفادحة، رأت إنجلترا أنّ من الضّرورة دخول العرب الحرب، فأرسل السّير مكماهون جوابًا إلى المرحوم الملك حسين، مؤرخًا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥، جاء فيه ما يلي:

« .. قد أدركت من كتابكم الأخير أنّكم تعلّقون أهميّة كبرى على قضيّة الحدود، وأنّكم تعتبرونها من المسائل الحيويّة، فأرسلت مضمون كتابكم إلى الحكومة البريطانيّة، وإنّه ليسرّني أن أرسل إليكم البيانات التّالية التي أثق كلّ الثّقة بأنّها ستفوز برضائكم.

إنّ مرسين واسكندرونة وبعض الأقسام الواقعة في غربيّ دمشق، وحمص وحما، وحلب، لا يمكن أن يقال عنها إنّها عربيّة محضة (يعني بذلك ما أسمته فرنسا بلبنان الكبير)

فيجب أن تستثني من الحدود التي ذكرتموها، ونحن على استعدادٍ للموافقة على تلك الحدود على أساس هذا التّعديل، على ألّا تنقص شيئًا من اتفاقاتنا مع الزّعماء العرب.

أمّا الأراضي التي تستطيع إنجلترا العمل فيها بملء الحريّة، ودون أن توقع ضررًا بحليفتها فرنسا، فإنّ لي السّلطة التّامة باسم حكومة صاحب الجلالة أن أعطيكم التّأمينات التّالية جوابًا على كتابكم:

أ. إنّ إنجلترا مستعدّةٌ – على أساس تلك التّعديلات – أن تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكّة.

ب. تحمي بريطانيا الأراضي المقدّسة من كلّ اعتداءٍ خارجيّ، وتعترف بوحدتها.

ج. أمّا ما يتعلّق بولايتي البصرة وبغداد، فإنّ العرب يعرفون أنّ مراكز إنجلترا ومصالحها فيها، تتطلّب شكلًا إداريًّا خاصًّا، ومراقبةً خاصّةً

للمحافظة على تلك الأنحاء من الاعتداءات الخارجيّة وتأمين راحة واطمئنان السّكّان، وتوطيد مصالحنا المشتركة ...»

لم تستثن فلسطين

ويلاحظ القارئ أنّ الحكومة الإنجليزيّة لم تستثن من البلاد التي اقترحها الملك حسين إلّا لبنان الكبير، وولايتي البصرة وبغداد.

٥. غير أنّ الملك حسين لم يسلّم بالعراق ولا بولايتي البصرة وبغداد، فأرسل جوابًا إلى السّير مكماهون بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٥، قال فيه:

«١- رغبةً في تسهيل الاتّفاق؛ وخدمة الإسلام، واجتناب كلّ ما من شأنه تعكير صفو المسلمين، واعتمادًا على صفات بريطانيا العظمى، وموافقتها الحميدة، فإنّنا نتنازل عن إصرارنا في ضمّ مرسين واطنه إلى المملكة العربيّة.

٢- أمّا قضيّة حلب، وبيروت، وسواحلها فهي عربيّةٌ صرفًا، وليس هناك فرقٌ بين المسلم العربيّ والمسيحيّ العربيّ، فكلاهما من نسل واحدٍ.

وسنسير نحن المسلمين على خطّة سيّدنا عمر بن الخطّاب وسواهم من الخلفاء الذين فرضوا على المسلمين - بموجب الدّين الإسلاميّ - أن يعاملوا المسيحيّين كما يعاملون أنفسهم، وقال سيّدنا عمر في حديثٍ له عن المسيحيّين: سيتمتّعون بما نتمتّع به من حقوقٍ، بما يتّفق ومصلحة الشّعب أجمع.

٣- ولمّـا كان العـراق قسـمًا مـن المملكـة العربيّـة، وكان مركـز حكومتهـا في عهـد عـليّ بـن أبي طالـبٍ، والخلفـاء الذيـن تبعـوه، ولمّـا كان هـذا القطـر مهـدًا لحضـارة العـرب ومدينتهـم، وفيـه أنشـئت أبنيتهـم الأولى، وفيـه عظمـت قوّتهـم، فـإنّ العـرب القريبـين والبعيديـن ينظـرون إلى هـذا القطـر نظـرة اعتبـارٍ خاصّـةً، ولا يسـتطيعون أن ينسـوا بسـهولةٍ تقاليدهـم وذكرياتهـم.

ولذلـك أعتقـد أنّـه ليـس مـن المسـتطاع إقنـاع الشّـعب العـربيّ بالتّنـازل عـن هـذا القطـر؛ ولكـن رغبـةً منّـا في تسـهيل الاتّفـاق؛ واعتـمادًا عـلى عهودكـم في المـادّة الخامسـة مـن كتابكـم، وحفظًـا لمصالحنـا المشـتركة في هـذا القطـر، فقـد نوافـق أن نـترك لمـدّةٍ قصيرةٍ الأراضي التـي تحتلّهـا الجيـوش الإنجليزيّـة، وتحـت إدارة إنجلـترا، لقـاء مبلـغٍ مـن المـال كتعويـضٍ عـن مـدّة احتـلال تلـك المنطقـة، واحـترام اتّفاقكـم مـع شـيوخها».

٦. فأجابه السّـير مكماهون بما يلي بتاريخ ١٣ ديسـمبر سنة ١٩١٥:

« .. وسرّني مـا رأيـت مـن قبولكـم إخـراج ولايتـي مرسـين واطنـة مـن حـدود البـلاد العربيّـة، وقـد تلقّيـت أيضًـا بمزيـد السّـرور والرّضـاء تأكيداتكـم أنّ العـرب عازمـون عـلى السّـير بموجـب تعاليـم الخليفـة عمـر بـن الخطّـاب ....

أمّـا بشـأن ولايتـي حلـب وبـيروت، فحكومـة بريطانيـا العظمـى قـد فهمـت كلّ مـا ذكرتـم بشـأنهما، ودوّنـت ذلـك عندهـا بعنايـةٍ تامّـةٍ، ولكـن لمّـا كانـت مصالـح حليفتهـا فرنسـا داخلـةً فيهـما، فالمسـألة تحتـاج إلى نظـرٍ

دقيـقٍ، وسـنفاوضكم بهـذا الشّـأن مـرّةً أخـرى في الوقـت المناسـب.

إنّ حكومـة بريطانيـا العظمـى - كـما سـبق أن أخبرتكـم - مسـتعدّةً لأن تعطـي كلّ الضّمانـات والمسـاعدات التـي في وسـعها إلى المملكـة العربيّـة، ولكـنّ مصالحهـا في ولايـة بغـداد تتطلّـب إدارةً ثابتـةً.

وإنّنـا نسـتصوب تمامًـا رغبتكـم في اتّخـاذ الحـذر، ولسـنا نريـد أن ندفعكـم إلى عمـلٍ سريـعٍ لعلّـه يعرقـل نجـاح أغراضكـم ...»

حذر الحسين

٧. غـير أنّ الملـك حسـينًا كان حـذرًا جـدًّا، ورأى في تحريـر السّـير مكماهـون المذكـور أعـلاه غموضًـا يحتـاج إلى شرحٍ وتفصيـلٍ وصراحـةٍ ليـس فيهـا إبهـامٌ، فكتـب إلى السّـير مكماهـون رسـالةً أخـرى، جوابًـا عـلى رسـالته، وكان ذلـك بتاريـخ ١ ينايـر سـنة ١٩١٦، جـاء فيهـا:

« ... إنّ مـا يتعلّـق بقضيّـة العـراق، وقضيّـة التّعويـض الـذي اقترحنـاه لقـاء احتلالـه، فإنّنـي رغبـةً في تقويـة ثقـة بريطانيـا بنيّاتنـا وغايتنـا في القـول والعمـل، أدع أمـر تقديـر المبلـغ إلى حكمتهـا وعدالتهـا. أمّـا مـا يتعلّـق بالأقسـام الشّـماليّة ومرافئهـا فقـد أبدينـا لكـم في كتابنـا السّـابق أقـصى مـا يمكـن أن نوافـق عليـه مـن تعديـلاتٍ، ونحـن لم نتسـاهل هـذا التّسـاهل إلّا لتحقيـق الرّغائـب التـي يريدهـا اللـه أن تتحقّـق.

وهـذا الشّـعور هـو الـذي حدانـا أن نتجنّـب مـلّ مـا مـن شـأنه أن يـسيء إلى تحالـف إنجلـترا أو فرنسـا، والاتّفـاق المعقـود بينهـما خـلال هـذه الحـرب ومصائبهـا»

يدّعـون الدّفاع عن الحريّة

٨. فأجابه السّـير مكماهون بتاريخ ٣٠ يناير ١٩١٦ بما يلي:

« ... وقـد عنيـت عنايـةً خاصّـةً بملاحظاتكـم بشـأن ولايـة بغـداد، وسـنبحث هـذا الموضـوع باهتـمامٍ وعنايـةٍ زائديـن عندمـا تتـمّ هزيمـة الأعـداء، ونصـل إلى التّسـويات السّـلميّة.

أمّـا مـا يتعلّـق بالجهـات الشّـماليّة، فقـد كتبـت ملاحظـةً عـن رغبتكـم في تجنّـب كلّ مـا مـن شـأنه الإسـاءة إلى تحالـف إنجلـترا وفرنسـا، وسررت جـدًّا بإبـداء مثـل هـذه الرّغبـة.

وأظنّكـم تعرفـون جيّـدًا أنّنـا مقـرّرون قـرارًا نهائيًّـا بـألّا نسـمح بـأيّ تدخّـلٍ مهـما قـلّ شـأنه في اتّفاقنـا المشـترك في إيصـال هـذه الحـرب إلى الفـوز، ثـمّ متـى انتهـت الحـرب فـإنّ صداقـة فرنسـا وإنجلـترا سـتقوى وتشـتدّ. وهـما اللّتـان بذلتـا الدّمـاء الإنجليزيّـة والفرنسـيّة جنبًـا إلى جنـبٍ في سـبيل الدّفـاع عـن الحقـوق والحريّـة ...»

٩. وبتاريـخ ٢٠ فبرايـر سـنة ١٩١٦ أرسـل جلالـة الحسـين تحريـرًا، هـذا خلاصتـه:

«... استلمت تحريركم المؤرّخ في ٣٠ يناير سنة ٩١٦، وأحطت علمًا بما جاء فيه، وسأعمل إن شاء الله لجمع كلمة العرب؛ لنبدأ بالعمل قريبًا بإذن الله»

الموافقة الصّريحة على الحدود

١٠. وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٦ أرسل السّير مكماهون إلى الملك حسين رسالةً قال فيها:

«... ويسرّني أن أعلمكم أنّ حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم، وأنّ كلّ شيءٍ رغبتم الإسراع فيه، وفي إرساله، فهو مرسلٌ مع رسولكم ...»

هذا جميع ما ورد في المفاوضات بين الحسين ومكماهون بشأن حدود البلاد العربيّة التي تمّ الاتّفاق على استقلالها، واعترفت حكومة إنجلترا بهذا الاستقلال الذي كان أساسًا لقيام العرب بثورتهم.

ابتداء الثّورة العربيّة وخوض غمار الحرب

تأثير الثّورة العربيّة في انتصار الحلفاء:

وأخذ الحسين بن عليٍّ جلالة ملك الحجاز بعد ذلك يعدّ العدّة لإعلان الثّورة التي أعلنها بمنشورٍ منه، موقّعٍ في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٦، معتمدًا بذلك على شرف بريطانيا وعهودها التي قطعت له على لسان السّير مكماهون كما تبيّن ذكره أعلاه.

وقد أبلى العرب بلاءً حسنًا يكفي أن أذكر عنه الأدلّة التّالية لنعرف قيمة ثورة العرب ومبلغ تأثيرها في نجاح الحلفاء.

١. شهادة قائدٍ ألمانيٍّ:

قال المارشال ليمان فون ساندرس، القائد العامّ للجيوش التّركيّة في بلاد العرب في زمن الحرب العامّة ما يلي في مذكّراته التي نشرها:

«لقد أدّت الثّورة العربيّة خدماتٍ عظيمةً للجيش البريطانيّ خلال تقدّمه في شبه جزيرة سيناء، فكان الإنجليز آمنين مطمئنّين، يفعلون ما يشاؤون كأنّهم في داخل بلادهم، بعكس التّرك الذين قصتهم أهل البلاد بعد إعلان ثورة العرب، وملوهم فكانوا يسوقون جيوشهم كأنّهم في بلادٍ معاديةٍ لهم»

خوف المستر تشامبرلين

ويقول المارشال ليمان فون ساندرس في مذكّراته ما يلي أيضًا:

«ولا يخفى أنّ المستر تشامبرلين أبرق يوم ٢١ أكتوبر سنة ٩١٥ إلى نائب الملك في الهند، يقول له إنّ العرب لا يزالون متردّدين في الانضمام إلينا، فإذا لم نستملهم بمنحهم امتيازاتٍ تطمئنّ قلوبهم إليها، فقد لا ينفصلون عن التّرك»

ثمّ يتابع المارشال مذكّراته، ويقول:

رجحان كفّة الحلفاء بعد ثورة العرب

«وتبدّل الحال حينما رجحت كفّة الإنجليز في بلاد العرب، وحينما اعترفوا باستقلال هؤلاء فانضمّ الشّريف إليهم، وأدّى خدماتٍ جليلةً للحلفاء في بلاد العرب ولقد كانت سكّة حديد الحجاز عرضةً للتّدمير والتّخريب كلّ يومٍ. وخصوصًا بعد أن احتلّ الجيش العربيّ العقبة، وأصبح الأمير فيصل في جانب أعدائنا. ولا ريب أنّ خطأ الحكومة التّركيّة العظيم في سياستها العربيّة هو الذي ألقى مثل هذا الأمير الكبير في صفوف الأعداء وسبب فصل قطرٍ كبيرٍ من الأقطار العربيّة عنها وانضمامه إلى خصومها»

٢. شهادة قائدٍ تركيٍّ ... لولا العرب

وكتب قائدٌ تركيٌّ يصف معارك معان، قال:

«ولولا وجود جيشٍ عربيٍّ وقف موقف العداء من التّرك في جزيرة العرب، وفي ساحةٍ حربيّةٍ طولها ألف كيلومتر لما تمّ للجيش البريطانيّ إحراز ما أحرزه من النّصر بهذه السّرعة العظيمة، على غير كبير عناءٍ، ويعود الفضل إلى الجيش العربيّ في بلوغ الإنجليز قلب البلاد العربيّة واحتلال القدس والمرابطة أمام الصّلت وجناحهم الأيسر مكشوف.

ولولا هذا الجيش لكان في استطاعة التّرك القيام بحركة التفافٍ واسعة النّطاق على الجيش البريطانيّ وإجباره على التّراجع، وقد عطل العرب

للـتّرك مـا يزيـد عـن الأربعـين ألـف مقاتـلٍ بأسـلحتها الكاملـة، كان في الإمـكان حديهـا في سـاحة فلسـطين أمـام الإنجليـز ومنعهـم مـن التّقـدّم لـولا الثّـورة العربيّـة.

ولقـد كان في المدينـة مـا لا يقـلّ عـن ١٥ ألـف جنـديّ بقيـادة فخـري باشـا، وعـشرة آلاف مقاتـل قـوّة الفيلـق الثّـاني المرابـط في القطرانـة لحمايـة المحطّـات، و٨ آلاف مقاتـل قـوّات المرتبـة الأولى في معـان بقيـادة محمـد جـمال باشـا، ولا أقـلّ مـن ٤ آلاف مقاتـل تـركي في تبـوك بقيـادة بـصري باشـا، و٣ آلاف جنـدي في العـلا بقيـادة عـلي نجيـب بـك.

هـذا مـا عـدا عـن الرّشّاشـات والطّيّـارات والمدافـع القويّـة والأجهـزة اللّاسـلكيّة والعـدد الكاملـة التـي كانـت في حيـازة الأتـراك، والتـي حشـدوها أمـام الجيـش العـربيّ الثّائـر.

فلـو وقفـت هـذه القـوى أمـام وجـه الجـنرال اللنبـي فهـل كان بإمكانـه بلـوغ نابلـس والشّريعـة ودخـول دمشـق؟

إنّ مـن يمعـن النّظـر فيـما أصـاب جيـوش الجـنرال اللّنبـي عنـد دخولهـا الصّلـت وعـمّان أوائـل سـنة ٩١٨ وكيـف طاردتهـا مئـات مـن الأهلـين والموظّفـين الذيـن تجمّعـوا عـلى بعـض التّلـول، يتبـيّن أنّ ثـورة العـرب وقيامهـم ضـدّ الحكومـة التّركيّـة هـو الـذي سـاعد جيـوش اللّنبـي عـلى النّـصر، فقـد أوقـف أهـالي الصّلـت خيّالـة الإنجليـز بضـع سـاعات وصـل خلالهـا فـوج مـن درعـا مـن الجنـود التّركيّـة مـع رشاشـاته فاشـترك في المعركـة وهـزم الإنجليـز وقـضى عـلى خططهـم وتدابيرهـم، وكانـت ترمـي

إلى قطع خطوط مواصلات الجيش الرّابع.

إذن، فمنع أربعين ألف جنديّ تركيّ من الاشتراك في حروب فلسطين وشلّ حركة التّرك في بلاد العرب من الأمور الخطيرة التي لا يستهان بها، ولولاها لما تسنّى للإنجليز دخول تلك البلاد»

٣. شهادة اللّنبي نفسه

وقد يقول بعض القرّاء من البريطانيّين إنّ هذه الشّهادات السّابقة ليست بذات قيمةٍ يركن إليها لأنّها ليست صادرةً عن بريطانيّين؛ لهذا فإنّني أنشر لهم شهادة اللّورد اللنبي التي ذكرها في تقريره الرّسميّ الذي بعث به إلى وزارة الحربيّة البريطانيّة عن أعمال الجيش العربيّ بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩١٨.

قال اللّورد اللنبي:

أ. «أشكر لجلالة الحسين بن عليّ ملك الحجاز إخلاصه العظيم لقضيّة الحلفاء. ولا أملك نفسي من توجيه عاطر الثّناء إلى سموّ الأمير فيصل لما أظهره من براعةٍ في القيادة، وعلى إخلاصه القلبيّ وعلى ما أبداه من بسالةٍ ومهارةٍ في الأعمال العسكريّة التي عملها الجيش العربيّ. وقد ساعدت الحلفاء مساعدةً كبيرةً في الحصول على نتائج فاصلةٍ في الحرب»

ب. وقال اللّورد اللّنبي في تقريره الختاميّ الذي رفعه في شهر أكتوبر سنة ١٩١٨ عن سير الحرب:

« وقد ساعدنا الجيش العربيّ مساعدةً عظيمة القيمة بقطع مواصلات العدوّ قبل القتال، وبمعاونته لفرساننا في أثناء الزّحف على دمشق، فقد رابط على الطّريق الذي تقهقر منه العدوّ شمالي درعا فحال دون فرار جانب من الجيش العثمانيّ الرّابع، وأنزل بالعدوّ خسائر كبيرةً»

ومن أمعن النّظر في أقوال اللّورد اللنبي الرّسميّة هذه وقارنها بأقوال القائد التّركيّ الذي نشرناه أعلاه بعد وصفه لمعارك معان استطاع أن يعرف أنّه لم يكن مبالغًا في تقريره خدمات العرب للإنجليز والحلفاء في زمن الحرب العامّة.

٤. شهادةٌ افرنسيّة

وعندما سلّم الجنرال موروداك رئيس ديوان المسيو كلمنصو الحربيّ الأمير فيصلًا وسام الصّليب الحربيّ، وشارة سعف النّخل بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩١٩ سلّمه كتابًا جاء فيه:

«إنّه أميرٌ يشار إليه بالبنان، مملوءٌ من حميّةٍ ونخوةٍ، أيّد بعزمٍ وطيدٍ قضيّة أبيه جلالة ملك الحجاز منذ سنة ١٩١٦ ليخلع النّير التّركيّ ويساعد الحلفاء. وكان ملازمًا لجنوده، ونظّم عدّة هجماتٍ حربيّةٍ مهمّةٍ على سكّة حديد دمشق – المدينة المنوّرة، وقاد فيها الجنود بنفسه، واحتلّ العقبة والوجه من شهر أغسطس ٩١٧ إلى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨، وهجم هجماتٍ كثيرةً في الجهات الجنوبيّة والشّماليّة من معان، واستولى على عدّة محطّاتٍ، وأسر عددًا كبيرًا من الأسرى، واشترك في تمزيق شمل الجيش الرّابع والجيش السّابع والجيش الثّاني والجيش

الثّامن من الأتراك، بقطعه مواصلاتها في شمالي درعا وجنوبها وغربها، ثمّ دخل مع جنود الحلفاء دمشق في أوّل سبتمبر، وحلب في ٢٦ منه، بعد أن فعل أفعالًا تدلّ على منهى الجراءة والإقدام»

٥. شهادة نائب الملك في مصر

ثمّ يكفي أن أحيل القارئ إلى ما نشره «رجنلد ونجت» نائب الملك في مصر في تقريره الذي وضعه عن حوادث الثّورة العربيّة من ٩ يونيو سنة ١٩١٦ إلى تسليم المدينة في ١٠ يناير سنة ١٩١٩؛ ليرى ما يذكره هذا النّائب (الذي أعلنت الثّورة العربيّة عندما عندما كان ينوب عن جلالة الملك في مصر) من الأعمال الحربيّة المجيدة الباسلة التي قام بها العرب في سبيل قوميّتهم أثناء الحرب العامّة. وآسف ألّا يكون هناك متّسعٌ في هذه المذكّرة لنشر التّقرير.

٦. شهادة لورنس – نحن مدينون للعرب

وأمّا أقوال الكولونيل لورانس فيكفي أن أنشر منها ما يلي:

«كلّنا يعرف أنّ فيصلًا يذل جهدًا كبيرًا في نشر ألوية الثّورة التي أعلنت في مكّة وفي توسيع نطاقها فتمّ له ما أراد وبفضل بسالته وحكمته أسدت هذه الثّورة أعظم خدمةٍ للحلفاء في ميدان فلسطين.

وكلّنا يعرف أنّ الجيش العربيّ الذي أعدّ وأنشئ في ساحة القتال بين نيران المدافع صار جيشًا منظّمًا كامل العدّة والعدد بعد ما كان في ابتداء أمره شراذم من البدو.

وقد تمّ له أسر ٣٥ ألف جندي من التّرك، كما أخرج عددًا لا يقلّ عن هذا من صفوف القتال وغنم نحو (١٥٠) مدفعًا واستولى على مساحة ١٠٠ ألف ميل مربّع من الأراضي، ولقد أدّى العرب هذه الخدمة في زمنٍ كنّا في أشدّ الحاجة إليها، فنحن مدينون لهم.»

٧. وأمّا لويد جورج «فمن فمك أدينك يا إسرائيل»

ولا يمكنني أن أترك هذا البحث دون أن أذكر المقال الذي نشرته جريدة الدّيلي تلغراف في ١١ سبتمبر سنة ٩١٩ بإيعاز من المستر لويد جورج الذي وقف في ١٩ حزيران ١٩٣٦ يدافع أمام مجلس العموم عن الصّهيونيّة ويعتزّ بمساعدتها للإنجليز، وينتقد العرب وينكر مساعداتهم للحلفاء والإنجليز، ويحضّ على استعمال الشّدّة ضدّ العرب، ويدّعي بأنّ إنجلترا أنقذتهم من نير الأتراك، ويتّهمهم بأنّهم ليسوا جديرين بالحكم الذّاتي، وينكر وجود أيّة عهود قطعت للعرب في زمن مكماهون. وقد أردت بنشر هذا المقال ليعرف القرّاء كيف أنّ الرّجال السّياسيّين تتبدّل ميولهم، وأهواؤهم في أوروبا، تبعًا للظّروف والحالات التي يكونون فيها، ممّا يدلّ دلالةً لا شبهة فيها على أنّ المبادئ، وحفظ العهود، والعدل، وإحقاق الحقّ، لغةٌ لا يفهمها مع الأسف رجال السّياسة في لندن.

والآن اسمعوا ما جاء في هذا المقال:

«إنّ المساعدة العسكريّة الثّمينة التي بذلها العرب للإنجليز في زمن الحرب تقضي على هؤلاء بأن يفوا بعهودهم للحسين وفيصل. فقد

قـدّم العـرب للقتـال جيشًـا يتألّـف مـن ٣٠ - ١٠٠ ألـف مقاتـل. وليـس لدولـةٍ مـن الـدّول - عـدا العـرب - أي فضـل في الانتصـار الـذي نالـه الإنجليـز عـلى الجيـش الـتّركيّ، وكان بقيـادة الألمـان، وقـد بذلـوا في سـبيل هـذا الانتصـار مليـون مقاتـل وملايـين الجنيهـات، وإنّنـا نعتـبر أنّ فيصـلًا حليـفٌ لنـا كـما أنّ الفرنسـيّين حلفاؤنـا»

وقـد كان نـشر هـذه المقـال أربعـة أيّـام قبـل مؤتمـر باريـس الـذي عقـد في ١٥ سـبتمبر سـنة ١٩١٥، ودعـي الأمـير فيصـل واللّـورد إلى حضـوره. أمّـا الآن فـإنّ شرف السّياسـة عنـد لويـد جـورج، وتأثـير المـال اليهـوديّ، يضطرانـه أن يقـف في البرلمـان الإنجليـزي موقـف محـامٍ يدافـع عـن اليهـود ويعـترف بمسـاعداتهم وينكـر الخدمـات التـي أدّاهـا العـرب أثنـاء الحـرب العامّـة للحلفـاء عامّـةً وإنجلـترا خاصّـةً.

وهكـذا نرى المال والنّفـوذ اليهوديّ يجعلان للرّجل وجهيْن.

«اللّعب على الحبليْن»

وعـد بلفور، ومتى أعطي لليهود

أثبـت مـمّا تقـدّم أنّ السّـير هانـري مكماهـون أرسـل بتاريـخ ١٠ مـارس سـنة ١٩١٦ رسـالةً إلى الملـك حسـين أنهـى بهـا المفاوضـات التـي دارت بينهـما وقـال لـه:

«يـسرّني أن أعلمكـم أنّ حكومـة جلالـة الملـك صادقـت عـلى جميـع مطالبكـم»

وهـذا هـو عهـدٌ، ووعـدٌ أعطـي مـن قبـل نائـب ملـك باسـم حكومتـه، وأنّ العـرب قبلـوا بـه (بوسـاطة الملـك حسـين) معتمديـن عـلى شرف بريطانيـا، وسـمعتها، واثقـين بأنّهـا سـتبرّ بوعدهـا، ولا ترجـع عنـه.

وأثبـتّ أيضًـا أنّ فلسـطين واقعـةٌ ضمـن الحـدود التـي تـمّ الاتفـاق عليهـا واعترفـت بريطانيـا العظمـى باسـتقلالها مـع البـلاد العربيّـة الأخـرى التـي نشـبت الثّـورة العربيّـة مـن أجلهـا.

وكان مـن واجـب الحكومـة البريطانيّـة أن تـبرّ بوعدهـا، وأن تحفـظ كرامتهـا وسـمعتها، وأنّ تعـاون العـرب عـلى اسـتقلال بلادهـم بحسـب الـشّروط والنّصـوص التـي قطعـت لهـم.

ولكـنّ إنجلـترا لم تكتـف بأنّهـا أنكـرت هـذه العهـود، ولم تـف بوعودهـا فحسـب، بـل إنّهـا سـجّلت في تاريخهـا عـارًا لـن ينسـاه الدّهـر، ولم ينسـاه عـربيٌّ ولا مسـلمٌ عـلى وجـه الأرض، وذلـك أنّهـا بعـد أن قطعـت العهـود للعـرب باسـتقلال بلادهـم وفلسـطين مـن ضمنهـا قـام اللّـورد بلفـور بصفتـه وزيـرًا للخارجيّـة البريطانيّـة، فأرسـل كتابًـا إلى الدّكتـور وايزمـن بتاريـخ ٢ نوفمـبر سـنة ١٩١٧، وهـو الكتـاب الـذي أطلـق عليـه بعدئـذٍ «تصريـح بلفـور» وهـذا هـو:

«يـسرّني جـدًّا أن أبلغكـم بالنّيابـة عـن حكومـة جلالـة الملـك أنّهـا تنظـر بعـين الرّضـاء والارتيـاح إلى المـشروع الـذي يـراد بـه أن ينشـأ في فلسـطين وطـنٌ قومـيٌّ لشـعب اليهـود، وتفـرّغ خـير مسـاعيها لإدراك هـذا الغـرض. وليكـن معلومًـا أنّهـا لا يسـمح بإجـراء شيءٍ يلحـق الـضّرر بالحقـوق المدنيّـة

والدّينيّـة التـي للطّوائـف غـير اليهوديّـة الموجـودة في فلسـطين الآن. أو بالحقـوق التـي يتمتّـع بهـا اليهـود في البلـدان الأخـرى وبمركزهـم السّـياسيّ»

ومـمّا هـو جديرٌ بالذّكر أنّ هذا التّصريح أعطي:

أ. بعد مرور ٢١ شـهرًا على الاتّفاق والعهود التي قطعت للعرب.

ب. أعطـي في وقـتٍ لم تكـن الحكومـة البريطانيّـة تملـك فيـه أيّ حـقٍّ عـلى فلسـطين، بـل كانـت البـلاد مـا تـزال تحـت إدارة الحكومـة العثمانيّـة.

ويمكننـي القـول إنّ هـذا الوعـد كان ومـا زال أصـل البـلاء، وسـببًا لجميـع هـذا الاختـلال والاضطـراب مـمّا أدّى أخـيرًا إلى ثـورةٍ قائمـةٍ بـين الشّـعب العـربيّ والحكومـة الإنجليزيّـة.

والغريـب في ذلـك أن تكـون الحكومـة الإنجليزيّـة قـد أعطـت هـذا الوعـد دون علـم العـرب وموافقتهـم، وأنّ تصريـح بلـور هـذا يحتـوي عـلى شـقّين متناقضـيْن لـن يمكـن التّوفيـق بينهـما، وأنّ إنجلـترا تسـعى أنْ تحقّـق المسـتحيل فتجمـع بوسـاطة هـذا التّصريـح بـين المـاء والنّـار.

وقـد أثبتـت التّجـارب التـي قامـت بهـا إنجلـترا منـذ ١٨ سـنةً فشـل هـذه السّياسـة والتّجـارب، ومـع هـذا فإنّهـا تكابـر بالمحسـوس وتتعامـى عـن الحقائـق وترغـب في معاونـة اليهـود عـلى أسـاس القضـاء عـلى العـرب وإبادتهـم.

ابتداء مقاومة العرب للصّهيونيّة

وقد ظلّ وعد بلفور مكتومًا عن الشّعب العربيّ الفلسطينيّ حتّى دخول الإنجليز فلسطين، وذلك في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧، ولم يعلموا به رسميًّا إلّا حين وصول اللّجنة الصّهيونيّة إلى فلسطين، وذلك في أبريل سنة ١٩١٨، وهي اللّجنة التي ألّفها اليهود برئاسة الدّكتور وايزمن.

ولم تكد تخفّ وطأة الأحكام العرفيّة في فلسطين حتّى شعر الفلسطينيّون بلزوم المقاومة وألّفوا جمعيّاتٍ تسمّى (بالجمعيّات الإسلاميّة المسيحيّة) في كلّ مدينةٍ، حيث اشترك فيها كبار المسلمين والمسيحيّين على السّواء لمقاومة الصّهيونيّة؛ والقضاء على وعد بلفور، والعمل على استقلال فلسطين ضمن الوحدة العربيّة كما ورد في اتّفاق «الحسين ومكماهون».

ولمّا كان الملك فيصل في دمشق (وكان نجل جلالة الملك حسيْن) فقد اتّجهت أنظار عرب فلسطين إلى دمشق، واستنجدوا بفيصلٍ، ورأوْا أنّه خير من يساعدهم على إنقاذهم من هذا الوعد الجائر الذي يقضي على آمالهم القوميّة.

وممّا يجدر ذكره هنا إنّ عرب فلسطين كانوا (بناءً على المنشور الذي أذاعه جلالة الحسيْن بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩١٦ والمناشير الأخرى التي كانت تلقيها الطّائرات البريطانيّة معلنةً فيها اتّفاقها مع جلالة الحسيْن على استقلال البلاد العربيّة شاملةً فلسطين، وحاضّةً فيها العرب على مقاومة الأتراك والانضمام إلى الثّورة العربيّة) أخذوا يفرّون من جيوش

الأتـراك ويلتحقـون بالثّـورة العربيّـة ويعرقلـون الأعـمال الحربيّـة التّركيّـة، ثـمّ بعـد دخـول الإنجليـز فلسـطين تطـوّع كثـيرون منهـم والتحقـوا بالجيـش العـربيّ بوسـاطة «المكتـب العـربيّ» الـذي أنشـأه الجيـش البريطـانيّ حيـث أبلـوْا بـلاءً حسـنًا في الثّـورة العربيّـة المقامـة.

ومـا كاد عـرب فلسـطين يعلمـون بتصريـح بلفـور حتّـى ابتـدأت عقيدتهـم وثقتهـم ببريطانيـا تتزعـزع وأدركـوا أنّ الحكومـة البريطانيّـة تعمـل في سياسـةٍ ذات وجهـين.

طلب الانضمام إلى سوريا

تقرير اللّجنة الأمريكيّة

وفي ١٢ فبرايـر سـنة ١٩١٩، عقـدت الجمعيّـات الإسـلاميّة المسـيحيّة مؤتمـرًا في يافـا قـرّرت فيـه الانضـمام إلى سـوريا؛ تنفيـذًا لفكـرة الوحـدة العربيّـة التـي كانـت الهـدف الأسـاسيّ في اتّفاقيّـة الحسـين ومكماهـون.

ولمّـا جـاءت اللّجنـة الأميركانيّـة إلى فلسـطين في شـهر يونيـو سـنة ١٩١٩، أبدى الشّـعب الفلسـطينيّ رأيـه بالإجـماع واتّفقـت كلمتـه عـلى طلـب الاسـتقلال التّـامّ ضمـن الوحـدة السّـوريّة، وعـلى رفـض وعـد بلفـور والانتـداب البريطـانيّ، وقـد يكـون مـن المستحسـن الرّجـوع إلى تقريـر اللّجنـة الأمريكيّـة التـي بعـث بهـا مجلـس الأربعـة الأعـلى إلى سـوريّا وفلسـطين للوقـوف عـلى أحـوال السّـكّان ومعرفـة رغباتهـم؛ حتّـى يـرى القـارئ النّتيجـة التـي وصلـت إليهـا هـذه اللّجنـة في تدقيقاتهـا.

وقد جاء في هذا التّقرير عن الصّهيونيّة ما يلي:

«لقد كانت حركة المقاومة للصّهيونيّة في فلسطين على الأخصّ، إذ كانت ٣، ٨٠ بالمائة من العرائض التي تقدّمت للجنة تطلب إلغاء وعد بلفور، وهذا الطّلب وهذه النّسبة تمثّل الرأي العامّ الإسلاميّ المسيحيّ، وهي أكبر نسبةٍ لأيّ مطلبٍ آخر. أمّا اليهود الذين يؤلّفون أكثر من ١٠ بالمائة من سكّان فلسطين يؤيّدون الصّهيونيّة الإنجليزيّة في الحين الذي اتّفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيّين على مقاومتها».

بماذا يحلم اليهود؟

١. ويكفي أن نثبت لأولئك الذين ينكرون مطامع اليهود في تأسيس دولةٍ يهوديّةٍ بفلسطين أن نذكر لهم ما جاء في تقرير اللّجنة الأمريكيّة هذه عن مطالب اليهود التي قدّموها إليها، فقد جاء في هذا التّقرير ما يلي:

«أعلن يهود فلسطين بتأييدهم الصّهيونيّة بوجهٍ عامٍّ، واختلفوا بالتّفاصيل والطّرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتّفقوا عليها فيما يلي:

جعل فلسطين وطنًا قوميًّا بالحال، وأن يصير الحكم السّياسيّ بالبلاد عاجلًا أو آجلًا معروفًا باسم الحكومة اليهوديّة، والسّماح لليهود بالمهاجرة إلى فلسطين من كلّ مكانٍ بالعالم، وأن يكون شراء الأراضي مباحًا لهم، وأن تكون العبريّة لغةً رسميّةً وأن تكون بريطانيا الدّولة

الوصيّة لتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم ... إلخ .»

٢. وقد جاء في تقرير اللّجنة الأمريكيّة عن وعد بلفور ما يلي بالحرف الواحد:

«إذا عمل بنصّ تصريح بلفور لا يبقى شكٌّ في أنّه يجب إدخال تعديلٍ كبيرٍ على البرنامج الصّهيونيّ.

إنّ إنشاء وطنٍ قوميٍّ للشّعب اليهوديّ لا يعني جعل فلسطين بلادًا يهوديّةً، كما أنّه لا يمكن إقامة حكومةٍ يهوديّةٍ بدون اهتضام الحقوق المدنيّة والدّينيّة التي للجماعات غير اليهوديّة في فلسطين، تلك الحقوق التي جاء في تصريح بلفور لزوم المحافظة عليها، والحقيقة التي وقفت عليها اللّجنة في أحاديثها مع ممثّلي اليهود هي أنّ الصّهيونيّين يتوقّعون أن يجلوا السّكّان غير اليهود من فلسطين، بشراء الأراضي منهم».

٣. وقد تنبّأت اللّجنة الأمريكيّة فيما هو واقعٌ الآن في هذه البلاد من الثّورات والفتن، من جرّاء وعد بلفور، حيث قالت في تقريرها ما يلي بالحرف الواحد:

«لا ينبغي لمؤتمر الصّلح أن يتجاهل أنّ الشّعور ضدّ الصّهيونيّة في فلسطين وسوريا بلغ أشدّه، وليس من السّهل الاستخفاف به، فإنّ جميع الموظّفين الإنجليز الذين حادثتْهم اللّجنة يعتقدون أنّ البرنامج الصّهيونيّ لا يمكن تنفيذه إلّا بالقوّة المسلّحة، ويجب ألّا تقلّ هذه القوّة عن خمسين ألف جنديّ، وهذا في نفسه برهانٌ واضحٌ على ما في

البرنامج الصّهيونيّ من الإجحاف بحقوق غير اليهود. لا بدّ من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من العدل أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قراراتٍ جائرةٍ، هذا فضلًا عن أنّ مطالب الصّهيونيّين الأساسيّة في حقّهم على فلسطين مبنيّةٌ على كونهم احتلّوها منذ ألفي سنةٍ، وهذه دعوة لا تستوجب الاهتمام والاكتراث»

٤. ولم تغفل اللّجنة الأمريكيّة أن تفرد في تقريرها بابًا خاصًّا عن قدسيّة فلسطين وكونها بلادًا مقدّمةً مطمح أنظار العالمين الإسلاميّ والمسيحيّ، وأن تشير إلى خطورة ما ينجم عن تأسيس حكومةٍ يهوديّةٍ في هذه البلاد المقدّسة، وقد جاء في تقريرها في هذا الموضوع ما يلي بالحرف الواحد:

«وهناك أمرٌ لا يجوز إغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلادًا يهوديّةً، وهو أنّ فلسطين هي الأرض المقدّسة عند اليهود والمسيحيّين والمسلمين على السّواء، يهمّ أمرها ملايين من المسيحيّين والمسلمين بالعالم، ولاسيّما ما يتعلّق من تلك الأحوال بالعقائد الدّينيّة والحقوق، فمسألة فلسطين وما يتفرّع عنها مسألةٌ دقيقةٌ حرجةٌ، ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيّون وضع الأماكن المقدّسة تحت رعاية اليهود، مهما حسنت مقاصد هؤلاء، والسّبب في ذلك هو أنّ الأماكن الأكثر تقديسًا عند المسيحيّين، هي ما له علاقةٌ بالمسيح، والأماكن التي يقدّسها المسلمون غير مقدّسةٍ عند اليهود، بل مكروهة. لا يستطيع المسيحيّون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوْا عن وضع تلك الأماكن تحت هيمنة اليهود، ثمّ هناك أماكن أخرى لها في نفوس

المسلمين، مثل هذه المكانة، ولمّا كانت هذه الأماكن كلّها مقدّسة ومحترمة عند المسلمين، كانت وصايتهم عليها فيما مضى أمرًا طبيعيًّا، فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهوديّةً لم يحسبوا للنّتائج حسابها، ولا أقاموا وزنًا للشّعور العدائيّ ضدّ الصّهيونيّة في جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضًا مقدّسةً.

وبناءً على ما تقدّم، تشعر اللّجنة مع عطفها على مسألة اليهود، أنّ الواجب يقضي عليها بان تشير على المؤتمر ألّا يؤيّد غير برنامجٍ صهيونيٍّ معتدلٍ يجب العمل فيه بالتّدريج، وبعبارةٍ أخرى يجب تحديد الهجرة إلى فلسطين، والعدول بتاتًا عن الخطّة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهوديّة»

«تنظيم حركة المقاومة»

وأخذ العرب في فلسطين بعد ذلك في تنظيم حركة المقاومة ضدّ الصّهيونيّة وتوحيد جهادهم مع البلاد العربيّة الأخرى فعقدوا المؤتمرات وألّفوا اللّجان، وأخذوا يوفدون الوفود إلى لندن، ويتفاوضون مع الحكومة ولكن عبثًا حاول العرب ذلك، فقد كانت الحكومة تصمّ آذانها، ولا تلبّي للعرب مطلبًا، بل كانت تسير على خطّة تنفيذ وعد بلفور غير عابئةٍ بالأضرار التي يتضرّر بها العرب من جرّاء ذلك.

فقعدوا المؤتمر الأوّل في دمشق (وهو المؤتمر السّوريّ العامّ الذي اشترك فيه عرب فلسطين وقرّروا اعتباره المؤتمر الأوّل) وذل كفي ٨ يونيو سنة ١٩١٩.

وعقد المؤتمر الثّاني في دمشق أيضًا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠.

وعقد المؤتمر الثّالث في حيفا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وكان المؤتمر الرّابع في القدس بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١.

وأمّا المؤتمر الخامس فكان في نابلس بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢.

وثمّ كان المؤتمر السّادس في يافا بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣، حيث بحث في هذا المؤتمر مشروع المعاهدة العربيّة البريطانيّة لحلّ المشكلة الفلسطينيّة، وتصفية عهود بريطانيا للعرب، وسأفرد بابًا خاصًّا لذلك فيما بعد.

وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨، عقد المؤتمر السّابع في القدس وشهده (٢٥٠) مندوبًا يمثّلون جميع المناطق والأحزاب في فلسطين، وقرّر هذا المؤتمر المطالبة بحكومةٍ برلمانيّةٍ.

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤، عقد المؤتمر الثّامن في القدس وقرّر العرب فيه حلّ اللّجنة التّنفيذيّة وإعادة تنظيمها على أساسٍ ماليٍّ جديدٍ، حيث يشترك في تنظيمها الشّعب العربيّ في فلسطين على أساس الأحزاب.

قرارات المؤتمرات واحدةٌ

وليس في هذه النّشرة مجالٌ واسعٌ لذكر مقرّرات هذه المؤتمرات بالتّفصيل، غير أنّه يمكننا القول إنّ العرب في جميع هذه المؤتمرات كانوا يقرّرون على التّوالي:

أ. رفض وعد بلفور.

ب. تأسيس حكومةٍ وطنيّةٍ برلمانيّةٍ في فلسطين.

ت. إيقاف الهجرة اليهوديّة.

ث. إصدار قانونٍ بمنع بيوع الأراضي.

كيف كان اليهود وكيف أصبحوا؟

وقد يلذّ للقارئ أن يعلم كيف كان اليهود في زمن الأتراك وقبل الاحتلال البريطانيّ، وكيف أصبحوا؛ ليعلم مقدار ما قامت به الحكومة البريطانيّة من إزجاء المساعدة لهم، وتشجيعهم في الهجرة تشجيعًا سبّب خوف العرب على بلادهم، وجعل العرب يعتقدون أنّ سياسة تشجيع هذه الهجرة ستؤدّي حتمًا إلى جعلهم أقليّةً في البلاد، ثمّ إلى إجلائهم عن موطنهم وبلادهم التي كانوا، وما زالوا حتّى اليوم الأكثريّة السّاحقة فيها.

أ. فقـد كان اليهـود حتّـى إعـلان الحـرب العظمـى ينزلـون مـن فلسـطين في منطقـة القـدس ويافـا وحيفـا وصفـد وطبريّـا، وكان مجموعهـم آنـذاك ٥٤ ألفًـا.

ب. ولم تكن لغتهم العبريّة لغةً رسـميّةً.

ت. ولم يكن بيدهم من المشـاريع الاقتصاديّة شيءٌ.

ث. ولم يكونـوا يملكـون أكثر من ٥٠ ألف دونم من الأراضي.

ج. ولم يكونـوا محـلّ إهانـةٍ، ولم يعتد عليهم في وقتٍ من الأوقات.

ح. وكانـوا عـلى حسـن وئـامٍ مـع العـرب الذيـن كانـوا يحمونهـم، ويعاملونهم معاملةً سـواء.

خ. ولم يكونـوا يدّعـون أنّ فلسـطين هـي وطنهـم القومـيّ ولا قالـوا إنّهـم يريـدون أن يؤسّسـوا ملكهـم الغابـر عـلى أنقـاض العـرب.

د. ولم يكونـوا يطالبـون آنذاك بإجلاء العرب عن بلادهم.

فجـاء وعـد بلفـور، وجـاءت الحـراب البريطانيّـة واسـتند اليهـود إلى قـوى حكومـة جلالتـه، وإذا بهـم:

أ. يطالبـون بإجلاء العرب عن بلادهم.

ب. يدّعون بأنّ فلسطين وطنهم القوميّ، وأنّهم يرغبون في إعادة ملكهم السّابق متى أصبحوا أكثريّة في البلاد، ولو أدّى ذلك إلى تأسيسه على أنقاض العرب.

ت. أصبحوا على أسوأ حال مع العرب، وأصبح اليهوديّ لا يتنازل أن يعامل العربيّ معاملة النّدّ بالنّدّ؛ لادّعائه بأنّ العرب أقلّ مدنيّةً وحضارةً منه.

ث. أصبحوا مهانين من العرب، وأدّت غطرستهم، وكبرياؤهم إلى الاعتداء عليهم حتّى نشبت في البلاد عدّة ثوراتٍ واضطراباتٍ، أهمّها:

عدد الاضطرابات والثّورات

١. اضطرابات أبريل سنة ١٩٢٠ ابتدأت في القدس وكان اليهود المسبّبين لها.

٢. اضطرابات أوّل مايو سنة ١٩٢١، ابتدأت في يافا وكان اليهود المسبّبين لها.

٣. اضطرابات القدس في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١، ابتدأت في القدس وكان اليهود المسبّبين لها.

٤. ثمّ اضطرابات يافا في مارس سنة ١٩٢٤، ابتدأت في يافا وكان اليهود المسبّبين لها.

٥. فتنة فلسطين الكبرى التي وقعت في أغسطس سنة ١٩٢٩ في القدس،

إذ اعتـدى اليهـود عـلى الـبراق الشّريـف اعتـداءً أدّى إلى ثـورةٍ عامّـةٍ كان ضحيّتهـا قتـل ٨٧ مسـلمًا، و٤ مسـيحيّين، و١١٩ يهوديًّـا. وعـدد الجرحـى ٥٧٥ مجروحًـا مـن الطّوائـف الثّـلاث؛ وذلـك بحسـب البـلاغ الرّسـميّ الـذي أصدرتـه الحكومـة في ٣ سـبتمبر سـنة ١٩٢٩.

وقـد أرسـلت حكومـة جلالتـه آنـذاك لجنـة تحقيـقٍ برئاسـة (والـتر شـو) وسـمّيت باسـمه للبحـث في أسـباب الفتنـة؛ وتقديـم التّـواصي لحكومـة جلالتـه، وسـأفرد بابًـا خاصًّـا لهـذا الموضـوع فيـما بعـد.

وقـد صـدرت أحـكامٌ بسـبب هـذه الفتنـة عـلى ٧٩٢ عربيًّـا، حكـم عـلى ٢٠ منهـم بالإعـدام، وعـلى ٩٢ يهوديًّـا لا غـير، وحكـم عـلى واحـدٍ منهـم بالإعـدام، وهـو أحـد اليهـود الموظّفـين في قـوّة البوليـس الفلسـطينيّ واسـمه (هانكيـز) وقـد ثبـت عليـه أنّـه فتـك بعائلـةٍ عربيّـةٍ فقتلهـا بأسرهـا وهـو يرتـدي لبـاس الوظيفـة الرّسـميّة.

ولمّـا اسـتأنف العـرب أحـكام الإعـدام إلى مجلـس جلالتهـا الخـاصّ، خفضـت الأحـكام عـلى ١٧ منهـم بالسّـجن المؤبّـد، وأعـدم ثلاثـة، وأمّ اليهـود فقـد خفـض حكمـه إلى السّـجن ١٥ سـنة (ثـمّ أعفـي عنـه وخـرج مـن السّـجن مؤخـرًا).

٦. وفي ١١ أكتوبـر سـنة ١٩٣٣ أراد العـرب أن يقومـوا بتظاهـرةٍ في القـدس احتجاجًـا عـلى سياسـة الهجـرة وبيـوع الأراضي، فمنعتهـم الحكومـة

واصطـدم البوليـس والعـرب فجـرح ٣٥ مـن العـرب، و٥ مـن البوليـس، وقتـل ١٧ عربيًّـا.

٧. وفي ٢٧ أكتوبـر سـنة ١٩٣٣، أقـام العـرب تظاهـرةً في يافـا قاومتهـا الحكومـة بالقـوّة، فـأدّت إلى قتـل أكـثر مـن ٣٠ عربيًّـا، وجـرح ٢٠٠.

٨. وهـا هـي ثـورة سـنة ١٩٣٦ التـي ابتـدأ في يافـا في ١٧ نيسـان سـنة ١٩٣٦، حيـث اعتـدى فيهـا اليهـود عـلى العـرب وقتلـوا عربيّـين كانـا نائمـين في بيتهـما ثـمّ عمّـت أنحـاء فلسـطين، وتحوّلـت إلى ثـورةٍ عامّـةٍ لا يعـرف أحـدٌ مـا قـد ينجـم عنهـا، إذ إنّنـي أكتـب هـذه النّـشرة وأنـا في معتقـلي، ومـا زالـت الثّـورة منـشرةً في المـدن والقـرى وفي الطّـرق وعـلى رؤوس الجبـال.

***

ج. وقـد أصبـح اليهـود يملكـون اليـوم أكـثر مـن ٢,٠٠٠,٠٠٠ دونـم مـن الأراضي بعـد أن كانـوا لا يملكـون أكـثر مـن ٥٠ ألـف دونـم.

ح. وقـد منحتهـم الحكومـة مـشروع روتنـبرغ لتوليـد الكهربـاء، وهـو المشروع الـذي يحتكـر اسـتغلال نهـر الشّريعـة لروتنـبرغ. ثـمّ مـشروع البحـر الميّـت المشـهور. ثـمّ مـشروع الحولـة، ثـمّ أقطعتهـم كثيرًا مـن الأراضي والغابـات.

خ. وجعلـت لغتهـم العبريّـة لغـةً رسـميّةً حتّـى أصبـح في البـلاد ثـلاث لغـاتٍ رسـميّة، وهـي العربيّـة والإنجليزيّـة والعبريّـة. ولا يخفـى عـلى القـارئ

الكريـم مـا في ذلـك مـن تحمّـل نفقـاتٍ باهظـةٍ تتحمّلهـا ماليّـة الإدارة التـي تضطـر إلى تعيـين ٣ تراجمـة في كلّ دائـرةٍ مـن الدّوائـر، ومحكمـةٍ مـن المحاكـم.

د. وقـد أصبـح عـدد اليهـود اليـوم أكـثر مـن ٤٠٠,٠٠٠ بعـد أن كانـوا (٥٤) ألفًـا بسـبب تشـجيع الهجـرة اليهوديّـة.

الهجرة اليهوديّة

ومـمّا لا شـكّ فيـه أنّ مـن الـضّروريّ وضـع كشـف بيـان المهاجريـن اليهـود الذيـن دخلـوا فلسـطين منـذ تأليـف الحكومـة المدنيّـة في فلسـطين؛ أي منـذ سـنة ١٩٢٠ بـإذن مـن الحكومـة (أي عـدا الذيـن دخلوهـا خلسـةً بطريـق التّهريـب) وهـذه هـي الأرقـام أنشرهـا مأخـوذةً عـن المصـادر الرّسـميّة.

السنة	عدد اليهود المهاجرين	عهد المندوب السامي
١٩٢٠	١٠,٠٠٠ وكسور	السير هربرت صموئيل (يهودي)
١٩٢١	١٣,٠٠٠ وكسور	السير هربرت صموئيل (يهودي)
١٩٢٢	٧٥٠٠	السير هربرت صموئيل (يهودي)
١٩٢٣	٧٥٠٠	السير هربرت صموئيل (يهودي)
١٩٢٤	١٢,٥٠٠	اللورد بلومر
١٩٢٥	٣٣,٥٠٠	اللورد بلومر
١٩٢٦	١٣,٠٨١	اللورد بلومر
١٩٢٧	٢٧١٣	السير جون تشانسلور
١٩٢٨	٢١٧٨	السير جون تشانسلور
١٩٢٩	٥٢٩٤	السير جون تشانسلور
١٩٣٠	٤٩٤٤	السير جون تشانسلور
١٩٣١	٤٠٧٥	السير آرثر واكهوب
١٩٣٢	٩٥٥٣	السير آرثر واكهوب
١٩٣٣	٣٠,٣٢٧	السير آرثر واكهوب
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	السير آرثر واكهوب
١٩٣٥	٦١٨٥٤	السير آرثر واكهوب
المجموع	٢٦٠,٣٣٣	

وهـذه الأرقـام تعنـي المهاجريـن الذيـن تقـول الحكومـة إنّهـم دخلـوا إلى البـلاد بطريقـةٍ مشروعـةٍ، وقـد تبـيّن أن هنالـك (مـا عـدا هـؤلاء) عـددًا كبـيرًا مـن المهاجريـن اليهـود الذيـن دخلـوا البـلاد بطريقـةٍ غـير مشروعـةٍ، وعـدا السّـيّاح الذيـن دخلـوا البـلاد وظلّـوا فيهـا بصـورةٍ غـير مشروعـةٍ، ولم تتمكّـن السّـلطة مـن الاهتـداء إليهـم، بـل ظلّـوا في البـلاد حتّـى الآن.

وقـد اعـترف فخامـة المنـدوب السّـامي بالمهاجريـن الذيـن يدخلـون البـلاد بصـورةٍ غـير مشروعـةٍ، ووعـد سـنة ١٩٣٤ أن يعمـل عـلى إخراجهـم، ولكـن؟

ويقـدّر عـدد المهاجريـن الذيـن دخلـوا البـلاد بصـورةٍ غـير مشروعـةٍ بمـا لا يقـلّ عـن (٥٠,٠٠٠) مهاجـر .

وفيـما يـلي أنـشر بيانًـا عـن عـدد المهاجريـن الذيـن دخلـوا فلسـطين بطريقـةٍ غـير مشروعـةٍ كـما وردت في إحصـاءات الحكومـة الرّسـميّة منـذ عـام ١٩٢٦، وحتّـى ١٩٣٥، وباعـترافٍ منهـا، إذ إنّ الذيـن دخلـوا قبـل سـنة ١٩٢٦ غـير معلـوم.

السّنين	عدد المهاجرين
١٩٢٦	غير معلوم
١٩٢٧	١٢٠٠
١٩٢٨	غير معلوم
١٩٢٩	١١٩٤
١٩٣٠	٦٩٥
١٩٣١	٩٣٧
١٩٣٢	٣٧٣٠
١٩٣٣	١٠٣٧٦
١٩٣٤	٤٧٤٧
١٩٣٥	٤٦١٨
المجموع	٢٧٥١٧

ويلاحظ القارئ كيف أنّ نسبة عدد الذين دخلوا فلسطين بصورةٍ غير مشروعةٍ ابتدأت في الازدياد أيضًا منذ سنة ١٩٣١؛ أي منذ أن تولّى السّير آرثر واكهوب الحكم في البلاد؛ ولعلّ السّبب في هذا الازدياد طمع اليهود بحلم فخامته، واعتقادهم التّامّ بسياسته الصّهيونيّة واعتمادهم على عطفه عليهم.

وممّا يجدر ذكره هنا، وملاحظته بصورةٍ خاصّةٍ أنّ فخامة المندوب السّامي الحالي السّير آرثر واكهوب قد أدخل وحده في أربع سنواتٍ، أي منذ سنة ١٩٣٢-١٩٣٥ (١٤٤,٠٩٣) يهوديًّا (بصورةٍ مشروعةٍ ما عدا الذين دخلوها بصورةٍ غير مشروعةٍ كما سبق ذكره) مع أنّ المندوبين السّاميين السّابقين، وهم السير هربرت صموئيل، واللور بلومر، والسّير جون تشانسلور قد سمحوا في ١٢ سنةً أي منذ سنة ١٩٢٠-١٩٣١ بإدخال (١١٦,٢٤٠) مهاجرًا.

وبعبارةٍ أخرى، إنّ فخامة المندوب السّامي الحالي قد أدخل إلى فلسطين من اليهود في سنةٍ واحدةٍ وهي سنة ١٩٣٥ (٦١,٨٥٤) مهاجرًا من اليهود يزيد على عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ أن أخرجوا منها قبل ألفي سنة حتّى الاحتلال الإنجليزي، إذ كان عددهم حين انتهاء الحرب العامّة (٥٤) ألفًا.

أفبعد هذا يلام العرب لأنّهم باتوا لا يثقون بسياسة المندوب السّامي الحالي، ولا يصدّقون بادّعائه أنّه صديق العرب وصديق الفلاح، أو هل يلامون إذا خافوا على مستقبلهم واعتقدوا أنّ سياسة فخامته بالهجرة ستؤدّي حتمًا إلى جعل اليهود أكثريّةً، والعرب أقليّةً في البلاد، وبهذا تكون حكومة جلالته قد خالفت نصّ وعد بلفور نفسه، الذي اشترط «عدم إلحاق الضّرر بالحقوق المدنيّة والدّينيّة للطّوائف غير اليهوديّة الموجودة في فلسطين».

وأيّ ضررٍ أفظع من جعل أكثريّة صاحبة البلاد أقليّة، وجلب شعبٍ آخر غريبٍ عن البلاد وإحلاله بها بالقوّة؟

وأيّ ضميرٍ حيّ يلوم العرب إذا قاموا قومةً واحدةً يطالبون بتوقيف الهجرة، وتشكيل حكومةٍ وطنيّةٍ يكون لها الحقّ في أمر الهجرة ومراقبتها، ويقسمون أنّهم لن يوقفوا الثّورة قبل توقيف الهجرة توقيفًا تامًّا؟

ثمّ كيف يرجى من العرب أن يثقوا بسياسة الحكومة في لندن بعد أن تبيّن لهم أنّها تشجّع المندوب السّامي وتوافق على سياسته، مع

أنّ الواجب عليها كمنتدبةٍ أن تراعي حقوق العرب، ومصلحة بلادهم حتّى دون أن يطلب العرب منهم ذلك؟

لجان التّحقيق وتقاريرها

«كلّها ظلّت حبرًا على ورق»

قد يقول البعض إنّ إرسال لجنةٍ ملكيّةٍ إلى فلسطين فرصةٌ للعرب تمكّنهم من درس قضيّتهم ورفع تقريرٍ بها للحكومة، ولا يجب على العرب رفض ذلك.

وقد يكون لمثل هذا القول شيءٌ من الاعتبار لو لم يسبق للحكومة أن أرسلت لجانًا عديدةً وخبراء إلى فلسطين، فدرسوا الحالة، ووقفوا على شكاوي العرب، وقدّموا تقارير وتواصي جاءت كلّها لمصلحة العرب، ولكنّ الحكومة لم تنفّذ أيّ قرارٍ أو أيّة توصيةٍ رفعت إليها حتّى الآن، ممّا جعل العرب يعتقدون أنّ لا فائدة من أيّة لجنةٍ أخرى، سواء أكانت ملكيّةً أم برلمانيّةً، وأنّ العرب أخذوا يعتقدون أيضًا أنّ اقتراح إرسال لجنةٍ ملكيّةٍ ليس بأكثر من علاجٍ مخدّرٍ لتهدئة الحالة، والعودة إلى سياسة الحكومة الصّهيونيّة المعيّنة كما في السّابق.

والغريب أنّ الحكومة لا تكتفي بعدم تنفيذ تواصي اللّجان والخبراء فحسب، بل إنّها تعمد وتعمل على ما يخالف تلك التّقارير والتّواصي ممّا سأشرحه فيما بعد.

وكلّ ذلك برهن للعرب على أنّ لا فائدة ترجى من اللّجان مهما كان نوعها، وأنّ فلسطين يجب أن تظلّ ثائرةً حتّى تبيد وتموت بشرفٍ، أو أنْ تجاب مطاليبها العادلة كاملةً.

وعلى ذكر هذه اللّجان، أنشر هنا أهمّ ما يجب أنْ يطّلع عليه المنصفون الذين يستعملون عقولهم وضمائرهم دون عواطفهم في الحكم.

ومن الغريب أنّ حكومة جلالته لا تفكّر في حلّ المشكلة الفلسطينيّة وإرسال اللّجان للبحث والتّدقيق إلّا إذا قامت في البلاد اضطراباتٌ وثوراتٌ، وأمّا أن تفكّر الحكومة من نفسها، أو بناءً على المفاوضات التي كانت تدور بينها وبين الشّعب العربيّ بوساطة لجانه التّنفيذيّة ووفوده التي أرسلت إلى لندن عدّة مرّات، فهذا امرٌ لم تعوّدنا الحكومة عليه، ولم تحلم به.

وبهذا فسيرى القارئ أنّ اللجان لم ترسل إلى فلسطين إلّا بعد إهراق الدّماء، وإتلاف الأنفس والخسائر في الأموال والأرواح، ونموّ روح العداء بين العرب والإنجليز، ولست أدري ما هو سرّ السّياسة العليا في ذلك؟

١. تقرير لجنة توماس هايكرافت

سبق أن ذكرت عن الثّورات والاضطرابات التي حصلت في فلسطين، وقلت إنّ اضطراباتٍ وقعت في يافا في أوّل مايو سنة ١٩٢١، حيث اعتدى اليهود أثناء احتفالهم بعيد العمّال على عربيٍّ، فنصر العرب

أخاهـم واشـتبكوا مـع اليهـود، فـدار قتـالٌ في الشّـوارع أسـفر عـن سـقوط ٣٠ قتيـلًا مـن اليهـود، و١٠ مـن العـرب، وجـرح ١٤٣ يهوديًّـا، و٢٧ عربيًّـا.

وعـلى إثـر ذلـك ألّفـت الحكومـة لجنـةً للتّحقيـق في أسـباب الثّـورة برئاسـة السّـير تومـاس هايكرافـت (وكان قـاضي القضـاة في فلسـطين وقتئـذٍ) فقامـت اللّجنـة بتحقيـقٍ دقيـقٍ وضعـت في ختامـه تقريـرًا مفصّـلًا عـن أسـباب الثّـورة وبواعثهـا أكّـدت فيـه أنّ سياسـة الوطـن القومـيّ اليهـوديّ السّـبب الأسـاسيّ للاضطرابـات، وهـاك بعـض مـا جـاء في هـذا التّقريـر:

«وجدنـا بعـد البحـث أنّ هنالـك سـببًا أوّليًـا أحـدث هـذه المشـاغبات، غـير أنّـه ليـس كافيًـا لإثـارة شـغبٍ عـامّ، بـل قـد يثـير شـغبًا وقتيًّـا حاصـلًا لا يتعـدّى أكـثر مـن شـارعٍ واحـدٍ وعـددٍ محـدودٍ مـن الأشـخاص وكان بإمـكان شرطـة يافـا أن تمنعـه فـورًا، وهـو الاصطـدام، الـذي حصـل أثنـاء التّظاهـرة التـي قـام بهـا حـزب العـمال الاشـتراكيين مـع موكـب حـزب العـمّال اليهـوديّ البولشـفيك.

أمّـا الشّـغب الحقيقـيّ الـذي نبحـث عنـه فليـس شـغبًا اعتياديًّـا؛ لأنّـه دام عـدّة أيّـام. وهـو يقـع كلّـما تقابلـت جماعـاتٌ مـن المسـلمين مـع جماعـاتٍ مـن اليهـود، وقـد ازداد يومًـا بعـد يـومٍ، إلى أن عـمّ قضـاء يافـا بأجمعـه، وهوجمـت المسـتعمرات اليهوديّـة القريبـة مـن يافـا بشـدّةٍ زائـدةٍ، ولم يكـن لسـكّان هـذه المسـتعمرات سـابق علاقـةٍ بالعـمّال الاشـتراكيين البلشـفيك ولا صلـة لهـم بهـم غـير أنّ مظاهـرة البلشـفيك كانـت بالحقيقـة الـشّرارة

التـي أضرمـت نـيران الثّـورة بـين العـرب واليهـود، فقامـوا بعدهـا يطالبـون بالأخـذ بالثّـأر، بعضهـم مـن بعـض»

«وروى لنـا بعـض اليهـود الذيـن شـاهدوا تلـك الثّـورة عـن كثـبٍ أنّـه لا توجـد مسـألة عـداوةٍ بـين اليهـود والعـرب، بـل جـلّ مـا هنالـك أنّ هـذه الحركـة العدائيّـة لليهـود دبّـرت مـن قبـل أشـخاصٍ يريـدون أن يكيـدوا المكايـد للبريطانيّـين، وأن يخلـوا بالنّظـام والأمـن لأمـرٍ في النّفـس. وسـعوا أن يقنعونـا بـأنّ منشـأ كلّ اختـلالٍ يقـع في البـلاد، يعـود إلى الدّعايـة العدائيّـة التـي يبثّهـا هـؤلاء الأشـخاص الذيـن يأسـفون كثـيرًا لـزوال الحكـم الـتّركيّ»

«وصرّح لنـا بعـض هـؤلاء اليهـود أنّ العـرب يتظاهـرون بالعـداء للصّهيونيّـين ولليهـود، ويضمـون العـداء للبريطانيّـين، وقـد اتّخـذوا إظهـار هـذا العـداء آلـةً للقضـاء عـلى الانتـداب البريطـانيّ»

«وثبـت لنـا بعـد البحـث الدّقيـق عـدم صحّـة هـذه الأقـوال. إلّا أنّنـا لا ننكـر أنّـه قـام بذهـن بعـض الأشـخاص لأسـبابٍ عديـدةٍ، أنّـه بإمكانهـم أن يسـتفيدوا مـن الوجهـة السّياسـيّة مـن إثـارة الفـتن. ولا شـكّ أنّ العـداء لليهـود كان متأصّـلًا في نفـوس جميـع الوطنيّـين بصـورةٍ لا تقبـل الجـدل، وقـد ظهـر لنـا أنّ الوطنيّـين ينفـرون مـن الحكومـة لاتّباعهـا سياسـة إنشـاء وطـنٍ قومـيٍّ لليهـود في فلسـطين. وقـد أسـاء العـرب فهـم كنـه السّياسـة المتّبعـة هنالـك، كـما أسـاء المدافعـون عـن هـذه السّياسـة في دفاعهـم عنهـا وفي تفسـيرهم إيّاهـا. وانتـشر الاعتقـاد في البـلاد مـن أوّلهـا إلى آخرهـا بـأنّ الحكومـة عرضـة لضغـط الصّهيونيـين عليهـا؛ وهـي لذلـك تتحـزّب لليهـود

وتساعدهم في جميع أعمالهم ومقاصدهم بالرّغم من كونهم أقليّةً قليلةً»

«وقد أكّد لنا الكثيرون وتحقّقنا بأنفسنا، أنّه لولا وجود القضيّة اليهوديّة في فلسطين لما لاقت الحكومة أقلّ صعوبةٍ في إدارة الشّؤون المحليّة، ونعتقد أنّ كره العرب للبريطانيّين نشأ عن مساعدة الحكومة للسّياسة الصّهيونيّة»

«ولو ظلّ اليهود أقليّةً كما كانوا أيّام التّرك، وحافظوا على أدبهم واعتدالهم لما عكّر صفو عيشهم أحدٌ، ولكنّ العرب لمّا رأوْا أنّ اليهود أصبحوا أصحاب الكلمة النّافذة عند الحكومة نقموا عليها، وأضمروا لها الشّرّ، وباتوا ينتظرون أوّل حركةٍ تبدر منهم ليهيّجوا الرّأي العامّ عليهم»

«إنّ المظالم التي يشكو منها العرب، والتي كان لها دخلٌ عظيمٌ في المشاغبات، هي كما يلي:

١. لأنّ بريطانيا العظمى أسّست الحكومة الفلسطينيّة بحسب رغائب الصّهيونيّين واتّبعت سياسة إنشاء الوطن القوميّ، ولم ترع منافع سكّان فلسطين الأصليّين.

٢. لأنّ الحكومة الفلسطينيّة استعانت بصورةٍ رسميّةٍ تأييدًا لهذه السّياسة بلجنةٍ صهيونيّةٍ تساعدها في أعمالها، فما كان من هذه اللّجنة

إلّا أنّها ألّفت حكومةً ثانيةً في قلب الحكومة الفلسطينيّة وأخذت تعنى بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيّين.

٣. لأنّ عدد الموظّفين اليهود أكثر بالنّسبة إلى عدد نفوسهم.

٤. لأنّ برنامج الصّهيونيّين يقول بلزوم إغراق فلسطين بأناسٍ أقدر وأمهر من العرب في تعاطي التّجارة والصّناعة؛ قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من أيدي أبنائها.

٥. لأنّ قدوم المهاجرين خطرٌ على أهل البلاد، وعلى اقتصادها؛ ولأنّ المهاجرين يزاحمون الوطنيّين في جميع أعمالهم.

٦. لأنّ المهاجرين اليهود أساؤوا إلى السّكّان العرب بكبريائهم وحملوهم على بغضهم والتّحزّب عليهم.

٧. لأنّ نفرًا من المهاجرين البلشفيك دخلوا إلى فلسطين وأخذوا يزرعون بذور الشّقاق ويبثّون روح البولشفيكيّة في طول البلاد وعرضها؛ وذلك لعدم اتّخاذ الحكومة الاحتياطات اللّازمة».

وبعد أن ذكر هذا التّقرير أشياء أخرى توضّح شكايات العرب لتحزّب الحكومة في توظيف اليهود في دوائرها أكثر بكثير من العرب مع أنّهم أقليّةٌ في البلاد، انتقل إلى مسألة الهجرة فقال:

«ولاقت الهجرة اليهوديّة اعتراضاتٍ اقتصاديّةً شتّى من قبل العمّال وأصحاب الصّنائع، والحقّ يقال إنّه لو كان المهاجرون يوزّعون حين وصولهم على المستعمرات اليهوديّة الزّراعيّة لما أثّر مجيئهم على طبقة

العـمّال في يافـا وسـائر فلسـطين. ولا يخفـى أنّ مجـيء المهاجريـن بكـثرةٍ إلى أيّـة بـلادٍ كانـت واشـتغالهم بالأشـغال العامّـة، ومزاحمتهـم لأهـالي المديـن، تثـير شـعور القلـق في صـدور السّـكّان الوطنيّـين، ولا سـبيل إلى إفهـام العـرب أنّ اليهـود ليسـوا غربـاء عـن البـلاد، وأنّهـم يعـودون إلى وطنهـم القديـم؛ لأنّ العـرب يعتقـدون أنّ هـذه النّظريّـة هـي نظريّـة الصّهيونيّـين ويقولـون عـن الصّهيونيّـين أنّهـم أنـاسٌ مـن الـرّوس والبولونيّـين والبولشـفيك جـاؤوا ليزاحمـوا سـكّان هـذه البـلاد وينتزعـوا اللّقمـة مـن أفواههـم».

«وتنحـصر أهـمّ انتقـادات العـرب في الهجـرة اليهوديّـة مـن الوجهـة السّياسـيّة، وخلاصـة هـذه الانتقـادات هـي أنّـه بسـبب السّـماح لليهـود بالهجـرة إلى فلسـطين بكـثرةٍ، سـتصبح فلسـطين مملكـةً يهوديّـةً»

«ولم تعـر لجنتنـا أذنًـا صاغيـةً، ولا اهتمّـت لمثـل هـذه التّخوّفـات، ولا علمـت مقدارهـا مـن الصّحّـة عنـد الصّهيونيّـين قبلـما تقابلـت وتباحثـت مـع الدّكتـور «ايـدر» الرّئيـس العامـل للّجنـة الصّهيونيّـة الـذي كان بالنّسـبة إلى غـيره مـن الذيـن قابلناهـم مـن اليهـود أكثرهـم اعتـدالًا، ولا يرغـب في نـشر أفـكارٍ تهيـج العـرب، وقـد أنـارت شـهادة الدّكتـور ايـدر هـذه وإيضاحاتـه الطّريـق أمـام لجنتنـا وأوضحـت لهـا بعـض المسـائل التـي كانـت غامضـةً عليهـا»

«ولمّـا سـئل الدّكتـور «ايـدر» عـن بعـض المسـائل المهمّـة، أجـاب عنهـا بحريّـةٍ زائـدةٍ، وأظهـر أمـاني الصّهيونيّـين بجـراءةٍ نـادرةٍ، ولم يقـم وزنًـا

للتّفسير الذي فسّر به المندوب السّامي وأمين سرّ الحكومة معنى الوطن القوميّ اليهوديّ.

قال الدّكتور (ايدر)

١. لا يمكن إلّا إيجاد وطنٍ قوميّ واحدٍ في فلسطين، وهو الوطن القوميّ اليهوديّ.

٢. لا يمكن المساواة بين العرب واليهود، بل يجب أن يتغلّب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم.

٣. أبى أن يعترف أو يقبل (بعبارة) «أن يكون لليهود سلطة أو سلطان قومي» ووضع عنها (عبارة) «أن يكون لليهود حقّ التّسلّط والتّغلّب»

«ولا يخفى أنّ الدّكتور (ايدر) وهو رئيسٌ عاملٌ للجنة الصّهيونيّة، يحيط بأفكار الصّهيونيّين واعتقاداتهم الرّسميّة من جميع وجوهها؛ لذلك تعتبر تصريحاته ذات شأنٍ عظيمٍ؛ لأنّه لا توجد فيها محاوراتٌ أو مغالطاتٌ يقصد منها التّمويه.

وقد قال أيضًا بصريح العبارة: يجب أن يسمح لليهود لا للعرب بحمل السّلاح، وأكّد أنّ تسليح اليهود يحسّن العلاقات بينهم وبين العرب.

وقال أيضًا: يجب أن يسمح للهيئة الصّهيونيّة ان تعترض على تعيينات الحكومة، وأن تقدّم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السّامي، فتنتخب الحكومة واحدًا منهم»

ثـمّ يقـول تقريـر (هايكرافـت) الجملـة التّاليـة بعـد أن أورد أقـوال الدكتـور ايدر:

«نحـن لا نفـسّر أفـكاره (أي أفـكار ايـدر) لأنّ ذلـك ليـس مـن شـأننا، ولكـن يهمّنـا مـن هـذا التّقريـر، أن نبـيّن للملأ أجمـع أنّ الرّئيـس العامـل للجنـة الصّهيونيّـة يطلـب باسـم اليهـود بعـض المطالـب والحقـوق التـي هـي في الحقيقــة أســاس الاضطرابــات الحــاضرة، ويخالــف روح السّياســية التــي صرّح بهـا المنـدوب السّـامي في فلسـطين، وصرّح بهـا أيضًـا السّـكرتير العـامّ لحكومـة فلسـطين.

ويتّضـح مـن هـذه التّفصيـلات سـبب سـوء التّفاهـم الحاصـل بـين العـرب واليهـود، كـما يتّضـح سـبب اتّهـام العـرب لحكومـة فلسـطين أنّهـا حكومـةٌ صهيونيّـةٌ، وسـبب اتّهـام الدّكتـور (ايـدر) لهـا بأنّهـا حكومـةٌ عربيّـةٌ.

الخلاصة

ويكفـي كلّ عاقـلٍ ذي ضمـيرٍ حـيّ أن يقـرأ تقريـر لجنـة (السّـير تومـاس هايكرافـت) هـذا، ويطّلـع عـلى أقـوال اليهـود، ورغائبهـم وتمنّياتهـم التـي ذكروهـا أمـام هـذه اللّجنـة؛ ليخـرج بالنّتائـج الآتيـة:

١. اليهود معتدون.

٢. العـرب عـلى حقٍّ في تخوّفهم من سياسـة الوطن القوميّ اليهوديّ.

٣. الحكومـة كانـت ومـا زالـت تعامـل اليهـود معاملـةً خاصّـةً تميّزهـم بهـا عـن العـرب.

٤. إنّ سياسة الوطن القوميّ غير ممكنٍ تطبيقها دون إلحاق إجحافٍ في حقوق العرب.

مع هذا

وممّا يؤسف له، أنّ الحكومة الإنجليزيّة على الرّغم من وقوفها على هذه الحقائق وتأكّدها من غطرسة اليهود، وخطأ السّياسة الصّهيونيّة، وعلى الرّغم من التّواصي التي قدّمتها هذه اللّجنة إلى الحكومة فإنّها بدلًا من أن تحسّن سياستها، وتوقف اليهود عند حدّهم، عادت تعاضد الصّهيونيّة وتشجّع الهجرة اليهوديّة، وتحول دون تحقيق أماني العرب القوميّة، ممّا دعا العرب إلى اليأس والاعتقاد بأنّ هنالك سياسةً معيّنةً يقصد منها الغدر بالعرب، وإبادتهم، وتشييد دعائم الوطن القوميّ اليهوديّ على أنقاضهم.

٢. تقرير لجنة شو

رقم Cmd.٣٥٣٠

وقد سبق أن ذكرت أنّه في شهر أغسطس سنة ١٩٢٩ اتّقدت فتنةٌ كبيرةٌ من أعظم الفتن التي نشبت في فلسطين فعمّت معظم مدنها وقراها، وقد كان اليهود موقديها، إذ تجمهر عددٌ كبيرٌ منهم في ١٥ أغسطس سنة ٩٢٩ (وهو يوم عيد خراب الهيكل عندهم) وساروا في تظاهرةٍ كبيرةٍ مخترقين الشّوارع، حيث وصلوا إلى (البراق) وحملوا الأعلام الصّهيونيّة ووضعوها على هذا المكان المقدّس عند المسلمين،

وأخـذ خطباؤهـم يخطبـون خطبًـا حماسـيّةً حاضّـين بلـزوم امتـلاك الـبراق وانتزاعـه مـن المسـلمين.

وفي ١٧ أغسـطس سـنة ١٩٢٩ أقـام اليهـود حفلـة ألعـابٍ رياضيّـةً أفلتـت خلالهـا كـرة القـدم، ودخلـت في حقـلٍ لفـلّاحٍ عـربيٍّ، فلحـق اللّاعبـون بالكـرة ودخلـوا حقـل الفـلّاح وأتلفـوا الـزّرع، فلـمّا انتهرهـم اعتـدوا عليـه وضربـوه، فانتـصر لـه جيرانـه العـرب، فتراشـقوا بالحجـارة وحصـل النّـزاع وعمّـت الفتنـة عـلى إثـر ذلـك جميـع المـدن والقـرى.

وقـد اتّهـم اليهـود العـرب آنـذاك بأنّهـم موقدوهـا، فأرسـلت الحكومـة لجنـةً برلمانيّـةً برئاسـة السّـير والـتر شـو (Walter Shaw) وعضويّـة ثلاثـة أعضـاء كلّ منهـم يمثّـل حزبًـا سياسـيًّا مـن أحـزاب البرلمـان الثّلاثـة.

وكانـت مهمّة هذه اللّجنة هي:

«التّحقيـق مـن الأسـباب المبـاشرة التـي أدّت إلى الاضطرابـات الأخـيرة في فلسـطين، ووضـع تـواصي بشـأن التّدابـير الواجـب اتّخاذهـا لمنـع تكرارهـا» وهـذا هـو النّـصّ بالإنجليزيّـة:

«To enquire into the immediate causes which led to the outbreak and to make recommendation as to the steps necessary to avoid a recurrence»

وقد ابتدأت هذه اللّجنة أعمالها في فلسطين في شهر أكتوبر سنة ٩٢٩ حتّى شهر ديسمبر ٩٢٩، وقدّمت تقريرها إلى البرلمان الإنجليزيّ في شهر مارس سنة ١٩٣٠ تحت رقم Cmd.٣٥٣٠

ولو أردنا أن نبحث في تقرير لجنة شو بكامله، ونبحث في التّدقيقات والأبحاث التي قامت بها هذه اللّجنة لاحتجنا إلى مجلّدٍ لا يقلّ عن ٣٠٠ صفحة، ولكنّنا نكتفي بنشر أهمّ ما جاء في هذا التّقرير؛ ليعرف كلّ ذي ضميرٍ حيّ الأسباب التي دعت العرب اليوم إلى عدم الإيمان بفكرة اللّجنة الملكيّة، ولا أيّة لجنةٍ أخرى بعد أن رأوْا أنّ تقارير لجنة شو وتواصيها ظلّت حبرًا على ورقٍ، ولم يعمل بها، بل على الرّغم من هذه التّواصي، قامت الحكومة وعملت ما يناقض هذه التّواصي ويضرّ بمصالح العرب، وإليك التّفصيل:

(الهجرة اليهوديّة)

أوّلًا: ما ورد في التّقرير عن المهاجرة اليهوديّة في الفصل السّابع من التّقرير:

أ. أمّا ما يتعلّق بالهجرة، فأعضاء اللّجنة يرون أنّ ولاة الأمور اليهود، حادوا عن التّعليمات والمبادئ التي وضعت في سنة ١٩٢٢، والّتي تعلمها الجمعيّة الصّهيونيّة.

وإنّ مزاعم الصّهيونيّين ودعاويهم أنشأت في نفوس العرب خوفًا من ضياع أسباب معيشتهم واستعبادهم استعبادًا سياسيًّا.

ب. أمّا من جهة العرب، فقد أخبرنا شهودهم الواحد بعد الآخر، وكثيرون منهم من ذوي الخبرة والنّفوذ بينهم، وكانوا يعربون بدون شكٍّ عن آرائهم، عن ازدياد المخاوف النّاجمة عن الاعتقاد بأنّ سياسة الصّهيونيّين بشأن الأراضي والمهاجرة لا بدّ وأن ينجم عنها إخضاع العرب التّامّ كشعبٍ، وإخراجهم من بلادهم، وأنّ إدخال اليهود حسب المعدّل المطلوب ينجم عنه في الجهات غير الرّيفيّة إحلال اليهود محلّ العرب، وإيجاد بطالةٍ كبيرةٍ لا مفرّ منها.

ت. ويظهر لنا أنّه من الواضح أنّ موقف العرب، النّاجم عن اقتران السّخط بالخوف اقترانًا خطيرًا، قد يكون سببًا لاضطراباتٍ مستقبليّةٍ.

ث. وقد أرادت لجنة شو أن تبحث في صكّ الانتداب بما يتعلّق بالمهاجرة، وتشرح بعض المواد، فتناولت المادّة السّادسة من صكّ الانتداب، وبعد شرحها استندت إلى التّفسير الوارد في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) الذي فسّر هذه المادّة (أي السّادسة من صكّ الانتداب) حيث جاء في الكتاب الأبيض ما يلي:

«وتنفيذًا لهذه السّياسة (أي سياسة إنشاء وطن قوميٍّ لليهود في فلسطين) من الضّروريّ أن تتمكّن الطّائفة اليهوديّة في فلسطين من زيادة عدد أفرادهم بوساطة المهاجرة، ولا يجوز أن تكون هذه المهاجرة كبيرةً بحيث تزيد على مقدرة البلاد الاقتصاديّة عندئذٍ؛ لاستيعاب مهاجرين جدد، ومن الضّروريّ ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئًا على أهالي فلسطين»

وعلى الرّغم من هذا التّفسير الصّريح الوارد في الكتاب الأبيض، فقد يستغرب القارئ أن يعلم أنّ أكثر اليهود تطرّفًا (الادون جابوتنسكي) الذي أدّى شهادته أمام لجنة شو خارج فلسطين، قال فيما يتعلّق بالمهاجرة ما يلي: (راجع الفصل السّابع في تقرير لجنة شو)

«إنّني أنظر إلى فلسطين بأنّها البلاد التي يمكن إدخال كثيرين من هؤلاء اليهود المضطهدين إليها، والحلّ الذي أريده وأصحابي (أي رجال حزبه؛ حزب الصّهيونيّين الإصلاحيّين) لهذه المشكلة هو إدخال مهاجرين يهود إلى فلسطين بمعدّل ٣٠ ألفًا في السّنة لمدّة السّتين سنة المقبلة ...»

فإذا كان جابوتنسكي المتطرّف يطلب إدخال ٣٠ ألف يهودي في السّنة إلى فلسطين، ويقوم فخامة المندوب السّامي فيدخل في سنةٍ واحدةٍ ما يقرب من ٦٢ ألف يهوديّ في عام ١٩٣٥، كما ذكرنا فيما سبق، استطاع القارئ أن يدرك قيمة مخاوف العرب على بلادهم، وأنّهم على حقٍّ في قيامهم بالدّفاع عن بلادهم خشية أن يصبحوا أقليّةً فيها.

(الدّولة اليهوديّة)

ج. وعلى ذكر جابوتنسكي أرغب أن أسجّل في ندائي هذا جملةً قالها جابوتنسكي المذكور أمام لجنة شو ونشرت في تقريرها (راجع الفصل السّابع) أعرب فيها عمّا يضمره اليهود للعرب في بلادهم، ويكفي نشر هذه الجملة ليحكم كلّ ذي ضميرٍ حيّ على مبلغ أطماع اليهود الذين يرون عطفًا على قضيّتهم غير العادلة من بعض الدّول والأمم المتمدّنة.

ح. وما دمت قد ذكرت شيئًا من نيّات الحزب اليهوديّ المتطرّف على لسان زعيمه جاوبتنسكي فإنّه من اللّازم أن أذكر أيضًا بعض أقوال زعماء الصّهيونيّين المعتدلين لأثبت أنّ اليهود لا يقصدون من القدوم إلى فلسطين إلّا إيجاد أكثريّة فيها، بحيث يصبح العرب أقليّةً، والحكومة وإدارة البلاد بيد اليهود، والعرب يغدون مرغمين إمّا على ترك البلاد والهجرة منها، وإمّا على الخضوع لحكم اليهود، بعد أن كان العرب سادة البلاد، ودخلوا في الحرب مع إنجلترا واثقين منها، ومعتمدين على شرفها في تحقيق أمانيهم الوطنيّة الاستقلاليّة.

فقد ورد في تقرير لجنة شو في الفصل السّابع ما صرّح به المستر (ساكر) وهو من كبار زعماء اليهود، وكان رئيسًا للجمعيّة الصّهيونيّة، ومن كبار محاميها، وله مركزٌ سامٍ في الأوساط السّياسيّة الصّهيونيّة، ويمثّل الطّبقة المعتدلة منهم.

فقد قال أمام لجنة (شو) ما يلي بالحرف الواحد:

«إنّي أقول إنّ الذي يهمّنا هو إنشاء الوطن القوميّ للشّعب اليهوديّ، وأن تكون هنالك كما ذكرت سابقًا، مهاجرةٌ غير مقيّدةٍ بأيّة قيودٍ اصطناعيّةٍ، وأن نتمكّن كشعبٍ يهوديٍّ من بذل كلّ جهودنا كي نجعل ما أمكن من هذه البلاد (فلسطين) بحيث يتمكّن اليهود من القدوم إليها ومن إنشاء حضارتهم فيها، ونحن نأمل بل نطلب من الحكومة أن تقوم بقسطها بموجب صكّ الانتداب في تسهيل ذلك العمل، ومن المحتمل، بل أقول صراحةً، إنّنا نأمل أن يسفر هذا التّدرّج الطّبيعيّ

عـن إيجـاد أكثريّـةٍ يهوديّـةٍ في البـلاد».

ملاحظة:

جـاء في تقريـر لجنـة شـو أنّـه إذا أجيـب طلـب اليهـود وسـمح بإدخـال ٢٥ ألـف مهاجـر يهـوديّ لفلسـطين في السّـنة، فـإنّ اليهـود يصبحـون أكثريّـةً في سـنة ١٩٤٨، فمتـى يصبـح اليهـود أكثريّـةً في البـلاد إذا كان المنـدوب السّـامي الحـاليّ أدخـل في أربـع سـنواتٍ فقـط مـا يزيـد عـن (١٤٤) ألـف يهـوديّ، أي بمعـدّل مـا يقـارب ٣٦ ألـف يهـوديّ في السّـنة الواحـدة؟

ثـمّ قـال المسـتر (سـاكر) جوابًـا عـلى أسـئلةٍ طرحتهـا عليـه لجنـة شـو بشـأن تنظيـم الهجـرة مـا يـلي:

«إنّـه يعتقـد بـأنّ تنظيـم الهجـرة وتحديدهـا، إنّمـا يجـب أن يكـون عـلى وجـه الحـصر مـن شـأن حكومـة فلسـطين واليهـود وحدهـم»

ومـن الواضـح أنّ المسـتر (سـاكر) يريـد أن يقـول إنّـه يجـب ألّا يكـون لأهـل البـلاد الحقيقيّـين أيّ حـقٍّ في تنظيـم الهجـرة أو مراقبتهـا.

وأذكـر أنّ الحكومـة عندمـا عرضـت عـلى أهـالي فلسـطين العـرب مجلسًـا تشريعيًّـا في سـنة ١٩٢٢، رفـض العـرب هـذا المـشروع؛ لأنّـه جـاء خاليًـا مـن صلاحيـة تنظيـم الهجـرة؛ فلهـذا إنّ الوفـد العـربيّ الـذي كان في لنـدن في تلـك السّـنة ذكـر في جوابـه عـلى بيـان الخطّـة السّياسـيّة التـي أصدرتهـا حكومـة جلالتـه بشـأن اقـتراح لجنـةٍ مخصوصـةٍ مـن المجلـس التّشريعـيّ لمعالجـة الهجـرة مـا يـلي:

«بما أنّ الهجرة عنصرٌ غريبٌ إلى أيّ بلادٍ كانت تؤثّر في أهالي تلك البلاد الوطنيّين؛ سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، فإنّه من العدل والإنصاف أن يكون للأهالي الذين يتأثّرون من هذه الهجرة القول الفصل في هذا الأمر.

إنّ اللّجنة المقترح إنشاؤها أعلاه لا تعطي أهالي فلسطين حقّ الإشراف على المهاجرة، وليست صلاحيّتها إلا استشاريّة، من حيث نرى أنّ المادّة السّادسة من صكّ الانتداب قد خوّلت الوكالة اليهوديّة؛ أي الجمعيّة الصّهيونيّة - وهي هيئةٌ أجنبيّةٌ - صلاحيّاتٍ أوسع ممّا خوّلت أهالي البلاد الأصليّين، وليس هنالك ما يصون مصالح الأهالي العرب إزاء أخطار الهجرة سوى إنشاء حكومةٍ وطنيّةٍ نيابيّةٍ، تشرف الإشراف التّام على المهاجرة»

خ. وقد يرغب القارئ أن يعرف كيف أنّ العرب محرومون من حقّ مراقبة الهجرة، وكيف أنّ هذا الأمر منوطٌ بالحكومة واليهود فقط، دون اعتبار أهل البلاد. وخير سبيلٍ إلى بيان هذا أن أذكر لهم ما نشرتْه لجنة شو (في الفصل السّابع) من الأصول المتّبعة في إدخال اليهود إلى فلسطين، قالت لجنة شو:

١. تتقدّم اللّجنة التّنفيذيّة الصّهيونيّة مرّتين في السّنة إلى حكومة فلسطين طالبةً منها إصدار شهاداتٍ تمكّن عججًا معيّنًا من المهاجرين الجدد من دخول البلاد.

٢. يدقّق رئيس المهاجرة في هذه الطّلبات ويبحث في الأسباب المقتضية

التـي تقدّمهـا اللّجنـة التّنفيذيّـة الصّهيونيّـة مـع طلبهـا.

٣. يقـرّر المنـدوب السّـامي - في نـور التّـواصي التـي تقـدّم لـه - عـدد شـهادات العـمّال الواجـب إصدارهـا للمـدّة المبحـوث عنهـا في الطّلـب.

٤. ثـمّ يصـدر رئيـس المهاجـرة هـذه الشّـهادات بـلا تعبئـةٍ (أي عـلى بيـاض) للّجنـة التّنفيذيّـة الصّهيونيّـة بعـد أن يسـتبقي منهـا عـددًا محـدودًا لإصدارها إلى أصحـاب حـرفٍ معيّنـةٍ ممّـن يريـدون جلـب عـمالٍ مخصّصـين للبـلاد.

٥. تسـلّم اللّجنـة التّنفيذيّـة الصّهيونيّـة بدورهـا هـذه الشّـهادات إلى نقابـة العـمّال اليهوديّـة العموميّـة.

ومـن هنـا يسـتطيع أيّ منصـفٍ أن يـرى الحيـف والظّلـم الواقعـين في هـذه السّياسـة المتّبعـة بشـأن الهجـرة، وكيـف أنّ العـرب لا يملكـون أيّـة رقابـةٍ، أو الحـقّ في إبـداء أيّ رأيٍ أو مشـورةٍ بشـأن هجـرة شـعبٍ غريـبٍ إلى بلادهـم بقصـد جعلهـم أقليّـةً فيهـا، ومـن ثـمّ إرغامهـم عـلى الجـلاء، أو البقـاء تحـت حكـمٍ يهـوديّ.

فهـل هـذه هـي العدالـة التـي تريـد أن تعامـل بهـا بريطانيـا العـرب والمسـلمين في القـرن العشريـن؟ ومـا دمنـا وصلنـا إلى هـذا البحـث في الهجـرة اليهوديّـة وحرمـان العـرب مـن إبـداء أيّ رأيٍ في تنظيمهـا والسّـماح بهـا فإنّـه يجـدر بي أن أذكـر مـا أوصـت بـه لجنـة شـو في تواصيهـا، حيـث قالـت:

توصيةٌ بشـأن المهاجرة - رقم (٤٧) «ر»

«مـن الآن إلى أن تنشـأ في فلسـطين حكومـةٌ نيابيّـةٌ عـلى شـكلٍ مـا، يجـب اسـتنباط طريقـةٍ يمكـن بوسـاطتها أخـذ رأي الهيئـات غـير اليهوديّـة في مسـائل الهجـرة، وهـي الهجـرة التـي لـو كان في البـلاد مجلـسٌ تشريعـيٌّ لأحيلـت إلى لجنـة المهاجـرة المخصوصـة المشـار إليهـا في بيـان الخطّـة السّياسـيّة المدرجـة في الكتـاب الأبيـض الصّـادر سـنة ١٩٢٢»

وعـلى الرّغـم مـن هـذه التّوصيـة التـي أوصـت بهـا هـذه اللّجنـة فـإنّ الحكومـة لم تعمـل أيّ شيءٍ مـن شـأنه أن يزيـل مخـاوف العـرب، ويطمئنهـم عـلى مسـتقبل بلادهـم.

بـل عـلى الضّـدّ مـن هـذا، فـإنّ فخامـة المنـدوب السّـامي الحـاليّ أخـذ منـذ تـولّى الحكـم في البـلاد يسـمح بالهجـرة اليهوديّـة عـلى وجـهٍ سـبق وصفـه حتّـى اسـتحقّ بجـدارةٍ أن يقـال عنـه إنّـه أحـرز الرّقـم القيـاسيّ دون أن يستشـير العـرب، بـل دون أن يعبـأ باحتياجاتهـم عليهـا وشـكاويهم ومطالبتهـم المتعـدّدة المتعلّقـة بتوقيـف الهجـرة أو تحديدهـا.

فكيـف يرجـى مـن العـربيّ أن يثـق بلجنـةٍ، أو تقاريـر لجـانٍ، أو تـواصي لجـانٍ، أو أن يكـون واثقًـا مـن حكومـة جلالتـه أو سياسـتها؟ بـل كيـف يؤمـل مـن العـربيّ أن يسـكت عـن هـذا الإجحـاف؟ بـل لمـاذا لا يثـور العـربيّ؟ ويـضرب؟ ويقـرّر المـوت بـشرفٍ احتجاجًـا عـلى سياسـة الحكومـة البريطانيّـة الصّهيونيّـة؟

د. وقـد يقـول قائـلٌ إنّ الحكومـة كانـت تدخـل مـن اليهـود عـلى قـدر مـا تعتقـد أنّ قـوّة الاسـتيعاب تتحمّلـه، مـع أنّـه قـد ثبـت في عـدّة مـرّاتٍ أنّ

الحكومة كانت تدخل عددًا كبيرًا لا تستوعبهم البلاد، وكانت تحدث في البلاد أزماتٌ اقتصاديّةٌ غريبة الشّكل من جرّاء ذلك.

وأرغب أن أستدلّ بما جاء في تقرير (السير جون كامبل) عن مسألة الاستيعاب، ولكن قبل أن أذكر شيئًا عن ذلك أرغب أن أبيّن للقارئ من هو السّير جون كامبل المذكور.

فقد جاء في تقرير لجنة شو عنه ما يلي بالحرف الواحد في الفصل السّابع:

«هو أحد الخبراء الذين عيّنتهم لجنة الأبحاث العامّة المشتركة التي ألّفتها الجمعيّة الصّهيونيّة بالاشتراك مع زعماء اليهود غير الصّهيونيّين في أمريكا سنة ١٩٢٧. وقد كان عهد إلى هؤلاء الخبراء إبداء المشورة في مشكلة الاستعمار اليهوديّ في فلسطين، وما لهذه المشكلة من وجوه حلٍّ وتسهيلٍ، والسّير جون كامبل هو ذلك الثّقة المشهود له في مسائل الاستعمار، والذي قام بالنّيابة عن جمعيّة الأمم بمشاريع كبيرةٍ لإسكان المهاجرين في أوروبا»

فقد جاء في تقرير (السّير جون كامبل) عندما بحث في تقريره عن أزمتي سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ ما يلي:

«إنّ أزمتي سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ نشأتا عن أنّ المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد كانوا أكثر ممّا تستطيع البلاد استيعابه» (راجع صحيفة ٤٦٤)

فماذا كان يقول السّير جون كامبل لو علم أنّ المندوب السّامي الحالي

أدخل ما يقرب من ٤٢ ألف مهاجرٍ في سنة ١٩٣٤، وما يقرب من ٦٢ ألف مهاجر في سنة ١٩٣٥؟

(مخاوف العرب على حقٍّ يبرّرها)

ذ. ويكفي أن أثبت صحّة ادّعائي بأنّ الحكومة لم تراع حتّى مسألة الاستيعاب التي تتبجّح بها وذلك بأن أذكر ما جاء في الفصل الرّابع عشر من خلاصة الاستنتاجات والتّواصي التي قدّمتها لجنة شو في فصل المهاجرة تحت رقم (٢٦) حيث قالت:

«ونحن نرى بأنّ الادّعاءات والمطالب التي قدّمت من جانب اليهود بشأن مستقبل الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، كان من شأنها أن تثير مخاوف العرب بأنّهم سيحرمون يومًا من وسائل معيشتهم، ويسيطر عليها اليهود سياسيًّا» (الفصل السّابع صحيفة ١٣٩-١٤٦ نسخة عربيّة).

وقالت في ذات الفصل تحت رقم (٢٧) ما يلي بالحرف الواحد:

«ونرى أيضًا بأنّ السّير جون كامبل كان محقًّا بلا ريبٍ عندما ذكر في تقريره بأنّ أزمة سنتي ١٩٢٧-١٩٢٨ نشأت عن الواقع بأنّ المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد كانوا أكثر ممّا تستطيع البلاد استيعابه» (الفصل السّابع صحيفة ١٣٨ النّسخة العربيّة)

وقالت في الفصل الآنف الذّكر أيضًا تحت رقم (٢٨) ما يلي:

«هناك بينةٌ لا نزاع فيها وهي أنّ المراجع اليهوديّة انحرفت فيما يتعلّق بالهجرة انحرافًا خطيرًا عن المبدأ الذي قبلتْ به الجمعيّة

الصّهيونيّة سنة ١٩٢٢، القائل بلزوم تنظيم المهاجرة حسب مقدرة البلاد الاقتصاديّة على استيعاب مهاجرين جدد» (الفصل الحادي عشر صحيفة ١٨٤ نسخة عربيّة)

وإليك ما جاء بهذا الشّأن أيضًا تحت رقم ٢٩ و٣٠:

٢٩- «إنّ مخاوف العرب النّاشئة عن المهاجرة اليهوديّة كانت مع أسبابٍ أخرى أكثر مباشرةً، عاملًا ساعد في وقوع الاضطرابات» (الفصل السّابع صحيفة ١٤٧ و١٤٨ نسخة عربيّة)

٣٠- «إنّ اختيار المهاجرين بموجب جدول العمّال، هو بالفعل منوطٌ بنقابة العمّال اليهود العموميّة في فلسطين. ومن عادة هذه النّقابة أن تأخذ بعين الاعتبار المذهب السّياسيّ الذي يدين به مختلف الّذين يودّون المهاجرة مقتصرةً على هذا دون اعتبار مؤهّلاتهم الخاصّة.

إنّ هذا النّظام لا يمكن الدّفاع عنه، وإنّ كون المذهب السّياسيّ عاملًا قويًّا في اختيار طالبي الدّخول إلى البلاد، لأمرٌ يدعو إلى أشدّ الانتقاد» (الفصل السّابع صحيفة ١٣٧ نسخة عربيّة)

هذه خلاصةٌ مقتضبةٌ عن بعض ما ورد في تقرير لجنة شو من الانتقادات والحقائق، والتّواصي بشأن الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين أنشرها على علاتها تاركًا للقارئ أن يحكّم ضميره ليرى مقدار ضبط النّفس والتّضحية التي قام بها العرب في سكوتهم عنها حتّى الآن، لاسيّما بعد أنْ رأوْا أنّ الحكومة لا تترك فرصةً تمرّ دون أن تساعد اليهود

في تأسيس وطنهم القوميّ على أنقاض العرب، غير حاسبةٍ لتقارير اللّجان وتواصيها أيّ حساب.

وماذا يطمئن العرب على مستقبل بلادهم؟ أو كيف يأمل القائمون بإدارة حكومة فلسطين أو رجال الحكومة في لندن، أو الشّعب البريطانيّ النّبيل أن يثق العرب بإنجلترا، أو يصدّقوا أنّها غير متحيّزةٍ لليهود، أو يعتقدوا بحسن نيّاتها نحو العرب، وهم يرون في كلّ عملٍ من أعمال الحكومة وفي كلّ يومٍ براهين جديدة تثبت أنّهم على وشك الانقراض لتعنّتها ورفضها مطالب العرب وإصرارها على تنفيذ سياستها الصّهيونيّة اليهوديّة في بلادٍ أكثريّتها السّاحقة عرب.

(مشكلة الأراضي)

ثانيًا: ما جاء في تقرير لجنة شو عن مشكلة الأراضي

كم أتمنّى لو أن يرجع القارئ الكريم إلى تقرير لجنة شو ويقرأ الفصل الثّامن الذي ورد بشأن هذه المشكلة فيرى فيها وصفًا دقيقًا لما يشعر به العرب من المخاوف من تسرّب الأراضي وانتقال البلاد إلى اليهود من جرّاء السّياسة المتّبعة من قبل الحكومة بهذا الخصوص، ومع هذا فإنّي سأذكر في هذه المذكّرة بعض النّقاط المهمّة. قالت لجنة شو في الفصل الثّامن ما يلي:

(اليهـوديّ قبل الاحتلال وبعده)

أ. استشـهدت اللّجنـة بأقـوال سـعادة سـليمان بـك عبـد الـرّازق طوقـان، رئيـس بلديّـة نابلـس الـذي أدّى شـهادتها أمامهـا قائـلًا:

«كان اليهـوديّ الـذي يـأتي البـلاد في الزّمـن السّـابق يشـتغل في أرضـه، ويسـتخدم عـمّالًا مـن العـرب، ولكـن عندمـا أخـذ سـيل المهاجـرة يتدفّـق عـلى البـلاد طـرد اليهـود العـمّال العـرب واتّخـذوا بـدلًا منـه عـمّالًا مـن اليهـود، فأصبـح مـن جـرّاء ذلـك أنّ عـددًا كبـيرًا مـن العـرب بـلا عملٍ. وقـد لحـق بالبـلاد ضررٌ فاحـشٌ مـن جـرّاء بيـوع الأراضي الكبـيرة لليهـود، مثـال ذلـك مـا باعتْـه عائلـة سرسـق في بـيروت (وهـي عائلـةٌ غـير فلسـطينيّةٍ) التـي تملـك مسـاحاتٍ واسـعةً مـن الأراضي في فلسـطين، ووادي الحـوارث. فمثـل هـذه البيـوع يسـبّب تعطيـل عـددٍ كبـيرٍ مـن العـرب.

إنّي أفهـم كـما يفهـم جميـع العـرب أنّ السّياسـة الصّهيونيّـة ترمـي إلى التّخلّـص مـن العـرب بأيّـة طريقـةٍ ممكنـةٍ، وإحـلال اليهـود محلّهـم»

ب. وقالت لجنة شـو على هذا القول ما يلي:

«ولا ريـب أنّ هـذه المخـاوف التـي ذكرهـا رئيـس بلديّـة نابلـس متأصلّـةٌ في نفـوس العـرب، ومهـما كانـت النّاحيـة التـي تفحـص منهـا مشـكلة الأراضي فهـي مشـكلةٌ خطـيرةٌ، كثـيرة التّعقّـد وشـاقّةٌ»

ت. وقالت اللّجنة في مسـتهلّ الفصل الثّامن ما يلي:

«إنّ مسـألة الأراضي وملكيّتهـا والتّـصرّف بهـا، واسـتعمارها، كلّ ذلـك قـد

يكون على نحو ما ذكرْنا في مكانٍ آخر من هذا التّقرير من المسائل التي يعلّق العرب واليهود أهميّةً تفوق ما يعلّقونه على أيّة مسألةٍ أخرى. ففي الشّهادات التي أدّيت أمامنا وفي الخطب التي ألقاها خطباء الوفود العديدة التي قابلناها في كافّة أنحاء البلاد، أكّدت لنا تكرار مخاوف العرب من أنّ نجاح السّياسة الصّهيونيّة إنّما يعني إجلاءهم عن أراضيهم»

(إهمال الحكومة)

ث. ولم تعمل الحكومة على حفظ الأراضي وحماية الفلّاح العربيّ شيئًا، ولم تسنّ من القوانين ما يبرهن على رغبتها في ذلك.

وفي سنة ١٩٢٠-١٩٢١ صدر قانون انتقال الأراضي بحجّة أنّه وضع لحماية الفلّاحين العرب، غير أنّ هذا القانون كان ناقصًا ومضطربًا فلم يستفد منه الفلّاح شيئًا.

وقد جاء في الفصل الثّامن من تقرير لجنة شو عن هذا القانون ما يلي:

«وكان قانونا انتقال الأراضي لسنة ١٩٢٠-١٩٢١ يرميان إلى تجنّب الخطر الذي يلوح لنا الآن بأنّه يهدّد المزارعين، وهو حرمان عددٍ كبيرٍ من المستأجرين والمزارعين العرب من الأراضي التي يزرعونها دون أن تبقى لهم أرضٌ غيرها، غير أنّهما (أي القانونان) لم يأتيا بالغاية التي توخّاها منها أولئك الذين صاغوهما»

(وبعد ١١ سنةً)

ج. وفي سنة ١٩٢٧ عيّن اللّورد بلومر (وكان آنذاك مندوبًا ساميًّا) لجنةً عهد إليها في درس مشروعٍ لحماية المزارعين من إخلاء أراضيهم، وطلب تقديم هذا التّقرير للحكومة. وقد يستغرب القارئ إذا علم أنّ الحكومة أهملت هذا الأمر مدّة طويلةً، ولم تلتفت إليه إلّا في ٣١ تمّوز سنة ١٩٢٩، إذ أصدرت قانونًا أسمته «قانون حماية مستأجري الأراضي الزّراعيّة» ولكن مع الأسف جاء هذا القانون الجديد (بعد طول هذه المدّة؛ أي بعد مضيّ ١١ عامًا على الاحتلال البريطانيّ، وبعد أن ذهب ما يزيد عن مليون دونم آنذاك من الأراضي) أبتر لا يفي بالمطلوب.

وإليك ما قالتْه لجنة شو حول هذا القانون وحول تأخّر الحكومة في سنّ قانونٍ مفيدٍ بهذا الخصوص:

«وممّا يدعو إلى دهشتنا أن تكون قد مرّت هذه المدّة الطّويلة دون بذل أيّ مجهودٍ لتعديل تشريعٍ ثبت أنّه لا يفي بالغاية المتوخّاة منه. فإنّ قانون سنة ١٩٢٩ يخوّل المزارعين الذين يخرجون من أراضيهم حقوقًا تختلف عن الحقوق التي يخوّلهم إيّاها قانون سنة ١٩٢١ غير أنّ القانون الجديد لا يحتوي على نصٍّ يؤمّن للذين يخرجون من الأرض مساحة كافية لإعالتهم وعائلاتهم، وبعبارةٍ أخرى ليس من المحتمل أن يؤدّي هذا القانون إلى تخفيض عدد أولئك الذين يصبحون بلا أرضٍ، أو الذين يخرجون من الأرض من جرّاء شراء الأراضي التي يعتمدون عليها الآن في معيشتهم إخراجًا دون علمهم»

وقد أوردت لجنة شو على سبيل الأدلّة مثالين من معاملتي بيع كبيرتين أجريتا في فلسطين دون حفظ حقوق المزارعين العرب فيهما وقالت اللّجنة بخصوص هاتين المعاملتين الكبيرتين ما يلي في الفصل الثّامن:

«وإنّ هاتين المعاملتين الكبيرتين اللّتين لفت نظرنا إليهما مرارًا تدلّان دلالةً صريحةً على تقصير حكومة فلسطين في الحيلولة دون إيجاد طبقةٍ كبيرةٍ من الأهالي بلا أراضٍ تعتاش منها»

تشتيت العربيّ يسبّب الاضطرابات

ح. وإذا قال العربيّ اليوم إنّ عدم سنّ قانونٍ يمنع فيه بيوع الأراضي أو تقييدها بقيودٍ تتّفق ومطالب العرب ممّا يؤدّي إلى انقراض العرب وتركهم فلسطين فلا يكون قوله هذا جزافًا أو مبالغةً.

وإليك ما قالتْه لجنة شو حول هذه المسألة عندما بحثت في الفصل الثّامن في حادثتي بيوع أراضي وادي الحوارث ومرج ابن عامر وأرادت أن تثبت فيه كيف أنّ عائلاتٍ عربيّةً كبيرةً من المزارعين العرب خرجوا من هذه الأراضي مجرّدين من الأراضي التي يعتاشون منها، قالت لجنة شو:

«... فهذه الأراضي (وادي الحوارث) تخصّ العرب، رهنت سنة ١٨٢٢ لأحد التّبعة الافرنسيّة ونقل الرّهن مرتين بين عامين ١٨٢٢-١٩٢٣ دون موافقة الرّاهن. وبعد مقاضاةٍ ادّعى في أثنائها بفساد الرّهن صدر الحكم لمصلحة ورثة المرتهن وأعطي أمرٌ ببيعها.

تبلغ مساحتها ٣٠٨٢٦ دونمًا، اشترتها جمعيّة رأس المال اليهوديّ القوميّ وسجّلت باسمها في ٢٧ أيّار سنة ١٩٢٩، ويبغ عدد الذين كانوا يتصرّفون في الأرض هذه (١٢٠٠) شخص يملكون من المواشي من ألفي رأس إلى ثلاثة آلاف، ويستعمل ثلث هذه الأراضي مراعي ...»

«... وفي ٣٠ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ صدر أمرٌ إلى عددٍ كبيرٍ منهم (أي المزارعين) بإخلاء الأرض. وعندما غادرنا فلسطين فهمنا أنّ البوليس لم ينفّذ الأمر الصّادر بإخلاء الأرض، وأنّ السّبب الذي حدا بهم إلى ذلك هو عدم وجود أيّ مكانٍ آخر يمكنهم نقل المزارعين الحاليّين ومواشيهم إليه».

«ويلوح لنا أنّه من المحتمل أن تفقد هذه العشيرة كيانها القبليّ وتصبح مشتّتةً حتّة ولو وجد مكانٌ مناسبٌ لأولئك الذين يعتاشون منها على رعي المواشي وأرض غيرها للمزارعين.»

فأي دليلٍ نحتاجه أكثر من هذا الدّليل الذي تقرّره وتعترف به لجنةٌ برلمانيّةٌ أرسلتها حكومة جلالتها خصيصًا لفلسطين لتدرس أسباب الاضطرابات ونشوبها فيها.

خ. وقد ذكرت لجنة شو في الفصل الرّابع عشر تحت عنوان «خلاصة الاستنتاجات والتّواصي، عن مشكلة الأراضي» ما يلي:

- مادّة ٣٣ «وقع بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٩ بيوع أراضٍ كبيرة كان من جرّائها أن أخرج عددٌ كبيرٌ من العرب من أراضيهم دون أن تبقى لهم

أراضٍ أخرى يزرعونها (فصل ٨ صحيفة ١٥٥-١٥٧ نسخة عربيّة)

- مادّة ٣٤ «بينما أنّ قانون حماية مستأجري الأراضي الزّراعيّة يقضي بدفع تعويضٍ عن إزعاج المزارعين فإنّه لا يتضمّن ما يصد الميل إلى إخراج المزارعين من الأراضي التي يزرعونها، إذ إنّ مجرّد وضع نصّ يقضي بدفع تعويضٍ نقديّ للمزارع قد يشجّعه الخروج من الأرض» (الفصل الثّامن صحيفة ١٦٣ نسخة عربيّة).

- مادّة ٣٥ «إنّ الحالة الآن معقّدةٌ فلا توجد أرض أخرى يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها؛ ولذلك تنشأ في البلاد الآن طبقةٌ من الأهالي لا أرض لها وهي في عناءٍ ومشقّة. وهذه الطّبقة هي خطرٌ كبيرٌ على البلاد. وستبقى مشكلة الأراضي مصدرًا دائمًا للاستياء الحاليّ وسببًا يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات ما لم يوجد حلٌّ لمعالجتها» (فصل ٨ صحيفة ١٦٣ و٢١٣ نسخة عربيّة).

تقرير سمبسون عن مشكلة الأراضي

رقم ٣٦٨٦. Cmd لسنة ١٩٣٠

وقد أوصت لجنة شو حكومة جلالته بلزوم انتداب خبيرٍ يدرس مشكلة الأراضي ويقدّم تقريرًا عنها إلى الحكومة، وهكذا كان، فقد أعلنت وزارة المستعمرات في ٢ مايو سنة ١٩٣٠ بلاغًا رسميًّا قالت فيه إنّها عيّنت السّير جون هوب سمبسون ليقدم إلى فلسطين بمهمّةٍ وقتيّةٍ وهي مفاوضته مع المندوب السّامي لفلسطين وتقديم تقريرٍ إلى الحكومة في المسائل المتعلّقة باستثمار الأراضي وتوسيع نطاق المهاجرة.

وفي ٢٠ مايو من السّنة المذكورة وصل السّير سمبسون فلسطين، وبعد أن درس المسألة درسًا دقيقًا رفع تقريره إلى الحكومة، وهذه خلاصته:

أ. «أثبت أنّ الأراضي التي بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره وكان ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٣٠) لا تكفي لسدّ حاجاتهم».

ب. «أثبت أنّ العائلة العربيّة الواحدة في فلسطين تحتاج إلى ١٣٠ دونمًا من الأراضي لتتمكّن من القيام بمعيشتها».

ج. «وأثبت أنّ معدّل ما تملكه العائلة العربيّة الواحدة من الدّونمات (حتّى تاريخ وضع تقريره) ٩٠ دونمًا؛ أي إنّ هنالك عجز ٤٠ دونمًا لكلّ عائلةٍ»

ملاحظة: وقد اشترى اليهود من الأراضي بعد ذلك وعلى الرّغم من صدور تقرير سمبسون هذا ما يقرب من نصف مليون دونم من الأراضي على مرأى من الحكومة حتّى أصبحت نسبة معدّل ما تملكه العائلة العربيّة اليوم ٧٥ دونمًا، أي بعجز ٥٥ دونمًا عمّا تحتاجه العائلة العربيّة المفردة لدوام معيشتها.

د. «أثبت أنّ ليس عند الحكومة الفلسطينيّة أراضٍ أميريّة لتعطي إلى اليهود ولا إلى العرب الذين يخرجون من أراضيهم».

هـ. «أثبت أنّ الأراضي التي بيد اليهود تزيد عن حاجتهم زيادةً كبيرةً، وقال إنّهم يحتاجون إلى مدّةٍ طويلةٍ لاستثمار الأراضي التي بأيديهم».

و. «أثبت أنّ طريقة الاستعمار اليهوديّ مخالفةٌ بأساليبها وكيفيّتها لمبادئ العدل، وقال إنّ الأراضي التي تنتقل من العرب إلى اليهود لا تعود إلى العرب بحالٍ من الأحوال، وإليك بعض الأسباب التي استند عليها»

أوّلًا: «لأنّ جمعيّة رأس المال القوميّ اليهوديّ (كيرن كاميت) حينما تشتري أرضًا تبقيها لها إبقاءً دائمًا ولا تبيعها، ولا تؤجرها إلّا إلى اليهود، ومتى أجّرتها تضع على المستأجر شروطًا تحرم على اليهوديّ المستأجر من أن يستخدم أيّ عربيٍّ في الأرض إلى الأبد، وتضع شروطًا تحرم على اليهوديّ المستأجر من أن يستخدم أيّ عربيٍّ في الأرض إلى الأبد وتضع شروطًا عليه أنّه إذا استخدم عمّالًا من غير اليهود أن يستهدف لدفع غرامةٍ قدرها (١٠) جنيهات عن كلّ مخالفةٍ، وإذا خالف المستأجر

شروط العقد ثلاث مرّاتٍ يحقّ للجمعيّة أن تستردّ منه الأرض دون أن تدفع له أيّ تعويض».

وهذا الشّرط واردٌ في المادّة ٢٣ من عقود إيجار جمعيّة (الكيريان كياميت).

ثانيًا: «تشترط المادّة ٧ من شروط عقد إيجار جمعيّة (كيرن هايسود) على المستأجر اليهوديّ أن يفلح الأرض بنفسه وبوساطة أهله وأقاربه وأنّه إذا اضطرّ أو كلّما اضطّر إلى استئجار من يساعده في استثمار الأرض ألّا يستأجر إلّا عمّالًا من اليهود».

ثالثًا: وقد يستغرب القارئ أن يعلم أنّ المادّة ٣ من فقرة (D و E) من نظام الوكالة اليهوديّة الذي وضع موضع ميثاقٍ قوميٍّ لهم في مؤتمرهم الذي عقدوه في زيوريخ في آب سنة ١٩٢٩ تنصّ على ما يلي:

«إنّ ما يشترى من الأراضي في فلسطين من العرب، يحتفظ به ملكًا ثابتًا للشّعب اليهوديّ، لا يمكن انتقاله إلى أيدٍ أخرى، وإنّه ينبغي أن يكون استخدام العامل اليهوديّ مبدأً عامًّا يجري على كلّ الحالات التي تتطلّب إعمار الأراضي»

وقد اعترفت الحكومة بذلك في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ كما سيرد ذكره وانتقدت هذا الأمر.

رابعًا: وعندما عقدت اتّفاقيّة مستعمرات ايمك (EMEK) ورد في المادّة

١١ منها النصّ التّالي:

«يتعهّد المستأجر بألّا يستأجر إلّا عمّالًا من اليهود فقط»

إنّ عقود إيجار المستعمرات اليهوديّة وقوانينها المحليّة تنصّ على أنّ الأراضي التي هي ملك رأس المال القوميّ اليهوديّ يجب ألّا ترهن ولا تباع ولا يفرّط بها.

(تقرير سمبسون عن المهاجرة)

ز. وأثبت السّير جون سمبسون بتقريره فساد الأساليب التي تسير عليها الحكومة والوكالة اليهوديّة في فتح أبواب المهاجرة لليهود، وقال:

«إنّه فضلًا عن المهاجرين من ذوي الأصناف المصرّح لها لمن يرومون الاستيطان من اليهود في فلسطين فإنّه يدخل البلاد سنويًّا عددٌ كبيرٌ من اليهود بصفة سيّاح، ولا تنتبه الحكومة إلّا للقليل منهم. هذا ما عدا أنّ هنالك عددًا كبيرًا من اليهود يدخلون البلاد بطريق «التّهريب» والتّخلّص من المراقبة الواقعة على الحدود. ومن الواضح إذن أنّ الوكالة اليهوديّة هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون».

وعلى ذكر المهاجرة «المهربة» يكفي أن يعلم القارئ الكريم أنّ اليهود الذين يدخلون البلاد بطريق «التّهريب» لا يقلّ معدّلهم عن ١٠-١٥ ألف يهوديّ في السّنة وقد اعترف فخامة المندوب السّامي بهذه المهاجرة سنة ١٩٣٣، واعترف بأنّ عددها كبيرٌ جدًّا ووعد بإجراء تحقيقٍ وإخراج كلّ من دخل البلاد بطريقةٍ غير قانونيّة وكان بلغ عدد هؤلاء

وقتئذٍ ما لا يقلّ عن ٥٠ ألف مهاجر، وقد أراد أن ينفذ قوله هذا فجمع البوليس عددًا قليلًا منهم وأراد المندوب إخراجهم من البلاد، ولكن قام اليهود بشدّةٍ وعارضوا فخامته في إخراج أبناء جنسهم الذين دخلوا البلاد خلسةً، فهاب فخامته هذه المعارضة وانتهى به الأمر إلى العجز المطلق عن إخراج يهوديّ واحد من أولئك، ولم يستعمل اليهود مع فخامته من السّلاح ليمنعوه عن تنفيذ قراره هذا إلّا كلمات (بوز) التي كانوا يقابلونه بها كلّما ذهب إلى تل أبيب، وتمادوا إلى أن مزّقوا رسم فخامته ورموه قصاصاتٍ في الشّوارع.

(تقرير شو عن الحلم الذّاتيّ)

ثالثًا: وعلى الرّغم من أنّ لجنة شو لم يكن من صلاحيّتها التّعرّض لقضيّة الحكم الذّاتيّ أو البحث بها، إلّا أنّها لم تتمكّن من القيام بتقديم تقريرها بنزاهةٍ وأمانةٍ دون أن تتعرّض في تقريرها للحكم الذّاتيّ، وظلامات العرب المتعلّقة بالحقوق الدّستوريّة، فأفردت بابًا خاصًّا لهذا الموضوع (الفصل التّاسع) وليس في هذه المذكّرة مجالٌ لذكر ما أوردته اللّجنة في تقريرها بالتّفصيل عن هذا الموضوع الحيويّ، وإنّما أكتفي بذكر أهمّ ما جاء فيه، ومن يريد الاستزادة في البحث فعليه أن يرجع إلى تقرير اللّجنة المذكور.

أ. أشارت التّطوّرات السّياسيّة التي جرت في العراق، وشرقي الأردن وكيف أنّ حكومة جلالته منحت هذين القطرين العربيّين (وهما من الأقطار العربيّة التي سلخت عن تركيّا ووضعتا تحت انتدابٍ من

جنسٍ واحد) من حيث إنّها حرمت فلسطين من هذه الحقوق لوجود وعد بلفور حائلًا دون ذلك.

ب. أشارت إلى استياء العرب الاستياء الشّديد لتخلف حكومة جلالته عن منحهم قسطًا من الحكم الذّاتيّ وقالت:

«إنّ هذا يجعل العرب يعتقدون أنّ اليهود والكيان اليهوديّ في فلسطين حجر عثرة في سبيل تحقيق أمانيهم الوطنيّة».

ت. وبحثت اللّجنة في المراسلات التي تبودلت بين جلالة الحسين والسّير هانري مكماهون ممّا سبق أن ذكرته في مقدّمة هذه المذكّرة، وقالت اللّجنة بالحرف الواحد عن هذه المراسلات ما يلي:

«والعرب يشعرون، إمّا صوابًا أو خطأً، بأنّ وعد الاستقلال الذي قطعه مكماهون يشمل فلسطين، ولا تستطيع أيّة حجةٍ أن تزعزع اعتقادهم بأنّ فلسطين بموجب التّفسير الصّحيح لمراسلات مكماهون مشمولةٌ في الواقع في المنطقة التي أعطي التّعهّد بشأنها بالنّيابة عن حكومة جلالته»

ث. وأشارت اللّجنة في تقريرها إلى مناشير الطّيّارات البريطانيّة التي كانت ترمي على البلاد العربيّة في أوائل سنة ١٩١٧ والتي كانت موجّهة إلى الضبّاط والجنود العرب في الجيش التّركيّ مذيلة بعبارة «الجيش الإنجليزيّ في فلسطين» ومؤيّدة بمنشور مذيّل بتوقيع الملك حسين. وفي هذه المناشير ما يحضّ العرب على الثّورة ضدّ الأتراك والفرار من

جيوشهم والالتحاق بجيوش الحلفاء والجيش العربيّ من أجل تحرير البلاد العربيّة من نير الأتراك وتأمين استقلالها ممّا دعا كثيرين من العرب في فلسطين إلى الفرار والالتحاق بالثّورة العربيّة.

وتقول لجنة شو بشأن هذه المناشير ما يلي:

«ويدّعي العرب أنّه إذا كانت هذه المناشير والنداءات لا تشكّل عهدًا (Promise) فليست إذن إلّا خداعًا من أمّة عظيمةٍ في وقت محنتها، لشعب وثق بها واتّكل عليها، وهم يجزمون انّهم لو اشتبهوا بأنّ سياسة بريطانيا العظمى كانت ترمي، أو بأنّها قد ترمي يومًا ما إلى إنشاء وطنٍ قوميّ لأولئك الذين يعتبرونهم أمّةً غريبةً عن البلاد التي عاشوا فيها ١٣ قرنًا لما ثاروا ضدّ الأتراك ولما تحمّلوا الأخطار الملازمة لفعلهم»

ج. وقد تعرّضت لجنة شو إلى التّقرير الذي وضعته المحكمة العسكريّة التي تعيّنت للتّحقيق في الاضطرابات التي وقعت في القدس في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ وأوردت الفقرة التّالية منه إثباتًا لما يعتقده العرب بهذا الخصوص، وهي:

«وكانت النّتيجة العامّة لهذا الاتّفاق (أي الاتّفاق الذي تمّ مع الملك حسين سنة ١٩١٥) أن تحوّل ما كان يشعر به السّكّان من العطف نحو الأتراك إلى ترحيبٍ بالاحتلال البريطانيّ (وينطبق ذلك على السّكّان المسيحيّين كما ينطبق على الأكثريّة العربيّة) ولا ريب في أنّ هذا الأمر شجّع في أثناء الحرب بجميع وسائل الدّعاية التي كانت ميسورةً لوزارة

الحربيّة. فقد وعدوا مثلًا بوساطة مناشير كانت تلقيها الطّيّارات عليهم، سلامًا ورخاءً تحت الحكم البريطانيّ، وحتّى شهر حزيران سنة ١٩١٨، كان تجنيد الجنود قائمًا في فلسطين لجيش الشّريف حليفنا، وقد أفهم الذين جنّدوا بأنّهم إنّما يحاربون في سبيل القضيّة الوطنيّة وتحرير بلادهم من نير الأتراك، ويعتقد بأنّ أولئك الجنود اشتركوا في الهجوم على الأتراك. وتدلّ الشّهادات التي أدّيت أمامنا أنّ التأثير الحقيقيّ الذي علق بأذهان العرب إجمالًا هو أنّ الحكومة البريطانيّة ستقوم بتشكيل دولةٍ عربيّةٍ مستقلّةٍ تشمل فلسطين، رغم أنّه لم يذكر أنّ فلسطين مشمولةٌ في المملكة الحجازيّة، ورغم أنّ تصريح بلفور كان قد صدر في سنة ١٩١٧»

ح. وأردفت لجنة شو في تقريرها الملاحظة التّالية، قالت:

«والحجّة الثّانية التي يدليها العرب، هي أنّه في الوقت الذي كان فيه تقرير مصير الأمّ الصّغيرة مبدأ تستنير به السّياسة العالميّة عمدت حكومة جلالته إلى تطبيق سياسةٍ في فلسطين ينجم عنها حرمان أهالي تلك البلاد من حقّ الاشتراك في الحكومة التي تسيطر على مصيرهم. ذلك الحقّ الذي اكتسبوه بموجب الدّستور العثمانيّ الذي أعلن سنة ١٩٠٨»

وهذا يثبت ما قلته في مقدّمة مذكّرتي من أنّ لجنة شو أرادت أن تقول إنّ العرب حرموا أيضًا من الحقوق التي كانوا يتمتّعون بها في زمن الحكم التّركيّ، وهو الحكم الذي تدّعي الحكومة الإنجليزيّة أنّها أتّت

لتنقذنا منه مع تحرير بلادنا وكفالة استقلالنا فكانت النّتيجة أنّها سلبتنا ما كان عندنا من حقوقٍ سياسيّةٍ مكتسبةٍ، وأكرهتنا على أن نستبدل بذلك استعبادها الاستعماريّ.

كيف كان العرب في عهد الأتراك؟

ماذا تقول لجنة شو؟

خ. ومهما أردت الاختصار في تقرير لجنة شو فإنّني أرى أن لا مندوحة لي عن أن أقتطف بعض ما رد في هذا التّقرير من الفقرات ممّا يدلّ دلالةً واضحةً على أنّ العرب قد حرموا الحريّة والاشتراك في الحكم الذّاتيّ الذي كانوا يتمتّعون به في زمن الأتراك. وإليك ما تقوله هذه اللّجنة عدلًا وإنصافًا (الفصل التّاسع صحيفة ١٦٧ نسخة عربيّة).

«ولا نرى حاجةً تدعونا في هذا المقام لبحث دستور سنة ١٩٠٨ ودرجة الحكم الذّاتيّ التي منحها ذلك الدّستور لأهالي السّلطنة العثمانيّة، وفلسطين منها، بل يكفي أن نقول إنّ أهالي البلاد المعروفة الآن بفلسطين، كان لأهلها بموجب ذلك الدّستور ستّة نوّاب في مجلس النّوّاب العثمانيّ في الأستانة.

وكان يقوم في عهد الحكومة العثمانيّة أيضًا نظامٌ معقّدٌ من الحكم الذّاتيّ بني على تقسيم السّلطنة إلى ولاياتٍ، وأسس في جميع أنحاء السّلطنة على مبدأ الانتخاب وكانت فروع الحكومة المحليّة المتعدّدة تملك من الصّلاحيّة ما يجعل هذه الولايات مستقلّةً إلى حدٍّ ما، وممّا

لا ريب فيه أنّ الأعمال الأكثر أهميّة التي كانت تقوم بها الولايات، ومن المحتمل البلديّات أيضًا، كانت تشرف عليها الحكومة المركزيّة، إمّا مباشرة، وإمّا غير مباشرةٍ. والحقيقة التي لا ريب فيها، هي أنّ الفلاح أيضًا كان يشعر إذا دفع ضريبةً لا تتجاوز العشرة شلنات في السّنة التي تخوّله حقّ التّصويت، أنّ له رأيًا في إدارة شؤون قريته، ثمّ بصورةٍ غير مباشرة، في إدارة شؤون الولايات حتّى السّلطنة العثمانيّة نفسها عن طريق نظام الانتخاب الثّانويّ، وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الحاليّ، حيث إنّ الحكم الذّاتيّ الآن محصورٌ في مناطق البلديّات. وحتّى في تلك المناطق لا يباشر إلّا تحت رقابةٍ شديدةٍ».

ملاحظة: صدر تقرير لجنة شو قبل صدور قانون البلديّات الجديد لسنة ١٩٣٤، وبموجبه غدت البلديّات تحت نوعٍ من القيود والرّقابة أكثر ممّا كانت عليه الحال عندما صدر تقرير لجنة شو.

وتتابع لجنة شو البحث في هذا الموضوع فتقول:

«حقًّا إنّ نظام الحكم المباشر الحاليّ بوساطة حكومةٍ بيروقراطيّة يفضّل من أنحاءٍ عديدةٍ على نظام الحكم الذي كان قائمًا في عهد الحكومة العثمانيّة. وأنّ زعماء العرب السّياسيّين لو لم يصرّوا على رفض التّعاون مع الحكومة في ترقية الحكم الذّاتيّ في فلسطين توفيقًا للأسس التي وضعت سنة ٩٢٢ لكان يشرف اليوم على شؤون تلك البلاد لدرجةٍ كبيرةٍ، مجلسٌ تشريعيٌّ، تتألّف أكثريّة أعضائه من ممثّلي الأهالي المنتخبين. ولكنّ زعماء العرب السّياسيّين يدّعون أنّهم حتّى لو

قبلوا، وعملوا بأحكام دستور سنة ٩٢٢ فليس من المحتمل أن يكون نوّاب الأهالي المنتخبون قد حصلوا الآن على قسطٍ من السّلطة في إدارة الحكومة يمكنهم أن يعتبروه مساويًا لما كانوا يتمتّعون به من الحكم الذّاتيّ في عهد الحكومة العثمانيّة»

د. وقد تعرّضت لجنة شو إلى البلاد العربيّة المجاورة وإلى التّطوّرات السّياسيّة من وجهة الحكم الذّاتيّ الذي جرت فيها فقالت (الفصل التّاسع صحيفة ١٦٨ نسخة عربيّة):

«والحجّة الثّالثة، من سلسلة الحجج التي سبق أن أشرنا إليها تستند إلى إلمام العرب بالتّطوّرات الدّستوريّة التي جرت مؤخرًا في البلاد العربيّة المجاورة، حيث أقيمت حكوماتٌ نيابيّةٌ منتخبةٌ من الأهالي تملك صلاحيّاتٍ واسعةً، ويقول العرب إنّ فلسطين وهذه البلاد العربيّة المجاورة كانت قبل الحرب تدار بنظامٍ واحدٍ من الحكم.

ويدعون بأنّ الشّعور السّياسيّ في فلسطين قد بلغ اليوم من الرّقيّ على الأقلّ مبلغًا يتساوى والرّقيّ الحاصل في المناطق الأخرى التي سلخت عن تركيّا. وبالتّالي ليس هنالك من سببٍ كافٍ يحول دون منح فلسطين أيضًا نفس الحكم الذّاتيّ الذي منح لهذه البلاد المجاورة».

فالبلاد العربيّة المجاورة التي تشير إليها اللّجنة هي:

١. العراق وقد استقلّت وأصبحت عضوًا في جمعيّة الأمم وعقدت معاهدة صداقةٍ بينها وبين حكومة جلالته وقد كانت منتدبةً على

العـراق.

٢. شرقـي الأردن وقـد تألّفـت فيهـا حكومـةٌ مسـتقلّةٌ برئاسـة أمـيرٍ عـربيٍّ تديـر البـلاد إدارةً عربيّـةً مبـاشرةً.

٣. سـوريّا وقـد تشـكّلت فيهـا حكومـةٌ وطنيّـةٌ أدارت البـلاد تحـت الانتـداب الفرنـسيّ حتّـى الآن، وهـا قـد اتّفقـت فرنسـا عـلى إلغـاء الانتـداب ومنـح سـوريا اسـتفلالًا تامًّـا وإدخالهـا عضـوًا في جمعيّـة الأمـم وعقـد معاهـدة معهـا مماثلـة لمعاهـدة إنجلـترا مـع العـراق.

فتبقـى فلسـطين البـلاد الوحيـدة التـي ذهبـت ضحيّـة الوطـن القومـيّ اليهـوديّ المسـتند بحقيقتـه عـلى حـراب بريطانيـا العظمـى.

صكّ انتداب فلسـطين مناقضٌ للمادّة ٢٢

مـن ميثاق جمعيّة الأمم

ذ. وقـد كان العـرب ومـا زالـوا يعتقـدون أنّ صـكّ انتـداب فلسـطين يناقـض المـادّة ٢٢ مـن ميثـاق جمعيّـة الأمـم كلّ المناقضـة.

فالمـادّة ٢٢ مـن ميثـاق جمعيّـة الأمـم، التـي بنـي عليهـا الانتـداب نفسـه، تنـصّ بصراحـةٍ عـلى اعـتراف الحلفـاء بوجـود أمـمٍ مسـتقلّةٍ في الأقطـار العربيّـة المنسـلخة عـن تركيـا، واعترفـت هـذه المـادّة أيضًـا بوصـول هـذه الأمـم إلى شيءٍ مـن الرّشـد وبـضرورة إيجـاد الانتـداب مؤقتًـا لتدريبهـا وإرشـادها للحكـم ولتأهيلهـا إلى الاسـتقلال التّـامّ. وهـذه هـي المـادّة:

«إنّ بعض الجماعات التي كانت خاضعةً لتركيّا سابقًا، قد بلغت درجةً من الرّقيّ تمكّنها من الحياة كشعوبٍ مستقلّةٍ بشرط أن تسدي إليها دولة منتدبةٌ النّصائح والمساعدات الإداريّة ريثما يتسنّى لها أن تستغني عن ذلك، وتستقلّ بشؤونها بنفسها. ويجب أن ينظر إلى رغائب السّكّان في اختيار الدّولة المنتدبة عليهم».

وعلى الرّغم من هذه الصّراحة في المادّة فإنّ الانتداب الإنجليزيّ قد فرض على عرب فلسطين فرضًا وبدون أن يكون لهم فيه أيّ اختيارٍ، كما وأنّ الحكومة المنتدبة (بريطانيا) لم تقم بتأسيس حكومةٍ مستقلّةٍ كما تفرض عليها هذه المادّة بل جعلت ولم تزل تدير البلاد إدارةً مباشرةً دون أن يكون للعرب في ذلك أيّ اشتراكٍ فعليّ.

ولم تهمل لجنة شو البحث في هذا الموضوع الحيويّ، بل قد بحثت فيه، وقالت ما يلي: (الفصل التاسع صحيفة ١٦٩ نسخة عربية)

«والحجّة الرّابعة والأخيرة هي أنّ أحكام صكّ الانتداب لفلسطين تقيّد تقييدًا خطيرًا الحقوق المضمونة بأحكام الفقرة (٤) من المادّة ٢٢ من عهد جمعيّة الأمم لدرجة أنّها تخالف كلّ المخالفة معاهدة (فرسايل) التي أخذت هذه المادّة عنها. وقد لفتوا نظرنا إلى أنّ معاهدة فرسايل وقّعها مندوبان من قبل الملك حسين، وهما رستم بك حيدر وعوني بك عبد الهادي. وقد كان هذا الخير أحد المحامين الذين نابوا عن اللّجنة التّنفيذيّة العربيّة أمامنا. ويقولون إنّ الفقرة (٤) من المادّة (٢٢) من معاهدة فرسايل تفرض على فلسطين انتدابًا من درجة (أ) مع

جميع ما يتضمّنه هذا الانتداب من نتائج.

أمّا مؤتمر (سان ريمو) الذي لم يمثّل فيه أهالي فلسطين، العرب تمثيلًا مباشرًا فقد أسفر عن صكّ انتدابٍ يتضمّن شروطًا وقيودًا وأحكامًا ترمي إلى إنشاء وطنٍ قوميٍّ لشعبٍ آخر، تلك الأحكام التي يخشون أنّها لا تجعل بالفعل عبء الانتداب دائميًّا فقط، بل تحرم أيضًا أهالي فلسطين حرمانًا قاطعًا من تحقيق أمانيهم المشروعة المتضمّنة في الانتداب من الدّرجة (أ) ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا المقام أنّه عندما سئل المستر (ساكر)، رئيس اللّجنة التّنفيذيّة الصّهيونيّة، عمّا إذا كان يرى أنّ الانتداب على فلسطين يجب أن يستمرّ إلى الأبد، أجاب «بكلّ تأكيدٍ»..

وهذه هي إذن الحجج التي يستند عليها زعماء العرب السّياسيّون في تأييد ادّعائهم بأنّ من حقّهم أن يتوقّعوا إنشاء حكومةٍ نيابيّةٍ في فلسطين على الأقلّ، إن لم تكن دولة مستقلّة، وقد كان استياؤهم عظيمًا من جرّاء عدم حصولهم على مثل هذه الحكومة، فنجم عن ذلك أن غمرهم على الأقلّ شعور استياء شديد لا ريب فيه»

ر. وقد زعم اليهود أمام لجنة شو بأنّ الذين يطالبون بالحكم الذّاتيّ ليسوا إلّا طبقة (الأفنديّة) وأنّ الفلّاح العربيّ لا يهتمّ بالشّؤون السّياسيّة.

فلهذا أوردتْ لجنة شو جملةً بهذا الخصوص، قالت فيها: (الفصل التّاسع صحيفة ١٧٠ نسخة عربيّة)

«فالادّعـاء بـأنّ الفـلاح لا يهتـمّ شـخصيًّا بالشّـؤون السّياسـيّة لم يؤيّـدْه اختبارنـا في فلسـطين، ولا يسـتطيع مـن تجـوّل في البـلاد كـما تجوّلْنـا، وسـمع أصـوات الهتـاف التـي قاطعـتْ عبـاراتٍ كثـيرةً وردت في الخطـب التـي ألقاهـا علينـا رؤسـاء القـرى والشّـيوخ، أن يرتـاب بـأنّ القرويّـين والفلّاحـين عـلى السّـواء يهتمّـون اهتمامًـا حقيقيًّـا مبـاشرًا في نتائـج سياسـة إنشـاء الوطـن القوميّ، وفي مسـألة ترقيـة مؤسّسـات الحكـم الـذّاتيّ في فلسـطين»

ز. وقـد أجملـت لجنـة شـو بحثهـا في أمـر الحكـم الـذّاتيّ في الجملـة التّاليـة (صحيفـة ١٧٢):

«ونجمـل القـول، إنّ الشّـعب العـربيّ في فلسـطين متّحـدٌ لغايـة اليـوم في المطالبـة بحكومـةٍ نيابيّـةٍ، وقـد يجـوز أن يضعـف هـذا الاتّحـاد، ولكنّـه قابـلٌ لأن يتجـدّد بشـدّةٍ عنـد وقـوع أيّـة مشـاكل أكـبرى لهـا مسـاسٌ بالمصالـح الشّـعبيّة.

ونحـن نعتقـد أنّ شـعور الاسـتياء الـذي يسـود الأهـالي العـرب والنّاشـئ عـن عـدم توصّلهـم إلى أن ينالـوا أيّ قسـطٍ مـن الحكـم الـذّاتيّ يزيـد في خطـورة مـا تعانيـه الإدارة المحليّـة مـن مصاعـب ومشـكلاتٍ وأنّـه كان سـببًا سـاعد عـلى وقـوع الاضطرابـات الأخـيرة، وهـو عامـلٌ لا يمكـن تجاهلـه عنـد البحـث في التّدابـير الواجـب اتّخاذهـا لاجتنـاب وقـوع مثـل هـذه الاضطرابـات في المسـتقبل»

وهكـذا أكـون قـد أوردت مـا يـبرّر مطاليـب العـرب الأساسـيّة الثّلاثـة التـي قامــت الاضطرابــات والثّــورة الحــاضرة مــن أجلهــا، واســتندت إلى أقــوال لجـانٍ رسـميّةٍ برلمانيّـةٍ أتـت وعيّنـت خصّيصًـا مـن أجـل التّحقيـق في أسـباب الاضطرابـات في فلسـطين.

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

رقم Cmd.٣٦٩٢

وبناءً على توصية لجنة شو، وبعد أن ذهب السّير جون هوب سمبسون ورفع تقريره إلى الحكومة كما سبق أن ذكرت أعلاه، أصدرت الحكومة الإنجليزيّة بيانًا أسمته:

«بيان الخطّة السّياسيّة لحكومة جلالته»

وصدر هذا البيان ورفع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان البريطانيّ بأمرٍ من الملك بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وسمّي بالكتاب الأبيض ونشر في عددٍ ممتازٍ من جريدة حكومة فلسطين الرّسميّة بتاريخ ٢٤ تشرين الأوّل سنة ١٩٣٠.

وقالت الحكومة عندما أصدرت هذا البيان، إنّها إنّما تنشره؛ لتبيّن فيه «تفسير واجباتها» والخطّة التي تريد أن تسير عليها في إدارة فلسطين بموجب صكّ الانتداب وتعهّداتها الواردة في وعد بلفور.

وإنّني لا أطلب من القارئ إلّا أن يقرأ هذا البيان جملةً وتفصيلًا ليرى الاعترافات المتوالية التي اعترف بها هذا البيان بأنّ مظالم العرب وشكاويهم على حقّ؛ وليطّلع على الخطّة التي تعهّدت حكومة جلالته بالسّير عليها واتّباعها في فلسطين، ثمّ يطبق تلك الوعود على حالة البلاد منذ صدور هذا البيان إلى يومنا هذا؛ ليرى كثرة التّناقض والإخلال بالعهود والوعود.

ولـيرى أيضًـا، كيـف أنّ الحكومـة الحـاضرة (وعـلى رأسـها المنـدوب السّـامي الحـالي آرثـر واكهـوب) يديـرون البـلاد إدارةً لا تتّفـق وهـذه الوعـود، وسـأبحث بعـد ذلـك في كيـف أنّ هـذا البيـان سـحب بالحـال، وفـسّر تفسـيرًا يناقضـه بالمـرّة، بعـد صـدوره؛ وذلـك بسـبب حمـل اليهـود عـلى الحكومـة وخـوف الحكومـة مـن غضـب اليهـود.

وسـآخذ بعـض الجمـل المهمّـة مـن هـذا البيـان، ومـن أراد المزيـد فليرجـع إليـه ليطّلـع عـلى الحقائـق برمّتهـا. لقـد جـاء في هـذا البيـان مـل يـلي:

١. جـاء في المـادّة ٣ من المقدّمة ما يلي:

«فيجـب والحالـة هـذه أن يتأكّـد الجميـع، بصـورةٍ باتّـةٍ نهائيّـةٍ، بـأنّ مـن العبـث للزّعـماء اليهـود أن يلحّـوا عـلى حكومـة جلالتـه، لأن تسـير في سياسـتها، فيـما يتعلّـق بالمهاجـرة والأراضي مثـلًا، حسـب أمـاني طبقـات الـرأي العـام الصّهيـونيّ الأكـثر تصلّبًـا، إذ إنّ قيامهـا بذلـك ليـس سـوى تجاهـلٍ منهـا للواجـب الملقـى عـلى الدّولـة المنتدبـة إزاء غـير اليهـود مـن أهـالي فلسـطين»

٢. وجـاء في الفقـرة (A) مـن المـادّة (٥) مـن المقدّمـة تفسـيرًا لمعنـى تشـجيع الوطـن القومـيّ اليهـوديّ الـواردة في وعـد بلفـور، حيـث جـاء مـا يـلي:

«ومتـى سـأل سـائلٌ مـا هـو معنـى الوطـن القومـيّ اليهـوديّ في فلسـطين؟ يمكـن أن يجـاب عـلى ذلـك، بأنّـه لا يعنـي فـرض الجنسـيّة اليهوديّـة عـلى فلسـطين إجـمالًا، بـل زيـادة رقـيّ الطّائفـة اليهوديّـة بمسـاعدة اليهـود

الموجودين في جميع أنحاء العالم ...»

إذن هذا هو التّفسير الذي تفسّر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ (أي وعد بلفور) ويرى وزير المستعمرات أنّ هذا التّصريح، إن فهم على هذا الوجه، لا يتضمّن صراحةً أو ضمنًا شيئًا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبّب استياء اليهود.

٣. وإليكم ما جاء في الفقرة (B) من المادّة (٥) المذكورة عن الهجرة اليهوديّة والمبادئ التي يجب أن تتخذ في إدارتها:

«والمهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرةً إلى حدٍّ يزيد في أيّة ظروفٍ كانت على مقدرة البلاد الاقتصاديّة إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد. ومن الضّروريّ ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالةً على أهالي فلسطين عمومًا، وعدم حرمانهم أيّة فئة من السّكّان الحاليّين من أشغالهم»

«ومن الضّروريّ أيضًا ضمان عدم إدخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيًّا إلى فلسطين، وقد اتّخذت الإدارة وستتّخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية»

ملاحظة: وماذا علمت الحكومة بعشرات ألوف الشّيوعيّين الذين ما زالوا ينسلّون إلى فلسطين وقلّما توفق إلى العثور عليهم وإبعادهم من البلاد؟

٤. ولمّا كانت لجنة شو قد ذكرت في تقريرها انتقادات مرّة على تدخّل الجمعيّة الصّهيونيّة بشؤون الإدارة في فلسطين وإملائها إرادتها على

الحكومة، فقد ورد في هذا البيان بحثٌ خاصٌّ في الفقرة (C) من المادّة (٥) المذكورة، وهذا هو:

«ومن الضّروريّ أيضًا أن نوضح بأنّ اللّجنة الصّهيونيّة في فلسطين، المعروفة الآن باللّجنة التّنفيذيّة الصّهيونيّة، لا ترغب في أن يكون لها، كما أنّها لا تملك، أيّ قسطٍ في إدارة البلاد العامّة. كما أنّ المركز الذي تتمتّع به الجمعيّة الصّهيونيّة بموجب المادّة (٤) من صكّ الانتداب، لا يخوّلها صلاحية تولّي هذه الوظيفة. وإنّما ينحصر مركزها الخاصّ في التّدابير التي تتعلّق باليهود ومساعدة البلاد على تقدّمها دون أن يخوّلها ذلك حقّ الاشتراك في حكومتها في أيّ حالٍ من الأحوال»

« .... ومع هذا فإنّ مركز الوكالة اليهوديّة الخاصّ الذي يخوّلها، تقديم النّصح والمعونة، لا يخوّلها بصفتها هذه الاشتراك في إدارة حكومة البلاد. وعلى نفس المنوال يجب إيجاد الوسائل الإداريّة التي تكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الأساسيّة للطّبقات الأخرى من السّكّان غير اليهود تمام الصّيانة، وأن يتاح لتلك الطّبقة فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين حول الأمور المتعلّقة بتلك المصالح»

٥. ولما أن كان اليهود يدّعون أنّ صكّ الانتداب خصّهم ببعض مسائل وأمورٍ تجبر الحكومة على أن تعاملهم معاملةً ممتازةً يختصّون بها على سكّان البلاد الأصليّين، ولمّا كانوا يقولون أنّ المادّة (١١) من صكّ الانتداب تتطلّب من الحكومة أن تخصّهم بالأشغال العامّة ومشاريع العمران التي تؤدّي إلى تحسين وطنهم القوميّ. قامت الحكومة

الإنجليزيّة وفسّرت المادّة (١١) هذه بقولها:

«ويتّضح من نصّ هذه المادّة (أي المادة ١١) أنّ سكّان فلسطين على الإطلاق، لا فئة منهم فحسب، هم الذين يجب أن يكونوا موضعًا لعناية الحكومة، وممّا يلاحظ بهذا الشّأن أنّ النصّ القائل باتّخاذ التّدابير مع الوكالة اليهوديّة لإقامة أو إدارة الأعمال والمصالح والمنافع العموميّة هو نصٌّ اختياريٌّ فقط لا إجباري. وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الأهالي المطلقة. وقد أوردت هذه النّقاط بالنّظر للادّعاءات التي وجّهت، بالنّيابة عن الوكالة اليهوديّة، بأنّ لهذه الوكالة مركزًا يخوّلها الاشتراك في إدارة البلاد العموميّة.

تلك الادّعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالته إلّا أن تعتبرها قد تجاوزت كلّ التّجاوز مقاصد صكّ الانتداب الصّريحة. وفضلًا عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل؛ تأييدًا للادّعاءات الصّهيونيّة، بأنّ الفقرات المتعلّقة بالوطن القوميّ اليهوديّ هي الأساس الرّئيسيّ لصكّ الانتداب، وبأنّ الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنّما هي اعتباراتٌ ثانويّةٌ تقيّد نوعًا ما، ما يدعى بأنّه القصد الرّئيسيّ الذي وضع صكّ الانتداب من أجله. إنّ حكومة جلالته ما فتئت تعتبر أنّ من الخطأ الكليّ فهم هذه الأحكام على هذا الوجه»

«ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا، وهما:

أ. إنّ الالتزامات المفروضة في صكّ الانتداب بشأن فريق السّكّان هي من درجةٍ متساويةٍ.

ب. إنّ الالتزامين المفروضين على الدّولة المنتدبة ليسا ممّا لا يمكن التّوفيق بينهما من أيّ وجهٍ من الوجوه»

٦. وإليك ما حواه هذا البيان (أو الكتاب الأبيض) من وعود حكومة جلالته بشأن الحكم الذّاتيّ تحت عنوان - التّطوّرات الدّستوريّة - (مادّة ١١ صحيفة ١٣).

«ومع ذلك فإنّ حكومة جلالته ترى، بعد التّبصّر الدّقيق أنّ الوقت قد حان للسّير في مسألة منح فلسطين درجةً من الحكم الذّاتيّ، تلك المسألة الهامّة، لمصلحة جميع السّكّان على الإطلاق، بدون أيّ تأخيرٍ آخر»

وعلى الرّغم من هذا التّصريح الجليّ الذي صدر سنة ١٩٣٠ فإنّ حكومة جلالته لم تقم حتّى بعد مضيّ ستّة أعوامٍ على هذا التّصريح، بأيّ عملٍ يستدلّ منه على عزمها على إنشاء الحكم الذّاتيّ، سوى البلديّات التي أثبت تقرير لجنة شو، بأنّها لا تملك من الصّلاحية شيئًا يذكر بالنّسبة إلى ما كانت تملك في زمن الأتراك.

٧. وإليك ما تعيده الحكومة أيضًا بشأن الحكم الذّاتيّ كما جاء في المادّة ١٢ صحيفة ١٤:

«وبناءً على ذلك تنوي حكومة جلالته أن تشكّل مجلسًا تشريعيًّا ينطبق عمومًا على الأصول المبيّنة في بيان الخطّة السّياسيّة الذي أصدره المستر تشرتشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢، ونشر كذيلٍ خامسٍ

لتقرير لجنة التّحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩.

وترغب حكومة جلالته أن تعلن بكلّ وضوحٍ وجلاءٍ، بأنّها ينما تأسف كلّ الأسف لأيّة محاولةٍ قد يقوم بها أيّ فريقٍ من السّكّان للحيلولة دون تنفيذ قرارها، سنتّخذ جميع التّدابير المستطاعة لقمع كلّ محاولةٍ كهذه، إن وقعت، إذ إنّها ترى أنّ مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق ألّا تؤجّل قطّ الخطوة التي تنوي الآن أن تخطوها».

ويكفي الإنسان العادل المنصف أن يسأل الحكومة أين وعدها هذا الذي اعتقدت أنّه من مصلحة الشّعب منذ سنة ١٩٣٠.

فإذا قيل إنّ الحكومة لم تفعل شيئًا، إنّ هذا الوعد ظلّ حبرًا على ورقٍ، فكيفه أن يوافقنا في القول، أن لا قيمة للوعود البريطانيّة، وإنّ هذا أصبح عقيدةً راسخةً في نفس كلّ عربيٍّ منا.

٨. وانظر إلى الحكومة وهي تعترف بأنّ العرب ليس لديهم أيّ نوعٍ من الحكم الذّاتيّ وأنّهم محرومون من هذا. فقد جاء في الصّحيفة (١٤) من الكتاب الأبيض المذكور أعلاه في آخر المادّة ١٢ عند البحث في المجلس التّشريعيّ ولزوم تأسيسه ما يلي:

«إنّ هنالك فوائد جليّةً يجتنيها جميع طبقات السّكّان من جرّاء تشكيل مثل هذا المجلس، ذلك أنّه قد يأتي بفائدةٍ مخصوصةٍ للأهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستوريّةٌ تمكّنهم من وضع

آرائهم حول الأمور الاجتماعيّة والاقتصاديّة أمام الحكومة».

٩. وانظر إلى أوّل الصّفحة (١٦) من الكتاب الأبيض المذكور أعلاه، تجد ما تعترف به الحكومة الإنجليزيّة عن عدم وجود أراضٍ للاستعمار الصّهيونيّ ممّا ذكرته في المادّة (١٥) تحت عنوان «الأراضي» بعد أن اعترف الحكومة، إنّ اعترافها هذا مبنيٌّ على ما وصلت إليه لجنة شو من التّحقيق وبعد أن قدّمت اللّجنة الخصوصيّة التي عيّنها المندوب السّامي في نيسان سنة ١٩٣٠ لفحص حالة البلاد الاقتصاديّة تقريرها بشأن الأراضي والهجرة، ويكون ما سأذكره أدناه من الاستنتاجات إذن، هي ليست إلّا نتيجة فحصٍ وتدقيقٍ قامت به هيئاتٌ ولجانٌ بريطانيّةٌ نزيهةٌ، والآن اسمع ماذا تقول الحكومة من الاعترافات:

«في الاستطاعة الآن القول بكلّ حزمٍ أنّه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر؛ نظرًا للطّرق الزّراعيّة الحاليّة التي تتّبعها العرب، أيّة أرضٍ ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد، إذا استثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهوديّة المختلفة على سبيل الاحتياط.

وقد وجّه فيما مضى انتقادٌ شديدٌ بشأن الأراضي الأميريّة القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرّف المزارعين اليهود، إلّا أنّه من الخطأ أن يتبادر إلى الذّهن أنّ حكومة فلسطين تملك مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي المحلولة التي في الإمكان وضعها تحت تصرّف اليهود لاستعمارها، وذلك أنّ مساحة الأراضي المحلولة التي تملكها الحكومة ليست ممّا يعتدّ بها.

فالحكومة تدّعي بمساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي التي يتصرّف العرب فيها ويفلحونها في الواقع، غير أنّه حتّى ولو سلّم بملكيّة الحكومة لهذه الأراضي (وملكيّتها مختلفٌ فيها في كثيرٍ من الأحوال) فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرّف اليهود لاستقرارهم فيها بالنّظر لوجودها في أيدي المزارعين العرب؛ ولضرورة إيجاد أراضٍ إضافيّةٍ أخرى لإسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أراضي».

وترى ممّا مرّ أعلاه أنّ الحكومة تعترف منذ سنة ١٩٣٠ بأنّ هنالك عربًا لا أرض لهم، وهم القبائل العربيّة التي ورد ذكرها في تقرير سمبسون وشو، أنّها غدت لا تملك أرضًا بسبب بيع الأراضي لليهود. وعلى الرّغم من هذا فإنّ الحكومة – التي لم تجد أراضٍ حتّى الآن لهؤلاء المساكين من العرب – لم تبرح تتصامم عن سماع ما تطلبه منها من سنّ تشريعٍ يمنع بيع الأراضي. وتصوّب إلى صدر العرب الحراب والبنادق إذا ثاروا وصاحوا، وأعلنوا سخطهم واستياءهم.

١٠. ويكفي أن ترى هذا الاعتراف المخزي الوارد في الكتاب الأبيض في قسم البحث عن الأراضي:

«ويلوح لنا أيضًا أنّه بينما تحتاج عائلة الفلّاح إلى ١٣٠ دونمًا من الأراضي على الأقلّ للقيام بأود معيشتها معيشة لائقة، في الأراضي البعل «غير المسقيّة»، تجد أنّه لو قسّمت الأراضي الزّراعيّة الميسورة في البلاد، إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود، بين المزارعين العرب الحاليّين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونمًا. وكي يتسنّى إعطاء العائلة الواحدة من

جميع المزارعين العرب (١٣٠) دونمًا من الأرض، وهو المعدل، يحتاج إلى ٨,٠٠٠,٠٠٠ دونم أخرى من الأراضي الزّراعيّة. ويظهر أيضًا أنّه من بين العائلات العربيّة القرويّة، التي يبلغ عددها (٨٦٩٨٠) عائلة يوجد ٢٩,٤ في المئة بلا أراضٍ».

١١. ولمّا كان اليهود وبعض أعوانهم من الذي يعطفون عليهم من الإنجليز وغيرهم يدّعون أنّ الاستعمار الصّهيونيّ والعلاقات بين العرب واليهود تؤدّي دائمًا إلى منفعة العرب، فقد ثبت كذب هذا الادّعاء بالدّليل الرّسميّ الوارد في المادة (١٨) من الكتاب الأبيض صحيفة ١٧، حيث قالت:

«وليس من العدل في شيءٍ ان يقبل الادّعاء الذي أدلي به في معرض الخلاف النّاشئ بشأن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين بأنّ نتيجة استعمار اليهود على السّكّان العرب كانت في جميع الأحوال مضرّةً بمصالح العرب، فهذا الادّعاء لا يمكن التّسليم به إجمالًا»

ولكن انظر إلى هذا الاعتراف الوارد في ذات المادّة (١٨) المذكورة أعلاه:

«أمّا المحاولات التي أجريت لإثبات أنّ الاستعمار الصّهيونيّ لم ينتج عنه انضمام مستأجري الأراضي التي باعها أصحابها إلى الطّبقة التي لا أرض لها، فقد ثبت بالتّحقيق أنّها غير مقنعةٍ، إن لم تكن مضلّلةً»

وانظر في المادّة (١٩) من الكتاب الأبيض صحيفة ١٧، وفيها تعترف الحكومة بأنّ امتلاك اليهود للأراضي، معناه خروجها من يد العرب

خروجًا أبديًّا، بحيث لا يسمح للعربيّ أن يستعمرها أو يشتغل بها. وكيف أنّ هذا العمل اليهوديّ مؤيّدٌ من هيئتهم اليهوديّة الرّسميّة، التي تتعاون بحسب صكّ الانتداب مع الحكومة الفلسطينيّة في المشورة بما يتعلّق بالإدارة وغيرها.

«وفضلًا عن ذلك فإنّ نتيجة الاستعمار اليهوديّ على الأهالي الحاليّين، تتأثّر تأثيرًا كليًّا بالشّروط التي تمتلك الهيئات اليهوديّة المختلفة بموجبها الأراضي وتستغلّها وتؤجّرها.

فقد نصّ دستور الوكالة اليهوديّة الموسّعة، الموقّع في زوريخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٩ الفقرتان (د) و(ه) من المادّة الثّالثة، على أنّ الأراضي التي تمتلك «تعتبر ملك الشّعب اليهوديّ، وملكيّتها غير قابلة الانتقال» وعلى «وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمّال اليهود في جميع الأشغال والمشاريع» وفضلًا عن ذلك فقد ورد في المادّة ٢٣ من عقد الإيجار الذي في النيّة تنظيمه بشأن الأراضي التي تمنحها جمعيّة رأس المال القوميّ اليهوديّ، تعهّدٌ يقضي على المستأجر بأن يقوم بجميع الأشغال المتعلّقة بزراعة الأرض بوساطة العمّال اليهود فقط. وفرضت شروطٌ شديدةٌ لتأمين مراعاة هذا التّعهّد ... وورد نفس هذا الحكم في الاتّفاقات المستعملة في مستعمرات مرج بن عمار (ايمك)»

هذا ما ثبت للحكومة في الماضي، وهو ما تنكره علينا اليوم، وينكره بعض السّاسة الإنجليز مثل المستر لويد جورج الذي يقف في البرلمان البريطانيّ ويصرّح بدون خجل أنّ الاستعمار اليهوديّ جلب الرّخاء

والسّعادة والتّمدّن لفلسطين.

١٢. وانظر إلى الحكومة كيف تعترف بأنّ سلوك اليهود في استعمارهم هذا يناقض ادّعاءهم بأنّهم يرغبون أن يعيشوا مع العرب بإخاءٍ وصداقةٍ ومحبّةٍ وولاء.

فقد جاء في الصّحيفة (١٨) من الكتاب الأبيض وفي آخر المادّة (١٩) منه ما يلي:

«إنّ من الصّعب أن تتّفق هذه الأحكام المشدّدة، مع التّصريح الذي أدلى به في المؤتمر الصّهيونيّ المنعقد سنة ١٩٢١ بأنّ الشّعب اليهوديّ يرغب في أن يعيش مع الشّعب العربيّ بصلات صداقةٍ واحترامٍ متبادلين، وأن يعمل بالاشتراك مع الشّعب العربيّ على ترقية البلاد المشتركة بينهما، بحيث تؤمن رفاهية كلا الشّعبين»

١٣. ثمّ انظرْ كيف أنّ العرب على حقّ حينما يقولون إنّ وعود الحكومة لهم كانت وما زالت حبرًا على ورق. فبعد أن تبيّن للحكومة حالة العرب وصدق شكاويهم، وتظلّماتهم، قالت في البيان المذكور أعلاه (الكتاب الأبيض صحيفة ١٨ تحت عنوان «التّحسين الزّراعيّ») إنّها بعد أن تحقّق لديها عدم وجود أراضٍ كافيةٍ للاستعمار وعدت بأن تعمل على طريقة الاستفادة من زراعة الأراضي بطرقٍ فنيّةٍ حديثةٍ، ثمّ قالت في المادّة ٢٣ ما يلي:

«ومع ذلك فمن الواجب، بحكم الضّرورة، أن تناط مراقبة التّصرّف بالأراضي بالمرجع القائم بهذا التّحسّن، فلا يسمح بانتقال الأراضي إلّا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع».

١٤. وأمّا ما يتعلّق بالمهاجرة اليهوديّة، وما جاء عنها في الكتاب الأبيض، فلست أرغب أن أعلّق شيئًا على ما ورد في الصّحيفة ١٩ مادّة (٢٦) تحت عنوان (المهاجرة) من الاعترافات المعيبة، بل أترك للقارئ بعد قراءتها أن يسأل فخامة المندوب السّامي عمّا إذا كانت هذه الوعود والاعترافات توضع نصب عينيه حينما يوقع على شهادات المهاجرة لليهود أصدقائه أم لا؟ والآن إليك ما جاء في المادّة (٢٦):

«وقد وضع مؤخرًا النّظام الذي تتّبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتّدقيق من جميع وجوهه، وفي شهر أيّار الماضي رأت حكومة جلالته أنّ من الضّروريّ توقيف إصدار شهاداتٍ لإدخال المهاجرين بموجب جدول العمّال على إدخالهم» في السّتّة الأشهر التي تنتهي في ثلاثين أيلول سنة ١٩٣٠ دون أن تتعرّض لأصناف المهاجرين الآخرين، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التّحقيق وتقرر الخطّة السّياسيّة المقبلة.

وقد أسفر هذا التّحقيق عن إظهار بعض العجز في النّظام الحاليّ، وثبت أنّه بموجب هذا النّظام أدخل كثير من الأشخاص ممّن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومةً. والحكومة لا تباشر مراقبةً فعّالةً

فيـما يتعلّـق باختيـار المهاجريـن مـن الخـارج، الأمـر الـذي أسـفر عـن عـدم وجـود احتياطـاتٍ تحـول دون وقـوع الاختـلال في إصـدار شـهادات المهاجريـن ودون إدخـال المهاجريـن غـير المرغـوب فيهـم. وهنـاك ناحيـةٌ أخـرى غـير مرضيـةٍ، وهـي أنّ عـددًا كبـيرًا مـن المسـافرين الذيـن يدخلـون البـلاد بالاسـتناد إلى إذنٍ يخوّلهـم الإقامـة مـدّةً محـدودةً يبقـون في البـلاد بـدون موافقـةٍ، ويقـدّر عـدد الذيـن دخلـوا مـن هـذا الصّنـف في الثّـلاث سـنوات الأخـيرة، بنحـو ٧٨٠٠ شـخصٍ، ثـمّ يـلي ذلـك ناحيـة خطـرة أخـرى هـي عـدد الذيـن يدخلـون البـلاد مجتنبـين أماكـن المراقبـة عـلى الحـدود»

١٥. وانظـر كيـف أنّ الحكومـة تعـترف ضمنًـا بـأنّ الهجـرة اليهوديّـة تـضرّ بالشّـعب العـربيّ، وذلـك بـأنّ المهاجريـن اليهـود يأخـذون الأعـمال مـن العـرب أهـل البـلاد.

فقـد جـاء في المـادّة (٢٨) مـن الكتـاب الأبيـض المذكـور أعـلاه في الصّحيفـة ٢١ مـا يـلي بالحـرف الواحـد:

«تفـرض المـادّة السّادسـة مـن صـكّ الانتـداب عـدم إلحـاق أيّ حيـفٍ أو ضررٍ بحقـوق ومركـز سـائر الطّوائـف مـن الأهـالي مـن جـرّاء الهجـرة اليهوديّـة، فمـن الواضـح أنّـه إذا كانـت مهاجـرة اليهـود تسـبّب حرمـان السّـكّان العـرب مـن الحصـول عـلى الأشـغال الضّروريّـة لمعيشـتهم، أو إذا كانـت حالـة البطالـة بـين اليهـود تؤثّـر في مركـز العـمّال عـلى العمـوم، تحتّـم عـلى الدّولـة المنتدبـة، توفيقًـا لأحـكام صـكّ الانتـداب، إمّـا أن تخفّـض المهاجـرة، أو توقفهـا إذا اسـتدعت الـضّرورة ذلـك، ريثـما يتسـنّى للعاطلـين

مـن «الطّبقـات الأخـرى» إيجـاد عمـل لهـم.

ومـمّا يلاحـظ بهـذا الصّـدد أنّ حكومـة جلالتـه في نـور التّحقيـق الـذي جـرى في مشـكلتي المهاجـرة والبطالـة تعتـبر بـأنّ توفيقهـا المهاجـرة بموجـب جـدول العـمّال في شـهر أيّـار المـاضي كان مـبررًا تامًّـا».

١٦. وتخـشى الحكومـة أن توقـف الهجـرة اليهوديّـة اليـوم لئـلّا يقـال إنّهـا أوقفتهـا بتأثـير الضّغـط، والإضراب، والقلاقـل كـما قيـل عنهـا سـنة ١٩٣٠ حينـما أوقفـت حتّـى الهجـرة التـي كان سـمح بهـا المنـدوب السّـامي، ولكـنّ مـن يقـرأ المـادّة التّاليـة مـن الكتـاب الأبيـض يـرى كيـف أنّ الحكومـة تسـتطيع لـو أرادت أن تجـد لهـا مـبرّرًا ومخرجًـا يـشرّف سـمعتها في العـالم كلّـه، إذ كان يكفيهـا أن تسـتند إلى مـا لديهـا مـن تقاريـر خـبراء ولجـان تحقيـقٍ، حتّـى توقـف الهجـرة توقيفًـا عامًّـا مـا دام أنّ أهـل البـلاد العـرب أصبحـوا لا يملكـون الأراضي التـي كانـوا يملكونهـا سـنة ١٩٣٠، كـما وأنّ الأيـادي العاطلـة أصبحـت أكـثر منهـا في كلّ وقـتٍ.

وإليـك مـا قالتْـه الحكومـة في الكتـاب الأبيـض سـنة ١٩٣٠ في الصّحيفـة ٢١ مـادّة (٢٨)، حيـث قالـت:

«وقـد ادّعـى بـأنّ موافقـة المنـدوب السّـامي عـلى إصـدار شـهادات المهاجـرة بموجـب جـدول العـمّال يفيـد ضمنًـا وجـود مجـالٍ لإدخـال مهاجريـن مـن طبقـة العـمّال، وبـأنّ حكومـة جلالتـه بالتّـالي، كانـت مدفوعـةً بعوامـل سياسـيّةٍ عندمـا أوقفـت إصـدار هـذه الشّـهادات.

غـير أنّ الحـال ليسـت كذلـك، بـل إنّ حكومـة جلالتهـا عندمـا قـرّرت توقيـف إصـدار هـذه الشّـهادات، أخـذت بعـين الاعتبـار الآراء التـي أعـرب عنهـا في تقريـر لجنـة شـو مـن جهـة عـدم وجـود أراضٍ كافيـةٍ، ومـن جهـة ضرورة تشـديد المراقبـة عـلى المهاجـرة».

١٧. وانظـر كيـف تعـترف الحكومـة بالضّائقـة الماليّـة وبتأثّرهـا مـن المهاجـرة اليهوديّـة مـادّة (٢٨) صحيفـة ٢٢ مـن الكتـاب الأبيـض:

«وكلّ قـرارٍ يتّخـذ لإدخـال المهاجريـن اليهـود، دون اعتبـار هـذه القيـود، يجـب اسـتنكاره ليـس فقـط بالنّظـر إلى مصالـح سـكّان فلسـطين عمومًـا، وإنّمـا بالنّظـر إلى مصالـح الطّائفـة اليهوديّـة المخصوصـة أيضًـا، ومـا زال الرّيـب يسـاور الأهـالي العـرب - وهـذا مـمّا لا شـكّ فيـه - مـن أنّ الضائقـة الاقتصاديّـة التـي يقاسـونها الآن هـي بـلا شـكٍّ ناشـئةٌ بالأكثريّـة عـن مهاجـرة اليهـود الزّائـدة».

١٨. ولْيسْـمعْ متطرّفـو اليهـود هـذه الجملـة التـي أتـت بعـد الجملـة الأولى المذكـورة أعـلاه:

«ومـا زالـت هنـاك أسـبابٌ يمكـن أن يظهـر منهـا بوضـوحٍ مـن أنّ هـذا الرّيـب متأصّـلٌ تمامًـا، فـلا يبقـى هنالـك سـوى أمـلٍ ضعيـفٍ لأيّ تحسـينٍ في العلاقـات المتبادلـة بـين الشّـعبين، غـير أنّـه عـلى مثـل هـذا التّحسـين في العلاقـات يتوقّـف بالأكـثر إيجـاد الطمأنينـة والرّفاهيـة في فلسـطين في المسـتقبل»

والغريب أنّ الحكومة التي تقول هذا القول هي نفسها التي تستعمل اليوم السّلاح ضدّ العرب لتخضعهم وترغمهم على قبول الوطن القوميّ اليهوديّ. ولست أدري كيف تأمل الحكومة عدم حدوث اضطراباتٍ أشدّ وأقوى من الاضطرابات الحاضرة، إذا هي داومت على سياسة القوّة والسّلاح.

١٩. ولْيقْرأْ فهامة المندوب السّامي الجملة التّالية الواردة في الصّحيفة ٢٢ تحت المادّة (٢٩) من الكتاب الأبيض وذلك كلّما صمّم أو فكّر في تهدئة الحالة الحاضرة بوساطة الجند والقنابل والغازات والطّيّارات:

«ولا يمكن تحقيق تصوّرات الوطن القوميّ اليهوديّ بأيّ وجهٍ من الوجوه إلّا متى كانت فلسطين متمتّعةً بالطّمأنينة والسّلام والرّخاء. فبالتّعاون الوديّ بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيّم الرّخاء في البلاد».

وماذا جرى بعد هذا؟

وبعد صدور هذا البيان، الذي وعدت الحكومة باتّخاذه دستورًا لسياستها في فلسطين، وبعد تلك الجهود الجبّارة التي بذلتها لجنة شو بالتّحقيق، والسّير جون هوب سمبسون بالبحث والتّدقيق، واللّجنة الاقتصاديّة التي عيّنها المندوب السّامي بالتّحرّيات، وبعد جهاد العرب طول هذه السّنين، وعندما ابتدأ العرب يعتقدون أنّ بريطانيا ستبدأ في اتّباع سياسةٍ رشيدةٍ وتعود عن غيّها، وتعامل العرب بالعدل والإنصاف، أي بعد كلّ هذا ماذا حصل؟

قام اليهود بحملةٍ شديدةٍ على الحكومة الإنجليزيّة في الصّحف، ودخل الوسطاء أصدقاء اليهود الذين يديرهم الدّرهم وتقودهم النّساء، وتدخّل الوزير (المدلّل) الشّاب المستر مالكولم ماكدونلد ابن المستر رمزي مكدونلد رئيس الوزارة آنذاك، وناول والده القلم، ووضع أمامه الكتاب الأبيض الذي ذكرت بعض فقراته أعلاه، وشطب عليه شطبةً واحدةً نسفته نسفًا، وجعلته كأن لم يكن - وتراجعت الحكومة بحقّ - أمام دلال اليهود وغطرستهم، تلك الحكومة التي تدّعي الآن أنّها لا تنزل على إرادة العرب (وهم أصحاب حقّ) تحت تأثير التّهديد، هي نفسها ما زالت على إرادة اليهود بتأثير المال والدّلال، وإليك البيان:

بتاريخ ١٣ شباط سنة ١٩٣١ بعث المستر رمزي مكدونلد تحريرًا إلى صديقه الدّكتور وايزمن رئيس الجمعيّة الصّهيونيّة العالميّة، قال له فيه:

«إنّ ما ذكر من سياسة حكومة جلالته في الكتاب الأبيض لا يشمل منع اليهود من إحراز أراضٍ إضافيّةٍ، فمثل هذا المنع لم ينصّ عنه ولم يكن بالقصد»

وهكذا تكون جهود العرب ذهبت كلّها سدى، وتكون قدّمت الحكومة الإنجليزيّة برهانًا جديدًا على أنّها ألعوبةٌ بيد اليهود، وأولدت في العرب اعتقادًا بأنّ لا رجاء بعد اليوم من عدالة إنجلترا ما دامت تسير في سياستها تحت تأثير اليهود، غير عابئةٍ بالعرب، ولا حاسبة لصداقتهم قيمة.

توجيه النّضال ضدّ الإنجليز

ومنذ ذلك التّاريخ أخذ الفلسطينيّون يعتقدون بأنّ النّضال يجب أن يوجّه في المقام الأوّل ضدّ الإنجليز، لا ضدّ اليهود؛ لاعتقادهم بأنّ الإنجليز هم وحدهم المنفّذون لفكرة الوطن القوميّ اليهوديّ؛ ولأنّهم يحمون اليهود، ويسعون في إزهاق أرواح العرب ومحوهم من أجل تحقيق رغائب اليهود في تأسيس دولةٍ يهوديّةٍ في فلسطين، على أنقاض العرب أصحاب البلاد.

وأخذت هذه الفكرة تنمو وتترعرع حتّى سنة ١٩٣٣ وكانت قد استفحلت الهجرة وكثر شراء اليهود للأراضي، والحكومة تشجّع ذلك، فقابل وفدٌ من العرب المندوب السّامي (ألذي أدخل من ٣٠,٠٠٠-٣٢,٠٠٠ يهوديّ في سنة ١٩٣٣ دون أن يراعي بذلك الكتاب الأبيض) وذلك في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٣ وقدّموا إليه احتجاجهم على الهجرة وبيوع الأراضي، فكان جوابه لهم:

١. إنّ الهجرة تجري طبقًا لسياسة الاستيعاب.

٢. إنّ منع بيوع الأراضي يعتبر اعتداءً على الحريّة الشّخصيّة.

ولهذا اجتمع العرب في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣ في يافا وعقدوا مؤتمرًا عامًّا قرّروا فيه منذ ذلك التّاريخ عدم التّعاون مع الإنجليز باعتبارهم المسؤولين مباشرةً عن نكبة العرب في فلسطين، وابتدؤوا منذ ذلك

التّاريـخ بعـدم شراء البضائـع الإنجليزيّـة، كـما ابتـدؤوا يوجّهـون نضالهـم ضـدّ الإنجليـز بالدّرجـة الأولى.

مظاهرة القدس سنة ١٩٣٣

وفي ٨ أكتوبـر سـنة ١٩٣٣، عقـدت اللّجنـة التّنفيذيّـة العربيّـة اجتماعًـا درسـت فيـه موقـف البـلاد وأصـدرت قـراراتٍ كثـيرةً أهمّهـا:

١. إقامـة تظاهـراتٍ كـبرى في جميـع أنحـاء فلسـطين وإعـلان الإضراب العـامّ بـرًّا وبحـرًا يـوم الجمعـة في ١٣ أكتوبـر احتجاجًـا عـلى سياسـة الحكومـة وإعلانًـا لسـخط الأمّـة العربيّـة التـي بليـت بالاسـتعمار البريطـانيّ وأن تبتـدئ أوّل تظاهـرةٍ في القـدس في ١٣ منـه.

٢. إنّ عـرب فلسـطين الّذيـن يئسـوا مـن الحكومـة يأسًـا تامًّـا لا يخاطبونهـا بشـأن التّرخيـص بالتّظاهـرة ولا يطلبـون منهـا شـيئًا.

ولمّـا عملـت الحكومـة بذلـك أصـدرت بلاغًـا رسـميًّا بتاريـخ ١١ أكتوبـر منعـت فيـه التّظاهـرة، فـأصرّ العـرب عـلى إقامتهـا وقـرّروا أن يكـون أعضـاء اللّجنـة التّنفيذيّـة في مقدّمـة المتظاهريـن، وبالفعـل قـد نفّـذ العـرب قرارهـم نسـاءً ورجـالًا تحـت تأثـير اليـأس مفضّلـين مقابلـة حـراب الجنـود إظهـارًا لمقتهـم واحتجاجهـم عـلى السّياسـة الإنجليزيّـة، فعارضهـم الجنـد وهجمـوا عـلى المتظاهريـن مـن الرّجـال والنّسـاء، وفرّقوهـم بعـد أن جـرح ٣٥ مـن العـرب و٥ مـن البوليـس.

وفي النّهار ذاته عقدت اللّجنة التّنفيذيّة العربيّة اجتماعًا في دار رئيسها المرحوم موسى كاظم باشا الحسيني الذي كان قد اعتدي عليه، وهو شيخٌ بلغ التّسعين من العمر، وقرّرت متابعة إقامة التّظاهرات في جميع أنحاء البلاد على أن تكون التّظاهرة الثّانية في يافا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣.

وفي ذلك اليوم نفسه، وعلى الرّغم من معارضة الحكومة، أقام العرب تظاهرتهم بعد صلاة الجمعة في يافا، حيث اشترك فيها الرّجال والنّساء وأراد البوليس منعهم فاصطدموا معه، وسقط من العرب وقتها ٣٠ شهيدًا وأكثر من ٢٠٠ جريح؛ إظهارًا لمقتهم السّياسة الإنجليزيّة؛ ولتنبيه البلاد العربيّة والإسلاميّة والرأي العام الأوروبيّ بصورةٍ عامّةٍ والشّعب البريطانيّ بوجهٍ خاصٍّ على ما يجري في فلسطين من مظالم.

لطخة عارٍ سوداء

وأصدرت اللّجنة التّنفيذيّة العربيّة آنذاك أي في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بيانًا بيّنت فيه أسباب التّضحية التي يقدّمها العرب في سبيل قضيّتهم، وقد كان هذا البيان لطخة عارٍ سوداء سجّلت في تاريخ الاستعمار البريطانيّ سوف لا ينساها العرب.

سياسة المداهنة والرّياء

وقد أخذ المندوب السّامي الحالي السّير آرثر واكهوب يتملّق للعرب منذ ذاك التّاريخ، ويؤكّد لهم أنّه يدرس قضيّتهم وحالة البلاد،

ويدعوهم إلى الولائم، ويسعى في توظيف بعض الشّبّان منهم، ويتملّق إلى الفلّاح ويدّعي أنّه صديقه، ويعفيه من بعض الضّرائب، ويقوم بكلّ ما يتصوّر له من المغريات؛ ظانًّا بأنّه يستطيع أن يحوّل العرب عن قضيّتهم بمثل هذه الأعمال.

غير أنّ العرب الذين لا يفضّلون شيئًا على حريّتهم وبلادهم لم تؤثّر فيهم هذه المخدّرات، بل أخذوا يترقّبون الفرص منتظرين الوعود الخلّابة التي كان يعدهم بها المندوب، فانقضت سنون دون أن يقدم المندوب أيّ دليلٍ على حسن نيّة حكومته، بل أغرق البلاد بالمهاجرين اليهود كما سبق أن ذكرت في مقدّمة هذه الظّلامة، ومكّن اليهود من شراء ما يقرب من مليون دونم أراضي، ممّا لم يترك أيّ شبهةٍ لدى العرب بأنّه يدهور البلاد بسياسة المداهنة والرّياء، وأنّ العرب إذا تركوه يتمّم برنامجه السّياسيّ، أدّى ذلك إلى انقراضهم وضياع بلادهم أبديًّا منهم.

الأحزاب الفلسطينيّة العربيّة

وتشكّلتْ في البلاد أحزابٌ عربيّةٌ فلسطينيّةٌ مختلفةٌ، غير أنّ مبادئ جميع هذه الأحزاب كانت واحدةً بما يتعلّق بمطالب البلاد الوطنيّة الأساسيّة، وهي الهجرة وبيوع الأراضي والحكم الذّاتيّ.

وأخذت هذه الأحزاب تعمل على تغذية الرّوح الوطنيّة وتسعى في تخفيف الضّرر عن العرب بوساطة المخابرة تحريريًّا مع الحكومة، ولكن على غير جدوى، إذ إنّها لم تكن تتلقّى من الحكومة إلّا أجوبةً مخدّرةً غير مفيدةٍ.

اليهود يهرّبون الأسلحة

وفي الشّتاء المنصرم اكتشفت الأقدار كميّةً كبيرةً من الأسلحة المهرّبة التي جلبها أحد التّجّار اليهود وكان عددها ما يقرب من ٥٠٠ برميل.

ولولا أنّ أحد أولئك البراميل وقع على الأرض وظهرت منه الذّخيرة لما تمكّنت الحكومة من اكتشاف هذه الكميّة المهرّبة من الأسلحة التي كانت تكفي لمحاربة دولةٍ لا شعبٍ أعزل كعرب فلسطين، كما ثبت أنّ اليهود سبق أن هرّبوا إرساليّتين أخريين قبل هذه الشّحنة التي اكتشفتها التّقادير ولكنّ الشّحنات الأولى لم تضبط.

ولمّا ظهرت نيّات اليهود هذه، قامت فلسطين وقعدت، واتّحدت أحزابها وقرّروا أن يرفعوا علم الجهاد ولا ينزلوه إلّا عند ظفر البلاد بأمانيها، أو يفنى العرب على بكرة أبيهم، ويسجّل التّاريخ أنّ انقراضهم كان على يد بريطانيا العظمى التي تدّعي صداقتها للعرب والإسلام.

المجلس التّشريعيّ

وقد شعر المندوب السّامي بخطورة الحالة وهو في لندن (حين اكتشاف تهريب الأسلحة) فهرع إلى أساليبه في تخدير الأعصاب والوعيد، فحضر وادّعى أنّه جلب للبلاد مشروعًا جديدًا للمجلس التّشريعيّ وعرضه على العرب واليهود وقال مؤكّدًا:

«إنّ حكومة جلالته عازمةٌ عزمًا أكيدًا على تنفيذ مشروع هذا المجلس، هذه المرّة، مهما كلّفها الأمر، وإنّه إذا رفضت طائفةٌ من الطّوائف

الاشـتراك فيـه فـإنّ ذلـك لـن يحولـه عـن عزمـه، وأنّـه سـيعيّن مـن تلـك الطّائفـة أعضـاء تعيينًـا»

ولكن

ولكـن عـلى الرّغـم مـن أنّ هـذا المـشروع كان دون أمـاني الأمّـة العربيّـة بكثـيرٍ، ومـن تأكيـد فخامتـه المذكـور أعـلاه، فـإنّ اليهـود الذيـن لا يريـدون أن يقـوم في البـلاد أيّ نـوعٍ مـن الحكـم الـذّاتيّ قبـل أن يصبحـوا فيهـا أكثريّـةً، عارضـوا المـشروع واحتجّـوا عليـه، وأقامـوا ضجّـةً كبـيرةً حولـه كعادتهـم في كلّ أمـرٍ، وتمكّنـوا مـن إقنـاع بعـض أعوانهـم في البرلمـان الإنجليـزيّ فحملـوا عـلى المـشروع حملـةً غـير شريفـةٍ أدّت إلى تأجيلـه.

وهنـا اصطـدم العـرب مـرّةً أخـرى والسّياسـة الإنجليزيّـة صدمـةً أكّـدت لهـم مـا كانـوا يعتقدونـه مـن أنّ الحكومـة الإنجليزيّـة ليسـت بأكـثر مـن آلـةٍ بيـد اليهـود تديرهـا كـما تشـاء.

وأخيرًا ثارت فلسطين

وأخـيرًا قـام العـرب بثورتهـم الحـاضرة التـي عمّـت البـلاد وانتـشرت أخبارهـا في العـالم أجمـع كـما ورد تفصيلهـا في مقدّمـة هـذه الظّلامـة، يقابلـون فيهـا أعظـم وأقـوى حكومـةٍ في العـالم، وهـم لا يطمعـون في التّغلّـب عـلى شـوكتها العسـكريّة، ولا قواهـا البحريّـة والبرّيّـة والجوّيّـة، وإنّمـا قامـوا بهـا مـن أجـل الأمـور التّاليـة:

١. إمّا أن ترجع إنجلترا عن سياستها الخاطئة التي اتّبعتها حتّى الآن ضدّ العرب، وتمنحهم حكمًا استقلاليًّا ذاتيًّا كما وعدت به أثناء الحرب العامّة وتعقد معهم معاهدة ولاءٍ وصداقةٍ كسائر البلاد العربيّة الأخرى كالعراق مثلًا.

٢. وإمّا أن يظلّ العرب مقاومين يقدّمون التّضحية المتوالية من الأنفس والأموال، مؤْثرين الفناء بشرفٍ وشهامةٍ وكرامةٍ على التّساهل بحقوقهم وتمكين اليهود من بلادهم.

وعلى إنجلترا أن تختار أحد هذين الأمرين، وقبل أن تختار ذلك، عليها أن تعرف أنّ العالمين الإسلاميّ والعربيّ وراء فلسطين، وأنّ هذين العالمين لجديران بنصرة فلسطين العربيّة (الإسلاميّة المسيحيّة).

إنّ معضلة فلسطين (على صغرها بنظر السّاسة البريطانيّين) ستكون دفّة السّفينة التي ستقود إنجلترا وإمبراطوريّتها إمّا إلى المجد، وإمّا إلى التّدهور والفناء، ومن يعش ير.

ضرورة إلغاء صكّ الانتداب

وأرغب، وأنا أسجّل هذه الظّلامة أن أؤكّد للرّأي العامّ البريطانيّ بالدّرجة الأولى، بأنّ معضلة فلسطين لا يمكن حلّها، ولا يمكن تأمين السّلام في فلسطين، إلّا إذا تقدّمت حكومة جلالته إلى جمعيّة الأمم طالبةً إليها إلغاء صكّ الانتداب وتأسيس حكومةٍ وطنيّةٍ وعقد معاهدة صداقةٍ وتحالفٍ مع العرب. أمّا عدا ذلك فإنّ كلّ حلّ يأتي

مـع وجـود صـكّ الانتـداب بشـكله الحـاضر (وهـو يحتـوي عـلى تعهّديْـن مختلفـيْن متناقضـيْن) فإنّـه يكـون حـلًّا صوريًّـا مخـدّرًا لا تلبـث البـلاد أن ترفضـه وتعـود الفـتن والثّـورات مـرّات أخـرى في فلسـطين.

فـإذا أرادت اللّجنـة الملكيّـة القادمـة إيجـاد حـلٍّ دائمـيٍّ للمعضلـة الفلسـطينيّة، فـما عليهـا إلّا أن تتقـدّم بجـرأةٍ إلى جلالـة الملـك، وتشـير عليـه بلـزوم إزالـة صـكّ الانتـداب الحـاليّ وإلغائـه، إذ إنّ نصوصـه تقيّـد الحكومـة تقييـدًا كان سـبب النّـزاع الدّائمـيّ، وسـبب إثـارة العـرب عـلى الحكومـة وقيامهـم بثوراتهـم المتعـدّدة، ومـا زال هـذا الصّـكّ قائمًـا بشـكله الحـاضر، فـلا يرجـى للمعضلـة حـلٌّ، ومـن يرجـع إلى تقريـر لجنـة شـو، يـرى أنّهـا أيّـدت صحّـة هـذه النّظريّـة، بـأن قالـت:

«إنّ تطبيـق صـكّ الانتـداب بشـكله الحـاضر مـع مـا يحتويـه مـن قيـودٍ واردةٍ في تصريـح بلفـور لا يمكـن تنفيذهـا بـدون إلحـاق إجحـافٍ بالحقـوق المدنيّـة التـي لغـير اليهـود في فلسـطين» (أي العـرب).

فهـل تخـدم اللّجنـة الملكيّـة الإنسـانيّة، والعـدل بـأن تقـدم عـلى مثـل هـذه الجـرأة؟ إنّنـا منتظـرون

انتهى وضع هذه الظلامة في يوم الإثنين وهو اليوم السّادس والسّبعون بعد المائة من إعلان الإضراب العامّ. في ٢٦ رجب سنة ١٣٥٥ وفق ١٩٣٦/١٠/١٢ وهو اليوم الذي أعلنت فيه اللّجنة العربيّة العليا إنهاء الإضراب والاضطرابات بناءً على توسّط ملوك العرب وأمرائهم.

تطوّر قضيّة فلسطين

ظلّت فلسطين مائة وستّة وسبعين يومًا مضربةً إضرابًا عامًّا لم يسبق له مثيلٌ في تاريخ العالم ولا الأمم، قدّمت خلالها أقصى ما يمكن أن يقدّمه شعبٌ مستميتٌ من البسالة والتّضحية والثّبات والصّبر، ودافعت عن كيانها وقضيّتها دفاع اليائس الطّالب للشّهادة، فهبّ لنصرتها العالم العربيّ والإسلاميّ، وأصبحت قضيّة فلسطين قضيّةً عربيّةً عامّةً، وغدت شغل البلاد العربيّة الشّاغل، فما كان يمرّ يومٌ إلّا وتجري فيه المخابرات والمفاوضات بين الشّعوب العربيّة وأقطابها، وتنهال البرقيّات من كلّ حدبٍ وصوبٍ بالاستفسار عن الحالة في فلسطين، وتنشر الصّحف والمجلّات أخبارها باهتمامٍ وقلقٍ، واستطاعت فلسطين أن تسمع صوتها وتبلغ ظلامتها إلى أقصى البلاد، وتهزّ العالم هزّةً عنيفةً جبّارةً، بعد أن كانت إنجلترا، وجمعيّة الأمم، والدّول الأوروبيّة يظنّون بالعرب الاستكانة للذّلّ، والهوان، ويعتقدون بهم أنّهم غير جديرين بالحياة والاستقلال، وبهذا تكون قضيّة فلسطين قد تطوّرت تطوّرًا عظيمًا، ثبت به أنّ فلسطين للعرب أجمعين، وأنّ قضيّتها قضية العرب أجمعين.

نداء الملوك والأمراء

وكان ملـوك العـرب وأمراؤهـم شـديدي الاهتـمام بفلسـطين وقضيّتهـا، فقلـق بالهـم عليهـا وعـلى أبنائهـا، وكانـوا يعملـون عـلى إنصافهـا ومعاونتهـا ومؤازرتهـا، فتشـاوروا فيـما بينهـم، وتبادلـوا الآراء والمخابـرات، وكانـوا عـلى صلـةٍ تامّـةٍ مـع اللّجنـة العربيّـة العليـا في فلسـطين.

وبتاريـخ ٢٥ رجـب سـنة ١٣٥٥ الموافـق ١١ تشريـن الأوّل سـنة ١٩٣٦ نـشرت اللّجنـة العربيّـة العليـا بلاغًـا موجّهًـا إلى الشّـعب الفلسـطينيّ طلبـت منـه وقـف الإضراب والاضطرابـات؛ تلبيـةً لأوامـر ملـوك العـرب وأمرائهـا، اعتبـارًا مـن يـوم الإثنـين الواقـع في ٢٦ رجـب سـنة ١٣٥٥ الموافـق ١٢ تشريـن الأوّل سـنة ١٩٣٦، بعـد أن نـشرت ثلاثـة نـداءاتٍ مـن أصحـاب الجلالـة (غـازي) ملـك العـراق و(عبـد العزيـز آل سـعود) ملـك المملكـة العربيّـة السّـعوديّة وسـموّ الأمير(عبـد اللـه) أمـير شرقـي الأردن، فأبـرق الأوّل مـن بغـداد، والثّـاني مـن عنيـزة، والثّالـث مـن عـمّان، وكانـت النّـداءات الثّلاثـة بنـصٍّ واحـدٍ، كـما يـلي:

إلى أبنائنا عرب فلسـطين

بوسـاطة رئاسـة اللّجنة العربيّة العليا - القدس

«لقـد تألّمنـا كثـيرًا للحالـة السّـائدة في فلسـطين، فنحـن بالاتّفـاق مـع إخواننـا ملـوك العـرب، والأمـير عبـد اللـه، ندعوكـم للإخـلاء إلى السّـكينة؛ حقنًـا للدّمـاء، معتمديـن عـلى حسـن نوايـا صديقتنـا الحكومـة البريطانيّـة،

ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأنّنا سنواصل السّعي في سبيل مساعدتكم»

أمّا برقيّة صاحب الجلالة ملك اليمن الإمام (يحيى حميد الدّين) فإنّها لم تصل على الرّغم من أنّ جلالته كان شديد الاهتمام بفلسطين وقضيّتها، وكانت المفاوضات دائرةً بين جلالته وجلالة أصحاب السّموّ إخوانه ملوك العرب وأمرائها.

بيان اللّجنة العربيّة العليا

وبعد أن نشرت اللّجنة العربيّة العليا نداء الملوك والأمراء أذاعت البيان التّالي على الشّعب الفلسطينيّ:

إلى الأمّة العربيّة الكريمة في فلسطين

«تلقّت اللّجنة العربيّة البرقيّات المنشورة أعلاه من أصحاب الجلالة والسّموّ الملكيّ، يدعون فيها الأمّة العربيّة في فلسطين إلى إنهاء الإضراب وإيقاف الاضطراب. لقد أعلنت الأمة العربيّة في فلسطين الإضراب والاستمرار عليه للأخطار الجسيمة التي أحدقت بها من جرّاء السّياسة الحاضرة المتّبعة في فلسطين، وحرمانها من حقوقها السّياسيّة في البلاد، وقد برهنت الأمّة العربيّة الكريمة على قوّة إرادتها في ضرورة تغيير السّياسة الحاضرة بصورةٍ أثارت فيها إعجاب العالم أجمع، ولمّا كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسّموّ ملوك العرب وأمرائهم، والنّزول على إرادتهم من تقاليدنا العربيّة الموروثة، وكانت اللّجنة العربيّة العليا

تعتقد اعتقادًا جازمًا بأنّ أصحاب الجلالة والسّموّ لم يأمروا أبناءهم إلّا لما فيه من مصلحتهم وحفظ حقوقهم؛ لذلك فاللّجنة العربيّة العليا امتثالًا لإرادة أصحاب الجلالة والسّموّ الملوك والأمراء، واعتقادًا منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسّطهم ومؤازرتهم، تدعو الشّعب العربيّ الكريم إلى إنهاء الإضراب والاضطراب إنفاذًا لهذه الأوامر السّامية التي ليس لها من هدفٍ إلّا مصلحة العرب. ولا يسع اللّجنة العربيّة إلّا أن تبدي أجزل الشّكر إلى هذه الأمّة الكريمة في موقفها التّاريخيّ المجيد على ما بذلتْه من تضحياتٍ غاليةٍ، وما تكبّدته من خسائر فادحةٍ في الأنفس والأموال، وما أظهرتْه من جلدٍ ليس فوقه جلدٌ، وما تذرّعت به من صبرٍ ليس فوقه صبرٌ، وإنّا لواثقون بأنّ جميع أفراد هذا الشّعب يقابلون عطف أصحاب الجلالة والسّمو واهتمامهم بالشّكر الجزيل والثّناء الجميل»

قرارٌ من اللّجنة العربيّة العليا

«قرّرت اللّجنة العربيّة العليا بالإجماع، وبعد استشارة مندوبي اللّجان القوميّة والحصول على موافقتهم باتّفاق الآراء، أن تلّي نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسموّ الأمير عبد الله للبيان المنشور أعلاه، وأن تدعو الأمّة العربيّة الكريمة في فلسطين للإخلاد إلى السّكينة وإنهاء الإضراب والاضطراب، ابتداءً من صباح يوم الإثنين المبارك الواقع في ٢٦ رجل سنة ١٣٦٦ وفق ١٣ تشرين الأوّل سنة ١٩٣٦، وأن يبكر أفراد الأمّة الكريمة في صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصّلاة على أرواح الشّهداء ورفع الشّكر لله تعالى على ما ألهمهم من صبرٍ وجلدٍ،

ثـمّ يخرجـون مـن المعابـد لفتـح مخازنهـم وحوانيتهـم ومزاولـة أعمالهـم المعتـادة، واللـه وليّ التّوفيـق»

توقيف الإضراب والثّورة

وهكـذا امتثـل أبنـاء فلسـطين لأوامـر الملـوك والأمـراء، ومـا أزفـت السّـاعة التّاسـعة مـن صبـاح يـوم الإثنـين المذكـور في بيـان اللّجنـة العربيّـة العليـا، حتّـى فتـح العـرب حوانيتهـم ومخازنهـم وعـادوا إلى مزاولـة أعمالهـم المعتـادة، بـكلّ هـدوءٍ وسـكينةٍ، الأمـر الـذي نـال إعجـاب الأوروبيّـين، ودهشـة مراسـلي الصّحـف الأجنبيّـة، كـما أخليـت الجبـال مـن المرابطـين فيهـا. وهكـذا أثبـت أبنـاء فلسـطين للعـالم أجمـع أنّ القـوّة، مهـما عظمـت شـوكتها وزادت قسـوتها، لا تجـدي معهـم نفعًـا، ولا ترغمهـم عـلى قبـول الهـوان والرّضـوخ إلى العبوديّـة تحـت تأثـير التّهديـد والوعيـد، وأثبتـوا للحكومـة الإنجليزيّـة وللعـالم أجمـع أيضًـا، أنّ أمـرًا واحـدًا مـن ملـوك العرب وأمرائهـا، فعـل مـا لم تفعلْـه عـشرات ألـوف الجنـود والطّيّـارات والدّبّابـات والأسـلحة والذّخائـر التـي سـلّطتها الحكومـة عـلى عـرب فلسـطين لإرغامهـم وإذلالهـم.

قبل أن يجفّ حبر النّداء

يغدرون بالعرب

وكان من المفهوم تمامًا أنّ أصحاب الجلالة والسّموّ لم يوجّهوا نداءهم إلى العرب إلّا بعد أن جسّوا نبض الحكومة الإنجليزيّة، وبعد أن أكّدت لهم أنّها عازمةٌ عزمًا أكيدًا على إنصاف عرب فلسطين وتلبية مطالبهم إذا أخلد العرب إلى السّكينة، ووقفوا الإضراب والعنف، وأنّها ستنظر في جميع ظلاماتهم التي ستحقّق وتوصي فيها اللّجنة الملكيّة التي عيّنها جلالة الملك خصيصًا لتقوم بمهمّة البحث في قضيّة فلسطين، والأسباب الأساسيّة لثورة العرب، وعلى أساس هذه الاعتبارات توسّط ملوك العرب وأمراؤها وأمروا أبناء فلسطين بالإخلاد إلى السّكينة، وأخذ العرب ينتظرون قدوم اللّجنة الملكيّة لعرض ظلاماتهم عليها.

ولكنّ إنجلترا إنجلترا ... الّتي لا تحفظ عهدًا، ولا تصدق بوعدٍ، ولا تحفظ للصّديق كرامةً، ولا للحليف مقامًا، أبت إلّا أن تغدر بالعرب مرّةً أخرى، وتمسّ بكرامتهم وتتحدّاهم وتسيء إلى ملوكهم وأمرائهم، وإليك الدّليل:

كان أكّد وزير المستعمرات المستر أورمسبي غور في خطابه الذي ألقاه في مجلس العموم بتاريخ ١٩ حزيران سنة ٩٣٧ من أنّ حكومة جلالته:

«لا يمكنها أن تفكّر في تغيير سياستها المتعلّقة بفلسطين في وجهٍ من الوجوه إلّا بعد استلامها تقرير اللّجنة الملكيّة والنّظر فيه»

وبتاريخ ٥ تشرين الثّاني سنة ١٩٣٦، وقف هذا الوزير يعلن في مجلس العموم البريطانيّ أنّ اللّجنة الملكيّة قد سافرت إلى فلسطين للقيام بمهمّتها، واتبع ذلك بإلقائه قنبلةً، قضت على البقيّة الباقية من ثقةٍ ببريطانيا أو سياستها، ودفعت بالعرب إلى منتهى اليأس، وقطع كلّ أملٍ باللّجنة الملكيّة أو بفائدة التّعاون معها.

أمّا هذه القنبلة فهي عبارةٌ عن موافقة حكومة جلالته على منح اليهود ١٨٠٠ شهادة للمهاجرين اليهود، وذلك كما ورد في بلاغ الحكومة الرّسميّ رقم ٣٦/٢٩١ المؤرّخ في ٥ تشرين الثّاني سنة ١٩٣٦.

مقاطعة اللّجنة الملكيّة

وحيال هذا الغدر والاستهانة بالعرب وبقضيّتهم، وحيال رضوخ الحكومة لسياسة اليهود، وتحيّزها لهم، وإصرارها على متابعة سياستها الصّهيونيّة، قرّرت اللّجنة العربيّة العليا مقاطعة اللّجنة الملكيّة مقاطعةً تامّةً، وذلك ببيانٍ أذاعته على الأمّة العربيّة في فلسطين، بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ٩٣٦، وبهذا تكون الحكومة الإنجليزيّة قد دفعت بالعرب إلى اليأس مرّةً أخرى، واضطرّتهم إلى متابعة الجهاد، وتنظيم الصّفوف والقوى للعمل من جديدٍ.

ولا يعلم إلّا الله ما يمكن أن ينتج عن يأس العرب الذي دفعتْهم إليه بريطانيا مرّة أخرى.

واللّيالي من الزّمان حبالى ... مثقلاتٌ تلدن كلّ عجيب

لقد مثّل النشر عبر العصور أداةً للتمدّد والاحتواء، وهو بذلك استطاع أن يمتلك قُدرة استثنائية على التجدّد والتنوّع في حركته وتحوّلاته التقنية، بدءًا من الإيماءة ومرورًا بالنقش ثم الطباعة على الورق، ليُشكّل بذلك ضوءًا مُتعدّد الطبقات، يَقبضُ بوميضه على أحاسيسنا المتغيّرة بفعل الزّمن.

إن تمدّدًا على هذا النّحو، يمكنه أن يقلّص المسافة، وأن يُجسّد حاجتنا إلى التنقّل عبر المحطات العابرة للتاريخ، بل يُثري تجاربنا في تشكيل القوالب الحيّة لذاكرة لا تغيب.

فتلك التحوّلات التي أنتجتها التكنولوجيا لم تأتِ صدفةً، إنها انبثاقُنا المبتكر نحو خلق الترابط مع الآخر في هذا العالم الوسيع.

ضمن تلك الرؤية، صمّمت وزارة الثقافة مشروعها نحو النشر الرقمي ليقينها بضرورة توسيع نطاق النّشر وإتاحته أمام أكبر عدد ممكن من الباحثين والدارسين والقُرّاء.

وزير الثقافة
عماد عبدالله حمدان